

المملكة المغربية



نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2025-2026 : دورة أبريل 2026

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

- محضر الجلسة رقم 286 ليوم الثلاثاء 23 ذو الحجة 1447هـ
(9 يونيو 2026م) 18094
- جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
- محضر الجلسة رقم 287 ليوم الثلاثاء 23 ذو الحجة 1447هـ
(9 يونيو 2026م) 18126
- جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:
- مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات (محال من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بتنظيم الدعم الاجتماعي المباشر (مودع لدى مكتب المجلس بالأسبقية من رئيس الحكومة).

فهرست

دورة أبريل 2026

صفحة

- محضر الجلسة رقم 284 ليوم الثلاثاء 09 ذو الحجة 1447هـ
(26 ماي 2026م) 18046
- جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
- محضر الجلسة رقم 285 ليوم الثلاثاء 16 ذو الحجة 1447هـ
(02 يونيو 2026م) 18062
- جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 284

التاريخ: الثلاثاء 09 ذو الحجة 1447هـ (26 ماي 2026م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وست دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نقطة نظام السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

قبل الشروع في الجلسة، نديرو واحد دقيقة صمت على الوالد ديا لکم المغفور له.

إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿أَمِينَ﴾

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لعدد الأسئلة والأجوبة التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 19 ماي 2026 إلى تاريخه، فهي كالآتي:

- 17 سؤالاً شفهياً؛

- 28 سؤالاً كتابياً؛

- 28 جواباً كتابياً.

وتوصلت الرئاسة بمراسلة من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي تلتزم من خلالها تأجيل سؤال المجموعة الموجه لوزير الشباب والثقافة والتواصل حول "البنيات التحتية الثقافية" إلى جلسة لاحقة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، حول "تقييم آثار تنظيم المعرض الدولي للنشر والكتاب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السي حلي.

المستشار السيد محمد حلي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هو آثار تنظيم الدورة 31 من المعرض الدولي للنشر والكتاب، مقارنة مع الدورات السابقة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد المهدي بنسعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

أولا، هاذ الوزارة نظمت هذه الدورة، الدورة 31 من المعرض الدولي للنشر والكتاب تحت الرعاية السامية ديال سيدنا الله ينصرو.

وبالطبع هذه الدورة عرفت افتتاح رسمي من طرف ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وهذا كان شرف بالطبع للناشرين، للفاعلين في المجال ديال الكتاب وبالطبع للوزارة.

هاذ الدورة كذلك استضافت فرنسا كضيف شرف، وتأتي هذه الاستضافة في إطار الشراكة التي توقعت أمام أنظار سيدنا الله ينصرو ورئيس جمهورية فرنسا، بالطبع الثقافة لها دور مهم في ظل الاتفاقيات الثنائية ما بين المغرب وفرنسا، وكذلك احتفت هذه الدورة بابتطوة كشخصية محورية، نظرا للأثر الذي خلفته هذه الشخصية المغربية برحلتها الشهيرة على الثقافة الإنسانية.

هذه الدورة نعتبرها من أنجح الدورات التي عرفها هاذ المعرض، حيث تجاوز عدد الدول المشاركة 60 دولة.

كما بلغ عدد المشاركين من الناشرين المباشرين وغير المباشرين 891، تقريبا 135 ألف عنوانا بمجموع النسخ تقريبا 3 مليون ديال النسخ.

أما بالنسبة لمستوى البرمجة الثقافية، فقد احتضنت الفضاءات المختصة للفعاليات الثقافية تقريبا 300 فقرة، يعني نشاط ثقافي ومجموعة ديال الأنشطة، أكثر من 2300 نشاط من طرف المؤسسات والهيئات بما فيهم بالطبع البرلمان.

أما فيما يتعلق بالعرض الثقافي الموجه للأطفال واليا فعين، فقد خصصت هذه الدورة فضاءين:

الأول للتعريف برحلة ابن بطوطة، السفر في العوالم والثقافات.

والثانية بالنسبة للأمير الصغير التي أبدعها الكاتب الفرنسي أنطوان دو سانت إكزوبيري في مدينة طرفاية في الصحراء المغربية.

وشاهد هاذ الفضاءات تقريبا 600 نشاط موجه للأطفال.

أما بالنسبة لعدد الزوار، ومرة أخرى يعني الحمد لله كان هناك عدد مهم من الحضور، من المواطنات والمواطنين من مجموعة ديال الأقاليم

وجهاً المملكة، وصلنا تقريبا 500 ألف زائر وزائرة هذه السنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نشكركم السيد الوزير على التوضيحات التي تقدمتم بها في جوابكم.

الأكيد، السيد الوزير المحترم، أن المعرض الدولي للنشر والكتاب، أصبح حدثا وطنيا قارا، وموعدا ثقافيا مهما، له إشعاع واستقطاب متميز يتعزز سنة بعد سنة.

هنا، السيد الوزير المحترم، نتعرفو باللي المؤلفات ديال الكتب لا بد أعطت واحد الإشعاع، وأنتم السيد الوزير مسؤولين على هذا القطاع، أعطيتو حتى انتوما بدوركم واحد الدفعة قوية.

ولكن، السيد الوزير، لا بد من دور الشباب، لأن دور الشباب هو اللي تيلعب المحور الأساسي للشباب، إيلا كان الشاب ما تيلقاش فين يصقل المواهب ديالو، هذا تيرجع أمر آخر.

ولكن، السيد الوزير، بأن أنتم نتعرفكم عندكم الكفاءة وعندكم الشجاعة باش يمكن هاذ القطاع تدفعوه إلى الأمام.

واحنا، السيد الوزير، عندنا واحد المسألة ديال دار الشباب في "سيدي رضوان" اللي تيحتملها المستوصف، والمستوصف اللي عمر طويلا، ما زال السيد وزير الصحة كيواعدنا، ولكن منذ 10 سنوات والمستوصف ما شافش النور، والسبب هي تسوية الوضعية ديال الأرض، الأرض تابعة لأملاك الدولة ولكن المستوصف راه كان خدام كيفاش تبني هاذ المستوصف والآن عاد أصبحنا نتشوفو هاذ الحدث، ونتشوفو هاذ المشكل، والمواطن ديال "سيدي رضوان" تيعاني وتيقول علاش هاذ المستشفى ما تصاوبش ديال "سيدي رضوان"، أشنو هو السبب من الأسباب؟

هنا، السيد الوزير، وأنتم طرف في الحكومة واسمحوليا على هاذ الخرجات، كنلتمس منكم وكنعتذر، ولكن ضروري السيد الوزير، لأن المواطن كيتنظر والمواطن تيعاني جوج أمرين دار الشباب محتلة، والمستوصف ما مبنيش، ما خرج لحيز الوجود، هنا الشاب خصوص فين يقري، خصوص فين يحل الكتاب ديالو، خصوص شكون يأترو، خصوص فين يصقل هاذ المواهب ديالو.

وشكرا السيد الوزير.

وأعتذر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

ولو تعقيب دبالكم، السيد المستشار، ما مرتبطش مباشرة بمعرض الكتاب، نقدرو نعتبروه مرتبط بالأنشطة الثقافية بصفة عامة، وبالقراءة وبالفضاءات اللي خصها تكون موجهة للشباب.

بالطبع نتعرفو بأن في مجموعة ديال الأقاليم في ظل ما عشناه من أزمات سابقة، مثل الكوفيد مثلا، الحكومة السابقة كانت قررت أن مجموعة ديال الأماكن، بما فيهم بعض الأماكن التابعة للشباب، رجعتهم مؤقتا يعني مستشفيات أو حسب الضرورة.

مجموعة ديال الإشكاليات تم التجاوب معهم بتنسيق مع وزارة الصحة في مجموعة ديال الأقاليم، وأنا أتفق معك بعض الأقاليم باقي للأسف كان هناك تأخير، فغيكون هناك بالطبع تنسيق، لأن الأولوية نعم هي للدراسة، هي للصحة وكذلك للأنشطة الثقافية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآتي الثاني موضوعه "صناعة الألعاب الإلكترونية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، بمناسبة انعقاد هاذ الجلسة حيث تصادف يوم عرفة، يوم عظيم، وكذلك حلول عيد الأضحي المبارك غدا إن شاء الله، أغتنم الفرصة لأتقدم بأسى آيات التهاني والتبريكات لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، متمنيا لجلالته دوام الصحة والعافية.

كما أتمنى للشعب المغربي عيداً مباركا سعيدا، أعاده الله علينا بمزيد من الازدهار والتقدم والرقى.

السيد الوزير،

سؤالنا حول "صناعة الألعاب الإلكترونية"؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

بالطبع كيف كتعرفو الوزارة نظمت مؤخرا، تحت الرعاية الملكية ديال سيدنا الله بنصرو، المعرض الدولي لصناعة الألعاب الإلكترونية، الذي يمثل حدثا بارزا بالنسبة للشباب والمهنيين والفاعلين المهتمين بهذه الصناعة، وكان لنا الشرف أن صاحب السمو الملكي ولي العهد افتتح هذه النسخة الجديدة، وهذه رسالة مهمة بالنسبة للفاعلين في الصناعة الثقافية.

وأذكر، بأن هذه الصناعة اليوم من أقوى الصناعات على الصعيد الدولي، والدور الأساسي ديالها هو كذلك خلق فرص شغل للشباب في ظل ما نعيشه اليوم من إشكاليات دولية، وبالطبع وطنية اللي كهم الشباب.

أذكر فقط بأن الدراسة الأخيرة في المفهوم ديال الصناعة الثقافية، تنتكلمو على 120.000 منصب شغل اللي تتروجو الصناعة الثقافية في 2024، أعتقد، وبالطبع مازال عندنا تحديات كبرى والصناعة ديال الألعاب الإلكترونية، وغنجيو نتكلمو عليها بتفاصيل، لها دور أساسي يعني في الحاضر وفي المستقبل.

هاذ المعرض، باش نرجع للمعرض، بالطبع كانوا فيه مجموعة ديال الفضاءات، مجموعة ديال الدول المشاركة، أكثر من 24 دولة، مجموعة ديال المستثمرين اللي حضروا بقوة، مجموعة ديال الوفود، أكثر من 10 وفود دولية، أكثر من 100 عارض.

أذكر فقط، بأننا في 2023 فاش كنا بدينا أول معرض كان عندنا 4 ديال المقاولات مغربية، اليوم عندنا أكثر من 50 مقاول مغربية، اللي نشأت الشركات ديالها واللي كانوا واحد ولاو اليوم 7، يعني خلقت (Déja) فرص الشغل، واليوم هي حاضرة في السوق الوطني، والتحدي مرة أخرى هي تكون حاضرة كذلك في الأسواق الدولية.

فقط معلومة وأنا أعتبرها مهمة جدا، فاش نتكلمو على الصناعة ديال الألعاب الإلكترونية، فاش نتكلمو على (Gamification) بالإنجليزية يعني هوما حلول مقترحة لقطاعات حكومية أخرى، ليس مرتبطة بلعبة كلعبة، وأعطى كمثال مثلا اليوم كان واحد مقاول مغربية أنشأت ما يسمى (jeux éducatifs)، لعبة موجهة للأطفال، واللي غيستغلوها أو غتستغلها وزارة التعليم في الدخول المدرسي المقبل، اللي تبين مرة أخرى أن هذه الصناعة ما مرتبطاش فقط باللعب كمفهوم

لعبة.

كذلك، في المجال ديال الصحة، فاش تنقلو واحد الطبيب دار واحد العملية جراحية من طنجة إلى الدار البيضاء، فكاع الآليات اللي تبستعمل مرتبطة بهاذ المفهوم ديال (Gamification)، يعني هوما في الأصل تيكونولعب، اللي من بعد شوية تتطور وتيولي لها دور في مجالات أخرى، تكلمت على الصحة، تكلمت على التعليم، يمكن لنا نتكلموكذلك على المجال ديال الأمن، المجال ديال الثقافة، اليوم نستعمل مجموعة ديال الحلول المقترحة اللي الأصل ديالها هي الصناعة ديال الألعاب الإلكترونية، ولكن اليوم الحلول المقترحة بالنسبة للأركيولوجيا يعني الحلول اللي كيقترحوها..

فلهذا، اليوم الحمد لله بوجود شباب مغاربة لهم أفكار، لهم إبداعات، لهم واحد الطاقة والبعث من السادة المستشارين شفتم حاضرين معنا في المعرض آنذاك، يعني شافو وعاشو مع هاذ الشباب القدرات ديالهم.

لهذا، لي اليقين بأننا غنجحو مع هاذ الشباب باش نوصلو للتحدي اللي كنا تكلمنا عليه هاذي سنتين، هو نوليو كنمثلو 1% من (Le chiffre d'affaire) على الصعيد الدولي الي كيمثل 300 مليار دولار على الصعيد الدولي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس، وعندكم أكثر من 20 ثانية إضافية في إطار التوازن ما بين الحكومة وما بين البرلمان.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير على التوضيحات القيمة التي تفضلتم بها والتي تؤكد أن وزارتك تتوفر على رؤية استراتيجية طموحة تهدف إلى تطوير قطاع صناعة الألعاب، وتحويل قطاع كان يعتبر مجرد مجال ترفيهي إلى صناعة قائمة الذات، قادرة على جلب الاستثمارات وخلق الثروة ومناصب شغل ذات قيمة مضافة عالية، خصوصا لفائدة الشباب.

طبعاً، توجهكم هذا لا يأتي من فراغ، بل يأتي في سياق عالمي أصبحت فيه هذه الصناعة واحدة من أسرع الصناعات نمواً، تحقق أرقام معاملات تتجاوز في أغلب الأحيان قطاعات أخرى، كالسينما والموسيقى وغيرها.

واضح جداً أن المغرب اليوم، وبفضل إصراركم على تطوير قطاع صناعة الألعاب الإلكترونية يسير في اتجاه تعزيز موقعه داخل هذا القطاع العالمي الصاعد، وهذا ما أكدته التنظيم الناجح، الباهر والمتميز

الذي نهنتكم عليه، للدورة الثالثة من معرض (Morocco Gaming Expo 2026)، المنعقد تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس والرئاسة الفعلية لولي العهد مولاي الحسن، ومشاركة واسعة لفاعلين مهنيين والشركات المرتبطة بصناعة الألعاب الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية.

السيد الوزير المحترم،

أوضحتم في عدة مناسبات أن حجم سوق الألعاب الإلكترونية العالمي عرف تطوراً كبيراً جداً وبوتيرة متسارعة، تتجاوز حالياً 300 مليار دولار.

لذا، وباعتبار المغرب دولة منفتحة على العالم وتسعى إلى تحقيق تنمية على جميع المستويات، خصوصاً التنمية الاقتصادية، وتطمح إلى منافسة أعتى وأقوى الاقتصاديات العالمية، فمن الطبيعي جداً أن يحذونا طموح كبير للاستفادة من هذا السوق الجديد.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نحيككم، السيد الوزير، على جرأتكم واستعدادكم لدخول غمار هذه التجربة ليصير المغرب من بين الدول الأولى أكثر استثماراً في هذا القطاع والعمل على خلق صناعة رقمية بمليارات الدولارات داخل المملكة، ستساهم في إحداث مئات الآلاف من فرص الشغل الحديثة وتواكب طموحات الشباب، خصوصاً الجيل الصاعد الذي يعتمد بشكل كبير على الرقمنة والإلكترونيات والأنترنت.

وشكراً لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤالين المواليين حول "المخيمات الصيفية"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "إصلاح قطاع التخييم".

الكلمة لكم السيد المستشار السبي محمد حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا، السيد الوزير، يتمحور حول سبل الارتقاء بمرفق التخييم ببلادنا؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السؤال الموالي موضوعه "المخيمات الصيفية".

الكلمة لكم السي السالك من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية قبل طرح سؤالي، السيد الرئيس، اسمح لي أن أتقدم بالتهنئة بمناسبة العيد المبارك الشريف، أتقدم بأحر التهاني وأصدق الأمنيات بالصحة والعافية لصاحب الجلالة أمير المؤمنين الملك محمد السادس وللعائلة العلوية الشريفة، وكذا إلى كافة الشعب المغربي، سائلين المولى عز وجل أن يعيد هذا العيد بالخير والبركة على الجميع.

إذن، السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما يعلم الجميع أن المخيمات الصيفية هي متنفس حقيقي للطفولة ومؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، لكننا نسجل بقلق كبير ما تعيشه الأسرة التربوية حول مستقبل المخيمات الصيفية.

فبينما تتحدث الحكومة عن تطوير القطاع، تتزايد في المقابل المؤشرات المرتبطة بتفويت عدد من مراكز التخييم ومنحها لمنطق الاستثمار والشركات التجارية، في ضرب واضح للدور الاجتماعي التربوي الذي تبني عليه أسس مقومات المخيمات الصيفية.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هي الآفاق والرهانات المستقبلية لهذا الملف الحيوي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤالين.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدان المستشاران المحترمان.

أخبركم أن الوزارة قامت طيلة الولاية الحكومية الحالية بمجموعة من المبادرات من أجل تطوير مجال التخييم في بلادنا:

- كان هناك توسيع وتأهيل البنية التحتية للتخييم؛

- تعزيز العدالة المجالية وإدماج الفئات ذات الأولوية؛

- تجويد الحكامة والشراكات؛

- تجويد التنظيم وتوسيع العرض التخيبي؛

- تحسين خدمة المطعم والتغذية؛

- تجويد المشروع البيداغوجي؛

- تأهيل الأطر التربوية؛

- إرساء آليات التتبع والتقييم؛

- ومؤخرا تنظيم مناظرة وطنية حول التخييم.

وفهذه الإطار، وفي ظل تنظيم هذه المناظرة التي شكلت محطة مؤسساتية وتشاورية هامة لإعادة قراءة واقع التخييم ببلادنا واستشراف نموذج جديد للمخيمات التربوية يقوم على الجودة والسلامة والإنصاف المجالي والتجديد البيداغوجي.

قد تم التعامل مع مخرجات هذه المناظرة بمنهجية عملية تقوم على تصنيف التوصيات حسب طبيعتها، ودرج قابليتها للتنفيذ.

وتم في هذا الصدد حصر 90 توصية موزعة يعني على محاور كبرى، منها:

- التشريعات والقوانين؛

- البنيات التحتية؛

- التكوين والتأطير والشراكات؛

- وطبعا الحكامة.

على مستوى الحكامة وتنظيم العرض الوطني للتخييم، تم تعزيز حكاما البرنامج الوطني للتخييم من خلال مواصلة العمل بدليل المساطر والإجراءات وتدقيق شروط التشريع والاستفادة وتكريس دور اللجان الاستشارية المركزية والجهوية في دراسة ملفات الجمعية وتوزيع الحصيص وربط الاستفادة بجودة المشاريع البيداغوجية والقدرة الفعلية على التأطير.

على مستوى البنيات التحتية ومراكز التخييم، أكدت المناظرة أن تطوير التخييم يمر بضرورة عبر تأهيل فضاءات الاستقبال، احنا متفقين على هاذ الشيء، السيد المستشار، لذا تعاملت الوزارة على تنزيل توصيات هذا المحور من خلال تشخيص الوضعية للمراكز وترتيب الأولويات والتميز بين المراكز القابلة للتأهيل والمراكز التي تحتاج إلى إعادة بناء أو تهيئة شاملة.

ثالثا، على مستوى التكوين والتأطير، تعاملت الوزارة على مراجعة وتطوير مضامين التداريب التكوينية واعتماد مجزوءات (modules) أكثر ملائمة لحاجيات للتأطير الحديثة، خاصة في مجالات السلامة، الحماية، التربية الدامجة، تدبير الفئات الخاصة، التنشيط التربوي، المواطنة، البيئة والمهارات الحية.

رابعا، على مستوى الشراكة مع المجتمع المدني، بالطبع أكدت المناظرة الدور الاستراتيجي للمجتمع المدني، وفي مقدمتها الجامعة

الوطنية للتخميم، وبالطبع غنقويوهذه الشراكة.

خامسا، على مستوى الرقمنة والتتبع، كايين مجموعة ديال بالطبع المنصات اليوم اللي تيسعملهم الجمعيات بصفة طبيعية لأنها كتسمح لنا باش يكون هناك شفافية حتى مع المجتمع المدني.

وبخصوص توصيات ذات البعد التشريعي والسياسي، تم تحيين بعض النصوص يعني مثل تحيين بعض النصوص أو تعزيز الإطار القانوني للشراكة أو التفكير في صيغة مؤسسية جديدة لتدبير التقييم، فهي توصيات تتطلب تنسيقا واسعا مع مجموعة ديال القطاعات والمؤسسات المعنية، وسيتم الاشتغال عليها في إطار مقارنة تشاورية وتدريبية تراعي الاختصاصات والإمكانات والمساطر القانونية الجاري بها العمل.

أما بالنسبة لملاحظتكم، السيد المستشار، بأن كايين هناك محاولات باش نعطيها المراكز، ما كايينش هادي المعلومة غالطة وأنا صححتها لك دابا اليوم السيد المستشار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد محمد حنين في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد حنين:

السيد الوزير المحترم،

ونحن نتهياً لاستقبال عيد الأضحى المبارك، أستغل هذه المناسبة الكريمة لتتقدم في فريق التجمع الوطني للأحرار بأحر التهاني لصاحب الجلالة نصره الله، وإلى كافة أفراد الأسرة العلوية الشريفة، وكذلك إلى جميع مكونات الشعب المغربي بهذه المناسبة.

السيد الوزير،

استمعنا إلى جوابكم وهذا الجواب أبرزتم من خلاله تصور وزارتكم لتطوير مرفق التخميم، وهو تصور في تقديرنا مطمئن للفئات الراغبة في التخميم، سيما ونحن على بعد مدة قصيرة على انطلاق موسم التخميم لهذه السنة.

ومن المؤكد أن التدابير التي أعلنتم عنها ستساهم في معالجة بعض الإشكالات التي عرفها التخميم في السنة الماضية.

في إطار التفاعل معكم، السيد الوزير، لا بد من التأكيد على أن الارتقاء بالتخميم ببلادنا يتطلب الانتقال من اعتبار التخميم مجرد نشاط موسمي محدود إلى مشروع تربوي واجتماعي متكامل، يجعل من التخميم فضاء للتربية على القيم الانسانية ومجالا لصقل شخصية

الأطفال والشباب ورافعة للاندماج الاجتماعي والتنمية الثقافية.

لذلك، السيد الوزير، جودة التخميم لا تقاس بعدد المخيمات ولا تقاس بحجم أعداد المستفيدين كل موسم، لأن منطق الأرقام وحده لا يكفي لصناعة أثر تربوي حقيقي، على اعتبار أن التخميم هو في جوهره ليس مجرد فضاء للإيواء أو الترفيه المؤقت، بل هو مشروع للاستثمار في الرأسمال البشري، من خلال بناء شخصية الشباب على أساس الاعتماد على الذات والتشبع بقيم المواطنة والانفتاح التربوي والاجتماعي.

لذلك، السيد الوزير، لا بد من الالتزام بالإنصاف المجالي، وهنا نناشدكم السيد الوزير للقيام بالالتفاتة خاصة للأطفال والشباب بالعالم القروي بعدد من الأقاليم التي ظلت مستبعدة من برامج التخميم خلال السنوات الماضية، أو أن الحصص المخصصة لها ظلت غير كافية للاستجابة لحاجيات أطفال وشباب العالم القروي، من أمثلة على ذلك:

إقليم سيدي سليمان، وزان، الخميسات، سيدي قاسم، سطات، تنغير، وغيرها من الأقاليم التي هي في حاجة إلى دعم إضافي من أجل تمكين شبابها وأطفالها من الاستفادة من هاذ البرنامج السنوي.

فلذلك، طموحنا، السيد الوزير، من أجل الارتقاء بمرفق التخميم وتحويله إلى فضاء تكوين الشباب المتوازن، الشباب المبدع والمتشبع بقيم المواطنة الراسخة والقادرة على التعايش والشباب القادر على التعايش والانفتاح.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

السي السالك الموساوي.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

السيد الوزير،

إننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية نعتبر أن الخطر الحقيقي اليوم هو تحويل المخيمات الصيفية من حق اجتماعي إلى خدمة تخضع لمنطق الربح عبر تقليص دور الدولة وفتح الباب أمام تفويت فضاءات التخميم العمومية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

كما نسجل بقلق تنامي مظاهر الاستغلال السياسي لفترة الانتخابات، وهذا التوجه، السيد الوزير، يتناقض كليا مع شعارات

الدولة الاجتماعية ومع الحق الدستوري للأطفال في الترفيه والتربية والاندماج.

السيد الوزير،

بالتالي، فالمطلوب من الحكومة الآن ليس فقط الإعلان عن إعداد المستفيدين أو افتتاح بعض المراكز الجديدة، بل تقديم ضمانات سياسية واضحة بعدم الاجهاز على ما تبقى من الفضاءات العمومية الموجهة للأطفال والشباب، مع وضع سياسة حقيقية تقوم على توسيع العرض العمومي وتأهيل المراكز ودعم الجمعيات الترابية الجادة وضمان العدالة الاجتماعية والمجالية في الاستفادة من المخيمات الصيفية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، في بعض دقائق للرد على التعقيبين.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

السيد المستشار،

أنا إذا سمحتي ليا بالطبع، غندعوكم باش تزورو المخيمات إن شاء الله فاش تبدا وأنداك شوفو واش هاذ الملاحظات اللي تكلمتو عليها كايئة في الواقع، أم هي فقط المعارضة اللي كتحاول بالطبع تلعب الدور ديالها، ومهم أن المعارضة تلعب الدور ديالها، لأن هاذ الكلام اللي قلت كاع ما كاين، وليس هناك محاولة، بعدا اللي بغا يدير الانتخابات ما كيديرهمش بالمخيمات، لأنه غيغلط، اللي بغا يدير الانتخابات وبغا ينجح في الانتخابات خصو يخدم طيلة السنة ماشي غير في المخيمات، فلهذا هاذ الموضوع غير معنيين به في القطاع.

ثانيا، أعتقد بأن الحزب ديالكم كيظل يستافد من المخيمات، وليس فقط من المخيمات، يمكن لكم تسولو القيادات ديالكم، تمثلون حزب السيد المستشار، يمكن لك تجبدو إيلا بغيتي ما عنديش مشكل، أنا ديمقراطي نتكلمو بكل حرية، الديمقراطية هي حرية التعبير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، السيد الوزير يجب أن يكمل التعقيب.

تفضلوا السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

ولينا ممنوعين من الكلام.

يمكن لي نتكلم السيد المستشار هل هو مسموح بالكلام؟ واش أنتم هنا باسمكم الشخصي؟ أنتوما هنا تمثلون هيئة سياسية أم لا؟ أنا

كنجواب الهيئة السياسية أستسمح.

فلهذا مرة أخرى، أنا غنعاود نعرض عليك إيلا عندك شي وقيت وتزور المخيمات، وباش تشوف واش هاذ الشي اللي قلتية كاين أم لا.

لأن الجمعيات والجامعة، الوزارة كتبقى الإطار لتمكين الجمعيات باش تنجح المخيمات للأطفال والشباب المعنيين بهاذ المخيمات فقط، ما كندخلوش كاع في هاذ الحثيات.

علاش؟ أمنا بأن هذا المشروع مشروع وطني مهم جميع فئات المجتمع يكونو عائلاتهم لأنهم هوما أطفال في الأخير، يكونو عائلاتهم مسيسة أو غير مسيسة، يكونو يهتمون بالشأن الثقافي، يعني الدور ديالنا في المخيمات هو نمكنهم من الإمكانيات باش يعيشوا واحد العطلة محترمة، لأن الأغلبية ديال الأطفال اللي كيجيو للمخيمات كيكون عندهم ذاك الأسبوع وذاك 12 يوم اللي كيدوزوها في المخيم هو واحد الوقت مهم بالنسبة حتى لمستقبلهم، لأنهم كيتعرفو على أصدقاء جدد، كيتعرفو على برامج جدد.

فهذا هو التحدي ديال الوزارة، أما تسييس هذا الموضوع لا أعتقد غينفع التخميم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، السؤال.

أنا اللي غنعطيك نقطة نظام السي السالك، ما يمكنش تاخذ نقطة نظام، خصني أنا نعطيها لك، دابا بغيتي نقطة نظام، ما يمكنش تكلم حتى نقول لك أنا عندك نقطة نظام.

إذن السي السالك عندك نقطة نظام تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

واسمح لي السيد الرئيس.. السيد الرئيس احنا هون بغينا نقطة نظام في إطار التسيير.

احنا راه ما كنجيو هنا كنديرو السياسة، احنا هنا كنجيو نعطيو الأسئلة للحكومة، أما السياسة را كنعرفو فين كنديروها وإمتي كنمارسوها.

وأي أنا ما جببت الحزب باش تجاوبني السيد الوزير وتقول لي الحزب ديالكم ولا ما حزب ديالكم.

أنا اعطيتك سؤال جاوبني عليه، وأما السياسة نعاودها لك، السياسة احنا نعرفو فين نمارسوها، ووقتاش ومع من.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

عندك نقطة نظام تفضل السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

الحق هادي مباركة وعواشر هادي ما يخصش الواحد يدخل في شي جدال.

ولكن كان الجواب ديال السيد الوزيراه واضح، فالسيد الرئيس اعطيتون نقطة نظام للسيد الرئيس كلنا كنمارسو السياسة.

فأعتقد السيد الرئيس، نحافظو على النظام الداخلي، ونعطيو نقطة نظام في التسيير في شي حاجة إشكالية التسيير، أما باش نجابو على عضو في الحكومة فخص تعطيه حق الرد السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، بغيتو تاخذو 30 ثانية؟

تفضلوا.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

للتذكير فقط السيد الرئيس.

فالعمل البرلماني والفعل الحكومي هو فعل سياسي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن نمر إلى السؤال الخامس موضوعه "دعم إنشاء متحف وطني للتاريخ المغربي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السيدة الرئيسة، السيدة نائلة التازي، تفضلوا.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

الثقافة اليوم أصبحت من النقاط القوى الإيجابية في المسار الذي تعيشه بلادنا، لأن الثقافة هي المجال الوحيد الذي يتعلم فيه الشاب أن يعرف نفسه وأن يعرف الآخر أيضا، هي التي تزرع الثقة بالنفس وروح

النقض والإحساس بالانتماء الجماعي، وهي أمور لا تستطيع المدرسة وحدها أن توفرها، وعندما نجعل الشباب فاعلين في تراثهم، وليسوا فقط متفرجين عليه، فإننا نحول الهوية من مجرد موروث إلى قوة للمستقبل.

وفي هذا الإطار، تلعب المتاحف، السيد الوزير، دورا أساسيا في تحرير طاقة الشباب، وتعزيز وعيمهم بتاريخهم وهويتهم، والمغرب اليوم يحتاج إلى المزيد من المتاحف.

السيد الوزير،

بلادنا تتوفر على حوالي 70 متاحف تسييرها المؤسسة الوطنية للمتاحف وتتقوم بواحد العمل جيد جدا، وبعض المبادرات من القطاع الخاص كذلك، بينما نجد مثلا في إسبانيا، إسبانيا تتوفر على حوالي 1500 متاحف، هاذ 1500 تبنات فهاذ 40 سنة الأخيرة.

وعرفت، السيد الوزير، غتقول لنا بان كايين الصناديق الأوروبية اللي تدعم هاذ المبادرات، ولكن الإرادة السياسية هي الأساس، وعارفين بأن كايينة، بالحق بغيناكم السيد الوزير، تزيدوالمزيد من هاذ المتاحف.

والأهم من ذلك، أن وجود متحف للتاريخ الوطني يعتبر مؤشرا سياسيا وحضاريا قويا، لأنه يعكس كيف تبني الدولة روايتها الوطنية وتقدمها للأجيال القادمة وللعالم.

ومثلا رأينا كيف أن افتتاح المتحف المصري الكبير في سنة 2025، الذي يستقبل اليوم أكثر من 19 ألف زائر يوميا، السيد الوزير، كيف هاذ المتحف جعل من أهم المعالم الثقافية في العالم.

ولهذا تنسولكم السيد الوزير، واش كايين شي مشروع باش نبنيو واحد المتحف على تاريخ المغرب؟ لأن المغرب عندو 300 ألف سنة ديال التراث، وكذلك 1200 سنة ديال تاريخ الدولة.

وهاذ الشي راه تيعطينا واحد الأهمية، السيد الوزير، باش نفكرو فهاذ المبادرة وهاذ المشروع، وتنطلبكم، إيلا كايين هاذ المبادرة كايينة في المشاريع ديال..

غيرقولنا، السيد الوزير، أش كايين؟ وأشمن مدينة يمكن يكون فيه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

عندكم 23 ثانية إضافية، السيد الوزير، في إطار التوازن.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الرئيسة.

أولا، جميع المدن تتكون عندها أكبر متاحف لأن جميع المدن لها يعني تاريخها، لأن بالطبع كاي تاريخ ديال المملكة وكل جهة عندها خصوصية ديالها، وكل مدن ولعبت واحد الدور مهم في واحد الوقت معين في تاريخ المملكة المغربية.

نخبركم بأن هاذ الوزارة بالطبع تولي عناية خاصة لحماية التراث التاريخي والحضاري للمملكة المغربية وتثمينه، بالطبع باعتباره رصيذا وطنيا مشتركا للمغاربة ومكونا أساسيا من مكونات الهوية المغربية ورافعة للإشعاع الثقافي ديال بلادنا.

وفهاذ الإطار، كاي بالطبع مشروع المتحف الوطني للآثار وعلوم الأرض، هذا مشروع ملكي وتبين مرة أخرى الرؤية ديال سيدنا الله ينصرو، على المجال الثقافي والمجال ديال المتاحف بالخصوص ضمن المشاريع الثقافية والعلمية الرائدة الهادفة إلى تثمين التراث التاريخي والطبيعي للمغرب وإبراز الغنى الحضري والعلمي، من خلال تقديم رؤية متكاملة حول التاريخ الطبيعي والإنساني للمملكة عبر مختلف العصور - كيف ما تكلمت - نقدر نبدأ من 320.000 سنة إلى اليوم بالطبع.

وقد تم تصور هذا المتحف وفق مقاربة حديثة تستجيب للمعايير الدولية المعتمدة في مجال العرض والحفظ والتثمين، حيث سيضم فضاءات للعرض الدائم والمؤقت، إلى جانب أرواق مخصصة للتخزين والحفاظ وتجهيزات حديثة تتيح تقديم مجموعات ومضامين علمية وتاريخية وفق أساليب تفاعلية ومعاصرة، لأن غنستعملو حتى (les nouvelles technologies) باش نعرفو بتاريخنا.

وتهدف هاذ المشروع إلى تثمين المجموعات الأثرية والجيولوجية كذلك، وربطها بمختلف التحولات الحضرية والعلمية التي عرفها المغرب عبر التاريخ، بما يجعل من المتحف فضاء مرجعيا للتعريف بتاريخ المغرب وتطويره الطبيعي والإنساني وإبراز مساهمة حضرية وعلمية.

وفي هذا الصدد، تم إنجاز مجموعة من الدراسات التقنية والعلمية والهندسية والمعمارية المرتبطة بالمشروع، كما تم اختيار الفرق والمكاتب المتخصصة التي ستولى مختلف مراحل الإنجاز، سواء ما يتعلق بأشغال البناء والتهيئة، أو إعداد تصور متحف وسينوغرافي.

كما تمت الاستعانة بخبراء ومختصين في مجالات المتاحف والآثار وعلوم الأرض والمحافظة على التراث الثقافي.

والهدف من هاذ المشروع، هو يكون من أهم المتاحف على الصعيد الدولي، مرتبط بحاجة واحدة بتاريخ هذه الأرض، هذه المملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "دعم الفنانين".

الكلمة للسي لحسن نازهي من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن الحديث عن الفنان المغربي ليس حديثا عن فن مهنية عادية، بل عن مكون أساسي من مكونات الهوية الوطنية وعن قوة ثقافية ساهمت في ترسيخ قيم الانتماء والتعدد والتسامح، وفي تعزيز الإشعاع الحضاري للمغرب داخل الوطن وخارجه.

غير أن الواقع الذي يعيشه عدد كبير من الفنانين، السيد الوزير، اليوم يكشف مفارقة مؤلمة، حيث تستمر معاناة العديد من المبدعين مع الهشاشة الاجتماعية وغياب الاستقرار المهني، رغم ما قدموه من عطاءات كبيرة للثقافة المغربية.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات العملية التي تعتزم الحكومة ووزارتكم اتخاذها من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للفنان المغربي والانتقال من منطق التدبير الظرفي للقطاع الثقافي إلى سياسة عمومية حقيقية تضمن الكرامة، الحماية الاجتماعية، وتؤسس لصناعة ثقافية وطنية قوية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالطبع، ما غاديش نفسرهنا لأن تتكون عندنا الفرصة في اللجان باش نتكلمو على السياسات ديال الدعم الموجهة للفنانين من طرف الوزارة، ولكن تجاوبا مع التساؤلات اللي طرحتها.

الهدف الأساسي فاش نتكلمو على الصناعة الثقافية هو نقويو

المستشار السيد لحسن نازهي:**شكرا السيد الوزير.**

تفاعلا مع الرد دياك، فكنلاحظو بأن غير مقبول حاليا أن نجد فنانيين أفنوا حياتهم في خدمة الأغنية والمسرح والسينما والفنون الشعبية يعيشون اليوم تحت ضغط المرض والفقر، التهميش، في ظل ضعف الحماية الاجتماعية وغياب دخل قاريضمن لهم العيش الكريم.

كما أن المقاربة المعتمدة في تدبير قطاع الثقافة، السيد الوزير، ما تزال محدودة الأثر، لأنها ترتكز في كثير من الأحيان على الدعم الموسمي المناسب، بدل اعتماد رؤية استراتيجية تجعل من الثقافة قطاعا منتجا ومهيكل يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الوزير،

نسجل استمرار مجموعة من الاختلالات المرتبطة بالقطاع، في مقدمتها هشاشة الوضعية الاجتماعية التي ذكرته، السيد الوزير، لفئات واسعة من الفنانين، خاصة في العالم القروي والجهات البعيدة، نتيجة تعقيد مساطر الاستفادة من التغطية الاجتماعية، عدم ملاءمتها لطبيعة العمل الفني القائم على النشاط المتقطع وغير المستقر.

كما أن بطاقة الفنان التي ذكرت، السيد الوزير، ما تزال تثير عدة انتقادات مرتبطة ببطء الإجراءات، غموض بعض المعايير، ضعف الامتيازات المرتبطة بهاذ البطاقة.

كذلك، السيد الوزير، إضافة إلى ذلك لا يمكن الحديث عن نهضة ثقافية حقيقية في ظل الخصائص الكبيرة في البنيات الثقافية، راه ذكرتها قبيلة، حيث ما تزال عدة مدن وأقاليم تفتقر إلى المسارح، دور الثقافة، قاعات السينما، فضاءات التكوين، وهو ما يكرس التفاوت المجالي، حتى هنا غنضرو على العدالة المجالية، السيد الوزير، ويحرم مجموعة ديال الشباب من فرص الإبداع والتأطير الثقافي.

السيد الوزير،

الفنان المغربي ما كيطالبش بالامتيازات الاستثنائية، كيطالب بحقوق مشروعة تضمن له الكرامة - كما قلت - والاستقرار، الاعتراف بدوره في خدمة الثقافة الوطنية وتعزيز صورة المغرب الحضارية.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

الكلمة لكم السيد الوزير، عندكم 30 ثانية.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:**شكرا السيد الرئيس.****السيد المستشار المحترم،**

متفق معك في مجموعة ديال المجالات، كان هناك للأسف نتكلمو

السوق الفني، شحال ما قوينا هاذ السوق، شحال ما غيكونوش هناك إشكاليات، كيفاش تنقويو هاذ السوق؟

فاش تيوليوي يعني مجموعة ديال المجالات مفتوحة أمام الفنانين والفنانين، قبيلة فاش تكلمنا على الصناعة الثقافية ما تتعنيش غير (les développeurs) أو (codeurs)، ذوك الشباب اللي تهتمو بالمجال ديال الرقمنة، ولكن حتى كاتب القصص معني، لأن خص السيناريو، خص شي واحد يكتب السيناريو، حتى الرسام معني، حتى الموسيقي معني، لأن فاش نتكلمو على لعبة، فاش نتكلمو حتى يعني واحد (la solution) واحد الحل مقترح من طرف (les startups) هو بحاجة إلى المجال الموسيقي، للمجال الفني، للمجال الإبداعي.

فشحال ما كتفننا وكثرنا من المجالات وكبرنا السوق في المجال الفني، شحال ما هاذ الإشكاليات اللي نتكلمو عليها ما غتبقاش، بما فيهم بالطبع لما لا غدا يكونون قنوات تلفزيونية جديدة من الخواص، كاي هاذ المشروع وخصنا نقويه ونوقفو عليه، علاش؟

لأن غيممكننا من برامج جديدة، مجالات جديدة للفنانين، للمبدعين، للموسيقيين والمجالات الأخرى، اعتبارا بأن.. نعم الثقافة هي في نفس الوقت صناعة، سوق، اقتصاد، وفي نفس الوقت هي خدمة عمومية، والدور ديال القطاع بالخصوص هو أنه يقوي المفهوم ديال الخدمة العمومية يعني يوجه، تكون سياسة ثقافية موجهة لجميع المواطنين والمواطنات.

في الجانب الاجتماعي، اليوم في ظل بالطبع تعميم التغطية الصحية ما بقيناش كنعيشو الإشكالية اللي كنا كنعيشوها سابقا، لأن أي واحد عندو بطاقة الفنان وله الحق في التغطية الصحية، اللي كنجاولونديرو دابا هو نتجاوبو، المقترح هو غنبدلو (l'organigramme) ديال الوزارة باش يكون واحد (le service) مكلف بالمجال الاجتماعي، باش يواكب مع الفنانين هاذ الإشكاليات اللي كيغانيو منها، لأن عشنا ونعرف اليوم.

يمكن كتعرفو أنتم كذلك، السيد المستشار، بعض الفنانين اللي ما عندهم شاي هاذوك الإمكانيات باش يخلص التغطية الصحية، فنواكب هذه العملية مع الصناديق المختصة في هذا المجال باش نلقاو حلول لهذه الفئة، اعتبارا بأننا الدور الأساسي مرة أخرى هو الترويج، هو أننا نقويو الاقتصاد باش ما نبقاوش نعيشو الإشكاليات الاقتصادية ونحافظو على الكرامة ديال الفنانين والفنانين.

شكرا.**السيد رئيس الجلسة:****شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

فهذا الإطار، بالطبع الوزارة تتجه فمجموعة ديال المجالات :

أولها تقريب الفضاءات، التي تكلمنا عليهم دابا، الفضاءات الثقافية والشبابية، لأن هي فرصة مباشرة باش يكون واحد التواصل مع الشباب، وبالطبع نعرفهم بتاريخهم، نعرفهم بالهوية دياهم، تيكونو مجموعة ديال الأنشطة.

والحقيقة هو أن زائد الأطر ديال القطاع تيكونو مجموعة ديال الفاعلين الثقافيين، المجتمع المدني التي تينشطو في هاذ الفضاءات وتمكنونا باش نقويو الحضور ديال تاريخنا والهوية ديانا من الشباب وغير الشباب، دعم الولوج إلى الثقافة والفنون، ما غاديش نذكر مجموعة ديال سياسة ديال الدعم التي حقيقة كانت هاذي سنين، احنايا ثمنها وحاولنا نقويوها.

طلقنا واحد البرنامج التي هو اليوم تقريبا حاضر بجميع جهات المملكة هو برنامج نوستالجيا، وعبر هذا البرنامج، أولا هو مناسبة لمجموعة ديال الفنانين باش يرجعو للعمل الفني وهو تعريف للتاريخ وللحوية المغربية التي أكثر من 2000 سنة، واليوم الحمد لله، عندنا مجموعة ديال.. تقريبا وصلنا لـ 7 أو 8 ديال نوستالجيا في مجموع ديال المدن والأقاليم ديال المملكة.

لحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، بالطبع نتعرفو القانون التي كنا وافقنا عليه هنا في البرلمان، والتي أول مرة تيعترف بالتراث اللامادي، والتراث اللامادي مرتبط كذلك بالهوية، بالتاريخ ديانا، بالطريقة ديال العيش ديال المغاربة، الموافقة أو إحداث تراث المغرب (label Maroc)، وهذا مرة أخرى في ظل تعاون مع (l'OMPI) باش نحافظو دوليا كذلك على التراث اللامادي المغربي.

إدماج الرقمنة في خدمة التراث الثقافي، يعني فاش تندرجو الرقمنة هو التعريف لأكثر عدد ممكن من الشباب وغير الشباب، التي تهتمو بالمجال الثقافي، لأن نتعتبرو بأن الرقمنة تتدخل مباشرة للمنازل ديال المواطنين والمواطنين، والتحدي اليوم هو نوصلو كذلك تاريخنا وهويتنا في مجموع ديال البرامج التي نتقترحوها حتى في "جواز الشباب" اليوم التي تيقترح مجموعة ديال برامج مرتبطة بالهوية ومرتبطة بالتاريخ.

بالطبع القراءة العمومية وتعزيز الارتباط بالهوية الثقافية، شحال ما قوينا الوجود ديال القراءة والكتاب، شحال ما غنقويو الوجود ديال الهوية المغربية والتاريخ ديال المملكة المغربية.

ونحن نحتضن هذه السنة الرباط كعاصمة دولية للقراءة، التحدي مرة أخرى، نعم هي الرباط، ولكن التحدي هو نستفدو منها في جميع الأقاليم والجهات، لهذا كتكون منازرة وطنية حول القراءة.

والتحدي مرة أخرى هو كيفاش نواكبو هاذ الإشكاليات، لأن فاش نتكلمو على الفضاءات، حتى الوجود ديال المكتبات، لا أقول المكتبات

على المسارح أو بعض دور الثقافة التي تعطلات، ما بغيتش دابا نتسى كنديرو السياسة، يبدو أن ما خصناش نديرو السياسة في هذه الغرفة. شكرا السيد المستشار.

يبدو أن كان هناك تأخير في مجموعة ديال المجالات التي خلطنا اليوم في ظل 5 سنين حاولنا نتجاوبو، نحاولو نحلو أكبر عدد ممكن من دور الثقافة، حاولنا، حتى الوجود السابقة للحكومة نوفيو بها احنايا كقطاع ويكون هناك مسارح.

الحمد لله اليوم بدأت البنية التحتية، مازال بعاد على الانتظارات ديال الشباب والمغاربة ككل، ولكن احنا بدينا بشوية بشوية كنحلو البنيات، اليوم عندنا دار الثقافة فشيشاوة التي ما كانتش عندنا، اليوم في عندنا في مجموعة ديال الأقاليم، إيلا مشينا لتطوان عندنا مجموعة ديال البنيات الثقافية، إيلا مشينا لمجموعة ديال المدن الصغرى والمتوسطة.

ولكن مع ذلك في الوزارة نقول بأننا مازال خصنا نجهدو ونقويوهاذ الحضور علاش؟ باش كنمكنو مرة أخرى الفنانين باش يتجولو وباش يمشيو يتقربو من الجمهور دياهم، وأنداك حتى الإشكاليات الاجتماعية كتقلص بشوية بشوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننقل إلى السؤال السابع موضوعه "المحافظة على الهوية الثقافية لبلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال. تفضلوا السي يونس ملال.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس،

حول التدابير المتخذة لتحسين الهوية المغربية الأصيلة، نسائلكم؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

نعم تحسين الهوية الأصيلة والمعاصرة كذلك السيد المستشار.

فيها الانترنت، نشوفو فيها شوية دالمجلات، شوية دالكتب اللي الشباب يقدر يطورو فيها المدارك ديالهم، وأكثر من هاذ الشي يخرجو من الشارع وكاع كنعرفو الشارع المآسي ديالو اللي كينتج.

الحاجة الثالثة، السيد الوزير المحترم، احنا كنعرفو التأثير ديال الوسائل السمعية البصرية على الموروث الثقافي والهوية المغربية، كنتمناو نقطعو مع هاذ السياسة ديال البرامج التلفزية اللي لا تمس بشيء لهويتنا الثقافية، لا ألوان بحال الألوان اللي عندنا في ديورنا، لا هضرة بحال هضرتنا، ما تنعرفوش هاذ الشي، رجعلنا الثقافة ديالنا احنا دولة عندها 13 قرن، عندنا أكثر من 2000 ولا 3000 سنة اللي قلتي ديال الحضارة رجعلو لذيك الشي ديالنا، اعطى الله ما نقولو، كنشوفو دول أخرى وثقافات أخرى عندها 500 و600 عام كيفاش كنتنتج وكيفاش كتطور وكيفاش كتجلب السياح وكيفاش كتروج للثقافة ديالها.

الحاجة الأخيرة، السيد الوزير المحترم، أنا هاذ الصباح كنت كنوجد التدخل ديالي وكنت كنتري بأن المناسبة شرط أن هاذ عيد الأضحى هذا نذكرو فيه البعد الروحي ديالو والثقافي ديالو، صحيح احنا المغاربة ما كنسميوهش عيد الأضحى، كنسميوه العيد الكبير بذاك الموروث وذاك التضامن اللي عندنا في العائلات ديالنا في الدروبة ديالنا في القبائل ديالنا.

ولكن للأسف هاذ الشي اللي كنشوفو واللي كيوصلنا فوسائل الإعلام فالحقيقة كيجز فالخاطر، وأنا هنا ربما نتجاوز القطاع ديالكم قطاع الثقافة وغنهم معكم كمسؤول كبير فأحد الأحزاب المكونة لهاذ الأغلبية ديرو شي حاجة الله يعطيكم الصحة فهاذ السويغات هادي اللي بقاو باش نعتقو ما يمكن، راه تجاوزنا الهوية ولينا كنهضرو على الكرامة ديال المغربي والمغربية.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رئيس الحكومة ما معناش السي يونس، معنا وزير الثقافة.

السؤال الثامن موضوعه "تحسين أوضاع العاملين بالإعلام العمومي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلني السيدة مينة حمداني، تفضلني.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

المرتبطة بالوزارة أوديال الجماعات حتى المكتبات الثقافية، يعني اليوم المستثمر اللي باغي يستثمر في (librairie culturelle) خصنا نساعدو باش نقويو هاذ الاستثمار هاذ، لأن حق كذلك المواطن لما نتكلمو على خدمة عمومية حق لأي مواطن في أي إقليم في أي مدينة أنه إيلا بغى يقرى واحد الكتاب ديال واحد الكاتب مغربي يلقاه في المدينة ديالو، ماشي يضطر حتى يكون المعرض الدولي أو معرض جهوي عاد يمشي يتلاقى بهذا الكتاب.

فهاذو هوما التحديات اللي خدامين عليهم، زائد بالطبع مجموعة من المبادرات اللي قمنا بها اللي تكلمت عليها في القبيلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار السي يونس.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تنشكرك بزاف السيد الوزير على المعلومات اللي اعطينا بها.

واحنا في الفريق الحركي واخا كاينين في المعارضة وانطلاقا من المسؤولية الوطنية ديالنا هاذ الشي ما تيمعنناش أننا نشيدو بالدينامية اللي تيعرفها القطاع ديالكم وهاذ التظاهرات هادي اللي تنشوفها كل أسبوع، كل شهر، هاذ الشي ما يمكن إيلا يزيد يزكي الوعي الثقافي المغربي.

تنعرفو وتنقدرو بزاف الحجم ديال الميزانية ديالكم والميزانية العامة اللي ما تتمثلش واحد 0.2، واللي تنجدو الدعوة ديالنا أنها توصل على الأقل 1.1% باش نقدر نحققو بزاف ديال البرامج.

ولكن تنعتقدو في المقابل أنه كاينين شي حويجات اللي لا بد أنهم يتقادو في القريب المستعجل، واحد 3 ولا 4 ديال الحويجات، من بينهم، السيد الوزير، هو الضرورة ديال هاذ البرامج هاذو وهاذ الأنشطة اللي كتداريكون عندها واحد البعد أفقي، ما يمكنش واحد 70 ولا 80% ديال هاذ التظاهرات وهاذ المراكز الثقافية الكبرى تبقى ممركة فواحد 3 ولا 4 ديال المدن، خصنا نخرجو لذك المدن الهامشية اللي ما اخذاتش حقها لا في التنمية، لا في الثقافة، لا في الصناعة، لا في الو.

الحاجة الثانية هو البعد العمودي ديال هاذ الأنشطة وهاذ البرامج، خصنا نوصلو لقاع الخابية، خصنا نوصلو لذك الوليدات وذك الشباب اللي كاينين، كما كنقولو، فراس الدرب اللي ما عندهومش الإمكانية باش يمسيو للرباط ولا يمسيو لمعرض القراءة ولا يمسيو لمعرض (Gaming) ولا هذا.. خصنا نوصلو لهم، كي غنديرو حتى نوصلو لهم؟ خصنا واحد المراكز بسيطة، ما كنهضرش على دور الشباب بذك التنظيم المؤسسي ديالها، ولكن واحد المراكز ثقافية اللي يكون متوفر

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسألكم السيد الوزير حول تحسين أوضاع العاملين بقطاع الإعلام العمومي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على سؤالكم.

أخبركم بأن بالنسبة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة اخذات مجموعة من التدابير لتحسين أوضاع العاملين في مجال الإعلام العمومي.

على المستوى المهني:

- كان هناك سهر على تنظيم أورش التكوين المستمر لجميع الفئات المهنية بما مكن من تحسين مهاراتهم المهنية والتكليف مع التطورات التكنولوجية بالخصوص، لأن بالطبع هاذ المجال كيعرف واحد التطور باهر؛

- فتح أورش التكوين المستمر لفائدة العاملين في مختلف المهن قصد المساهمة في إنجاح الاستحقاقات الوطنية، وكذلك الإفريقية والدولية بالنسبة للمجال الرياضي والكروي بالخصوص؛

- الاهتمام بتطوير ظروف العمل من خلال إدخال تكنولوجيا رقمية وموارد الانترنت، فضلا عن رقمنة الإجراءات الإدارية ذات الصلة بمصلحة العاملين؛

- تحسين أجور العاملين بالزيادة في التعويضات والمنح، حيث يتقاضى العاملون تعويضات عن الساعات الإضافية والعمل الليلي ومنح شهرية ودورية ومنح العيد والدخول المدرسي ومنح الشهر 13.

على المستوى الاجتماعي: تولى الشركة الوطنية أهمية بالغة للبعد الاجتماعي، كما تحدده القوانين الجاري بها العمل، حيث يستفيد جميع العاملين من كل الحقوق ذات الصلة بالحماية الاجتماعية، وفقا للمقتضيات القانونية.

وفي هذا السياق، وفرت الشركة الوطنية تأميننا بهم التغطية الصحية التكميلية التي كهدف إلى التخفيف من التكاليف الطبية، بالطبع، استفادة العاملين أيضا من خدمات اجتماعية أخرى مثل التأمين على حوادث الشغل والأمراض المهنية والمساعدة على الحوادث

الصحية والتقنية.

توجد كذلك ممثلين اثنين على العاملين في الشركة ضمن المجلس الإداري، كيف ما كتعرفو، السيدة المستشارة، صادق مؤخرا المجلس الإداري على إنشاء مؤسسة للأعمال الاجتماعية خاصة بمستخدمي الشركة الوطنية، بالطبع فاش - كيف ما تتعرفو - (le pôle publique) غيولي واحد، بالطبع هاذ المؤسسة تتولي تتجمع من بعد جميع العاملين في القنوات الأخرى.

غير بعض المعلومات بالنسبة (2M) لأنه الشركة (SOREAD 2M) تتوفر على اتفاقية جماعية تم إبرامها بالتراضي مع الشركاء الاجتماعيين، يتم منح مزايا اجتماعية متنوعة على موظفي، (SOREAD 2M) وهذه المزايا مذكورة في الاتفاقية الجماعية:

- زيادة التعويضات والمكافآت؛

- التفاوض بانتظام على رفع سقف سداد التأمين الصحي؛

- المشاركة بانتظام في مختلف المعارض والفعاليات المهنية؛

- تحسين أماكن وظروف العمل؛

- والتدبير الجدي للمسار الوظيفي؛

- ومجموعة ديال المجالات التي تم بالطبع أنتوما راكم حاضرين بقوة في (2M) كان توافق معكم في مجموعة ديال المجالات في (2M).

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا كذلك السيد الوزير على هاذ المعلومات والجواب ديا لكم اللي فيه بزاف ديال المعلومات.

ما ننساوش نثمنو كذلك المجهودات المبذولة من أجل تطوير الإعلام العمومي والارتقاء بأداء مؤسسات القطب العمومي، وكما جيتو على ذكر، السيد الوزير، الاهتمام كذلك بأوضاع العاملين بالإعلام العمومي.

كذلك، السيد الوزير، بغينا احنا نأكدو على واحد النقطة، لأن هاذ الأوضاع اليوم تتستدي واحد الإرادة حقيقية لإنصاف نساء ورجال هاذ القطاع الحيوي، باعتبارهم الركيزة الأساسية لأي إصلاح جاد لمنظومة الإعلام الوطني، ما غاديش نختلفو على هاذ الشي، السيد الوزير، وبزاف ديال هاذ يعني نسميوهم المكتسبات اللي اخذاوها

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير وعندكم 17 ثانية إضافية.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

في أقل من 17 ثانية السيد الرئيس.

فقط هادي فرصة تكلمت عليها السيدة المستشارة، وعندها الحق، لولا التقنيين والعاملين في هذا المجال ما يمكنش يكون عندنا هاذ القنوات اللي عندنا بالملاحظات اللي تكلمو عليها الإخوان، ولكن هذوك الملاحظات راه ماشي التقنيين اللي معنيين بهم، هنا فاش نتكلمو على (les séries)، يعني المسلسلات، هذا مجال آخر مجال في ثقافي يمكن لنا هو مجال إنتاج اللي هو حربي الأخير.

ولكن حقيقة يعني غير مؤخرًا تنشوفو بأن هناك تظاهرات رياضية شبه يومية، شكون اللي وراء ذوك التصوار اللي تنشوفو احنا في التلفزة كمواطنين، راه يوميا مجموعة ديال الإخوان تخدمو باش يقدر يوصلو المعلومة، باش يوصلو المبارات، باش يوصلو الأنشطة الرياضية، الثقافية، وبالطبع مشكورين على المجهودات وغنبقاودائما معهم باش نحاولو نحسنو حتى الوضعية الاجتماعية، بما فيهم بالطبع إشراك الفاعلين الاجتماعيين في الحوار المؤسساتي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع موضوعه "البرامج الموجهة للشباب المغربي للتربية على القيم الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة سليمة، تفضلوا.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

أولا نتقدمو بأحر التهاني والتبريكات لجلالة الملك نصره الله، بمناسبة عيد الأضحى المبارك، ولكافة الأسرة العلوية الشريفة وللشعب المغربي قاطبة.

أما عن السؤال، فعن البرامج الموجهة للشباب المغربي للتربية على القيم الوطنية، نسألكم السيد الوزير؟

شكرا.

العاملين بالقطاع، طبعا مع الشركاء الاجتماعيين، وعلى رأسهم الجامعة الوطنية للصحافة والإعلام والاتصال المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

كاين واحد مسائل أخرى كثيرة بغينا نتكلمو عليها السيد الوزير، منها مثلا الهشاشة في الشغل، لأن هاذ الناس هاذو اللي تيسافدو لا من التعويض على الساعات الإضافية ولا من بعض الزيادات ولا بعض المنح، هاذوكلهم عمال مشغولين فهاذ القطاع اللي عندهم، اللي تنسمهم احنا المغاربة مرسمين، ولكن اللي هوما في وضعية هشاشة راه ما تيسافدو من حتى شي حاجة من هاذ الشيء.

والجامعة، اللي قلنا السيد الوزير، الوطنية للصحافة والإعلام والاتصال عبرت في أكثر من مناسبة عن انشغالها بتدهور الأوضاع الاجتماعية والمهنية للعاملين بالقطاع، باستمرار التفاوتات الأجرية ومظاهر الهشاشة وعدم الاستقرار، وكذا بتنامي الشعور بالإحباط بسبب ضعف التحفيز للعاملين بالقطاع.

السيد الوزير المحترم،

قطاع الإعلام العمومي تيعرف اليوم إعادة هيكلة كبرى، تروم دمج مختلف المنشآت الإعلامية داخل قطب عمومي موحد أو شركة قابضة واحدة، وهاذ الخطوة ترحبوها في فريق الاتحاد المغربي للشغل، غير احنا تنستغريو، السيد الوزير، استبعاد ممثلين مستخدمين من الحوار أو التشاور حول هاذ المشروع بالذات رغم ما له من أثر مهنية واجتماعية كبيرة على هاذ المستخدمين.

تطوير القطب العمومي ما يمكنش يتحقق فقط عبر الإصلاحات التقنية، السيد الوزير، وتحديث الأجهزة، وتيمر أساسا عبر تحسين الأوضاع المادية والمهنية والاجتماعية للعاملين به، ووضع حد للاختلالات المرتبطة بالأجور والتعويضات والترقيات، وحد كذلك لاستمرار الهشاشة اللي تيعيشوها مئات العاملين بنظام المناولة أو المقاو الذاتي أو العمل الحر، خاصة بالقناة الثانية، دون استقرار مهني أو حقوق اجتماعية كاملة.

السيد الوزير،

هاذ المنظومة إيلا بغيناها تكون مزيانة وتكون فعالة ومنصفة اجتماعيا، خصنا عدالة اجتماعية وكرامة مهنية كأولوية لأي إصلاح، ما غاديش نقول أكثر لأن الوقت تيداهمنا.

فقط في النهاية غنقولو بأننا تنجدو التأكيد في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن إصلاح القطب العمومي تيبقى رهين بتحسين أوضاع المستخدمين، ضمان العدالة الأجرية، الاستقرار المهني، احترام الحقوق الاجتماعية والنقابية، بما يعيد الاعتبار لهم باعتبارهم الدعامة الأساسية لإعلام عمومي مهني ومستقل في خدمة المجتمع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

ما غاديش نجبد جميع البرامج، نعطي بعض الأمثلة باش نفسرو الفلسفة اللي تنحاولو ندافعو عليها داخل الوزارة، كيف ما نتعرفو بالطبع البرنامج الأول، اللي تيعطي إمكانيات وللتعارف على المواطنة وعلى الهوية وعلى التاريخ بالطبع تيبقى هو التخييم، لأنه هو برنامج وطني اللي تيستفدو منو أكثر يعني تقريبا 150 حتى 200 ألف طفل وشاب سنويا، وهادي فرصة بالطبع للتعامل معهم بطريقة مباشرة عبر المجتمع المدني، عبر المؤسسات، يعني الشركاء اللي تيقدمو مجموعة ديال البرامج لهاذ الأطفال وهاد الشباب سنويا.

كذلك، جائزة الشباب والبارح كانت الدورة الثالثة، هادي فرصة، كانت لنا فرصة أولا لسياسة الاعتراف للمجهودات اللي تيقومو بها الشباب في مجموعة ديال المجالات، لأن لما مؤسسة ديال الدولة تتعترف بالمجهود اللي تيقوم بها الشباب كنوليو تنخلقو الأمل، والمفهوم ديال الحلم المغربي اللي بغينا نبنيوه كلنا أغلبية، معارضة، أحزاب سياسية، نقابات، كيتبني على الاعتراف بالآخر وبالمجهودات اللي تيقوم بها.

وثقوا بيا أنا ما كرهتش في الدورة المقبلة، راه كانت معنا الأخت نائلة البارح ما كرهتش يعني جميع الفرق تكون معنا باش تشوفو التعامل ديال ذوك الشباب باش يكونو هناك اعتراف بالمجهودات اللي تيقومو بها، كيوليو هما اللي تيخلقو أمام شباب آخرين ماشي الوزارة أو الوزير، ماشي شأن سياسي، شأن اجتماعي، شأن ثقافي اللي كيبي الأمل عند مجموعة ديال الشباب، بعيدا عن المفهوم الانتخابي أو السياسي أو السياسي.

ثالثا، طلقنا واحد المبادرة اللي تنعتبروها مهمة جدا، ولو مازال ما وصلناش لذك العدد ديال الشباب اللي بغينا نتقربو منو هو "برنامج متطوع".

أولا، هي ليس بفكرة جديدة، التطوع كاي في المجتمع المغربي، كان شحال هادي ما يسمي بـ (service civil)، مشينا بهاد المفاهيم وحاولنا نبنيو برنامج، وخصصنا فقط للشباب ما بين 18 و22 سنة، علاش 18 و22 سنة؟

اعتبارا بأن يعني غيدخلولسن الرشد وغيدخلو (la vie) يعني غيوليو عندهم واجبات وحقوق بالطبع، فكان لا بد أن الوزارة تدير برنامج لهاذ الفئة ديال الشباب باش تواكب معهم يعني تطور تدريجي اللي غيدخلو

فيه للحياة العادية ديال أي مواطن مغربي.

وهادي فرصة باش نتعرفوهم مرة أخرى بالهوية المغربية، بالتاريخ ديال المملكة المغربية، هي فرصة كذلك باش يكونو هناك كذلك محاور دروس حول بعض المخاطر اللي تنعانيو منها في الرقمنة مثلا، وهي فرصة كذلك باش نبنيو فيهم قيم ديال تمغريبت مع التطور.

لأنه في أسبوع ديال التكوين هو كذلك أسبوعين بمفهوم ديال التطوع يعني (le service civil) في مجموعة ديال المؤسسات في بعض الخيرات، في بعض المستشفيات، يعني مجموعة ديال المؤسسات اللي هوما شركاء للوزارة في هذا البرنامج.

وثقوا فيا مرة أخرى في أواخر هاد البرنامج يعني الشباب من راسهم، أنا اللي فاجأوني هو الشباب فاش تيسالي برنامج هم فاش كيرجعو للأقاليم ديالهم أو المدن ديالهم كيديرو أندية كيسميوها "نادي المتطوع" وكيوليو هوما متطوعين، يعني كتدخل لهم في الدم - كيف ما كنقولو بالدارجة - وكيوليو هوما فاعلين اجتماعيين، يعني فاعلين في المجتمع المدني اللي كيساهمو وكيساعدونا من بعد في مجموعة ديال المجالات، مثلا في الحوز مجموعة ديال الأندية جات ودارت مبادرات اللي كيفما بالطبع مجموعة ديال المغاربة، يعني أننا بشوية بشوية كنبنيو مفهوم ديال التمغريبت عند هاد الشباب.

اسمح لي السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم الأستاذة سليمة وعندكم 27 ثانية إضافية.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يمكننا الحديث عن تربية الشباب على القيم الوطنية دون التوقف عند أزمة القيم التي نشهدها والانحدار الخطير الذي وصل إليه واقعنا اليوم، الذي تغذيه فوضى وسائل الاتصال الحديثة، التي تحول البعض منها إلى نشر التفاهة ومنصات للابتذال، وتسويق بعض الظواهر والممارسات المشينة التي تقود الشباب المغربي نحو الأسفل، وتثمن قيمنا الوطنية الاجتماعية منها والتاريخية والدينية، بل وتضرب في العمق نبل الرسالة التي تؤدها المدرسة والجامعة الوطنية والمؤسسات الدينية والإعلام الوطني.

فلقد أصبحت القيم الوطنية والأخلاق الاجتماعية اليوم معرضة أكثر من أي وقت للتشويه والتشكيك، لا سيما عبر منصات التواصل الاجتماعي التي كان من المفترض أن تكون فضاء للانفتاح والحوار،

متكاملا تصاغ فيه البرامج بطريقة تجعل الشابة أو الشاب المغربي فاعلا لا متلقيا، عبر إشراكه بشكل حقيقي في وضع هذه البرامج وأثناء تنفيذها.

فالمشاركة هي المدرسة الحقيقية للقيم وللמواطنة وهي الضمانة الأساسية لكي لا تتحول البرامج الموجهة لفئة الشباب إلى مجرد فضاءات ترفيهية مؤقتة، وألا تبقى القيم الوطنية مجرد شعارات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

رفعت الجلسة.

وعيدكم مبارك سعيد.

تحولت للأسف لفضاء لتفكيك الروابط الوطنية والعائلية والاجتماعية وانتشار التفاهة ولنشر خطاب هدام للقيم والأخلاق، والخطر فيها أنها تجد لها صدى لدى فئة الشباب الذي لا يستطيع التمييز بين الخطاب البناء والهدام وبين المحتوى الهادف والخطاب التافه الذي يفرغ القيم الوطنية من محتواها العميق.

أمام هذا الواقع، وباعتبار الشباب ثروة بشرية وفكرية مهمة، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نؤكد على أن بناء مناعة لدى الشباب وتقوية تربيتهم على القيم الوطنية لم يعد خيارا، بل أصبح ضرورة ملحة، لا سيما في هذا الوقت الذي تشهد فيه ظاهرة التسطيح التي تهدد القيم والهوية الوطنية استفحالا خطيرا، وأصبحت وسائل الاتصال الرقمية تلعب دورا محوريا في تشكيل القيم وإملائها على الشباب.

كما نؤكد أيضا على أن غرس وتعزيز القيم الوطنية لدى فئة الشباب، خاصة في ظل انتشار التكنولوجيا الحديثة، لا يمكن أن يكون فقط عبر برامج وأنشطة ترفيهية أو موسمية، بل يجب أن يرقى ذلك إلى المواجهة الشاملة التي تتطلبها المرحلة، بل أن يكون مشروعا مجتمعيا

محضر الجلسة رقم 285

التاريخ: الثلاثاء 16 ذو الحجة 1447 هـ (02 يونيو 2026م).

الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثمان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وafa، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع رئيس الحكومة لدى المجلس بالأسبقية مشروع قانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

كما توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 66.23 يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة؛

- مشروع قانون رقم 038.25 يقضي بحل وتصفية الوكالة الوطنية

للنباتات الطبية والعطرية:

- مشروع قانون رقم 57.25 يتعلق بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 80.00 المتعلق بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛

- مشروع قانون رقم 68.25 يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛

- مشروع قانون رقم 87.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها والقانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

بالنسبة للأسئلة والأجوبة التي توصلت بها الرئاسة خلال الفترة الممتدة من 26 ماي 2026 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة شفهية؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 12 سؤالا كتابيا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار الالتزام بمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، وحرصا على تكافؤ الفرص بين الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء الحكومة، المرجو من كافة المتدخلين الالتزام بالمدة الزمنية المخصصة لهم، عبر تكييف تدخلاتهم مع حصصهم الزمنية.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة لكاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية، حول "تنويع الشركاء والأسواق".

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "استراتيجية الحكومة من أجل تنويع الشركاء والأسواق الدولية".

تفضل، أحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

حول استراتيجية الحكومة من أجل تنويع الشركاء والأسواق الدولية، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "استراتيجية الحكومة من أجل تنوع الشركاء والأسواق الدولية في ظل التحولات الاقتصادية والتجارية الدولية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق المحترم، الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث موضوعه "تنوع الأسواق وتعزيز الصادرات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق المحترم الحركي.

تفضل، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن التدابير المتخذة لتنوع الأسواق وتعزيز الصادرات، نسألكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتنوع الشركاء والأسواق.

تفضل، السيد كاتب الدولة.

تفضل.

السيد كاتب الدولة إيلابغيتوا تفضلوا..

السيد عمر حجرية، كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

شكرا السيد الرئيس.

حضرنا السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

جوابا على السؤال المتعلق بالاستراتيجية الحكومية لتنوع الشركاء والأسواق الدولية وتطوير كذلك العرض التصديري، أود في البداية، أن

أُسجل بأنه انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إعتد المغرب سياسة انفتاح اقتصادي وتجاري مكنته من تعزيز موقعه كقاعدة مهمة للاستثمار، وكذلك التجارة الخارجية.

اليوم، صاحب الجلالة، بفضل كل الإنجازات والأوراش التي كينجزها من بنيات تحتية وخاصة البنيات المينائية، وكتعرفو بأنه 95% ديال المبادلات التجارية تتم عبر المنفذ ديال البحر، الميناء ديال الناظور غرب متوسط، الميناء ديال الداخلة الأطلسي، تجديد وتطوير الميناء ديال الدار البيضاء، الميناء ديال الداخلة، الميناء ديال أكادير، هاذو كلها بنيات تحتية مينائية التي غتعزز الموقع ديال المغرب كمنصة ديال التجارة، ماشي فقط إقليميا ولكن دوليا.

وبالتالي، المغرب اعتمد استراتيجية كترتكز على تطوير الإطار القانوني ديالو، وتكثيف الترويج التجاري بالأسواق الواعدة، وكذلك استغلال الشبكة ديال الاتفاقيات ديال التبادل الحر التي كتجمعنا مع تقريبا 100 دولة، والتي كتفتح لنا المجال نحو أسواق فيها 3 دالمليار ديال المستهلكين.

إذن التنوع ديال الشراكات الاستراتيجية ديال 2025-2027 وأنها كتعتمد على أننا نحافظو على الأسواق التقليدية ديالنا داخل الفضاء ديال الاتحاد الأوروبي، داخل الفضاء الإفريقي، داخل الفضاء العربي، وكذلك تعزيز التعاون بفضل اتفاقية شراكة للمملكة المغربية كأول دولة إفريقية عندها مع الولايات المتحدة الأمريكية، عندنا اتفاقية شراكة مع المملكة المتحدة، عندنا اتفاقية شراكة مع دول عربية متعددة، وبالتالي هاذ اتفاقيات الشراكة هي تنعززوها باش نبقاو متواجدين داخل هاذ الأسواق، ولكن البحث كذلك على أسواق جديدة.

اليوم العالم تيعرف تغيرات كبرى، بعد سنوات غادي تكون العدد ديال السكان ديال إفريقيا يتجاوز 2.5 مليار نسمة، كذلك بعد سنوات غادي يبلغ عدد السكان في آسيا أكثر من 4، اليوم احنا في 4 مليار غادي يبلغ عدد أكبر من 4 دالملايير، بمعنى اليوم التوجه نمشيو للأسواق الجديدة، التي هي خاصة في أمريكا اللاتينية، نعزو التواجد ديالنا في الأسواق التي احنا فيها اللي ذكرتها لكم، ونمشي نحو أسواق جديدة، هو اللي اعتمدناه في خارطة ديال الطريق، مشينا لأمريكا اللاتينية.

اليوم، احنا بصدد الترقى باش نمشيو كذلك لدول آسيا، مشينا للهند، عززنا التواجد ديالنا داخل إفريقيا، بحثنا كذلك داخل الفضاء الأوروبي من غير الأسواق التقليدية أننا نعزو التواجد ديالنا كذلك في دول جديدة داخل الفضاء الأوروبي مثلا بولونيا.

وبالتالي، هاذ التوجه هذا تيعطينا بأنه خصنا نوعو الشركاء ديالنا، لأنه اليوم المغرب والحمد لله، وهذا بغيتكم باش تسجلوها بفخر واعتزاز، بفضل المجهودات ديال سيدنا، الله ينصرو، سنوات اليوم حصلنا على البطولة وكأس إفريقيا في الصناعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة، أحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكر السيد الوزير المحترم على عناصر جوابكم المتفائلة، ونحن كفريق التجمع الوطني للأحرار لا بد أن نعبر عن افتخارنا بمنجزات هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة.

لأحد اليوم، ينكر التحولات النوعية والكمية التي عرفتها الصادرات المغربية، فقد تضاعفت قيمة الصادرات خلال بضعة سنوات، وانتقلنا من بنية صادرات تهيمن عليها المواد الأولية إلى التنافس في قطاعات واعدة كالسيارات والطيران، بفضل نجاعة الاستراتيجيات الصناعية الوطنية.

هذه فرصة كذلك، لنحييكم على التزامكم السياسي بنهج المقاربة التشاركية والتربائية والإنصات إلى الفاعلين في الميدان أثناء العمل على إعداد برنامج عمل التجارة الخارجية، نؤكد كذلك بأن الفاعلين والمصدرين المغاربة يتتبعون دينامية الوزارة في الانفتاح على أسواق جديدة واعدة وغير تقليدية، ويتطلعون إلى توقيع شراكات من جيل جديد في أمريكا اللاتينية والمنطقة الحرة الإفريقية.

السيد الوزير،

هذه كذلك محطة لنطرح معكم بعض مواطن الضعف التي نعول على هذه الحكومة لتجاوزها، فرغم المجهودات الكبيرة مازالت الصادرات المغربية تواجه مشكلة التركيز الجغرافي، الحصة الكبرى من الصادرات المغربية لاتزال موجهة إلى السوق الأوروبية وخاصة إسبانيا وفرنسا، وهنا نعول على مجهود الحكومة لتسريع التحول نحو استراتيجية تنويع الأسواق.

لا بد كذلك، أن نطرح معكم إشكالية الفعالية وتحويل المجهودات إلى نتائج في الواقع، فالمجهود الكبير الذي بذل على مستوى اتفاقيات التبادل الحر لم يسهم في الولوج الفعلي لهذه الأسواق المفترضة من طرف الصادرات المغربية، لا بد من البحث عن نموذج جديد لاتفاقيات التبادل الحر والتقييم الحقيقي للاتفاقيات المبرمة والتفاوض لتعديل اتفاقيات التبادل الحر، التي تسجل عجزا مزمنًا.

السيد الوزير،

نتحدث اليوم عن استراتيجية صادرات المملكة المغربية، وفخامة

اليوم، المغرب بطل ديال إفريقيا في الصناعة اليوم، المغرب بعد سنوات سجل أنه أصبح هو الأول، أول قوة صناعية في إفريقيا، وبالتالي هاذ أول قوة صناعية في إفريقيا خصنا نستغلها هاذ المركز ديالنا باش نفتحو على أسواق جديدة، اليوم عندنا الحمد لله واحد العرض تصديري مهم غادي نهضرو عليه في السؤال الثاني.

بغيت نعطيكم بعض الأرقام فيما يتعلق بالتطوير ديال المبادلات التجارية ما بين 98 و 2025، أوروبا انتقلنا من 73% إلى 60% لأنه ما بقينا ش متركزين فقط في أوروبا، أوروبا حافظنا عليها ومشينا لأسواق جديدة، داكشي علاش نقصنا من أوروبا، ولكن ماشي نقصنا في العدد، نقصنا فقط لأن ارتفع الرقم ديال المبادلات التجارية المغربية.

آسيا دزنا من 13% إلى 22%، أمريكا من 9% إلى 12%، إفريقيا من 4% إلى 5%، كذلك، اليوم بغينا نمشي ووجهات جديدة هي اللي كان الموضوع ديال 3 ولى 4 ديال اللقاءات مع دول أمريكا اللاتينية، "بناما" مؤخرًا، "شيلي" خلال الأسبوع المقبل غادي يكون واحد المنتدى ديال الأعمال، غادي يجيو رجال الأعمال وكذلك مسؤول حكومي من جمهورية "شيلي".

كذلك، كايين عدد من الاتصالات مع "الإكوادور"، مع "غواتيمالا"، بمعنى كان انفتاح نحو دول أمريكا الجنوبية، طبعًا مع الحفاظ على الأسواق داخل القارة الأمريكية اللي تنسجلو معها أرقام جد مهمة.

فيما يتعلق بإفريقيا، نتعرفو بأنه الموقع المتقدم ديال المملكة المغربية، واليوم—بحال اللي قولت لكم—نحن بطل إفريقيا صناعيًا، بفضل فضاء ديال (ZLECA¹) اللي هو المنطقة الحرة القارية الإفريقية، اليوم المملكة المغربية تقدر تلعب أدوار مهمة جدا في تطوير المبادلات، وكذلك في عقد شراكات مع الدول الصديقة داخل القارة الإفريقية التي ننتمي إليها من أجل تنمية المبادلات التجارية القارية داخل القارة الإفريقية أولاً، وكذلك التعاون والاندماج من أجل أن تكون القارة الإفريقية قارة قوية، انسجامًا مع التوجهات الملكية السامية.

كذلك، عندنا مع دول عربية تنظمت عدة لقاءات في عدة جهات، 6 ديال الجهات، باش نبرزو باش نشرحو للناس الأهمية اللي عند المملكة المغربية وبفضل الاتفاقيات ديال التبادل الحر داخل المنطقة العربية، قليل من الفاعلين الاقتصاديين اللي تيعرفو أشنوهي الأهمية ديال الممكن أنه تعطي المبادلات التجارية داخل الفضاء العربي وداخل الفضاء ديال الدول العربية هو الموضوع اللي كان ديال لعقد اللقاءات ديال القرب، اللي مشينا للجهات واتصلنا مع رجال وسيدات الأعمال، وكذلك كل الفاعلين في الجهات، درنا 6 ديال الجهات باش نشرحو لهم أشنوهي المزايا ديال التبادل التجاري مع الدول الإفريقية.

شكرا.

¹ Zone de Libre-Echange Continentale Africaine

الإسم وحدها تكفي لتجاوز الأرقام الحالية والانتقال إلى سياسة إرادية قوية مبادرة وتستثمر كل الهوامش الممكنة مع شركائنا التقليديين في السوق الأوروبية، وتفرض وجودها في أسواق جديدة في آسيا والأمريكيتين، وتعزز بناء السيادة التجارية التي تحمي المقاول والمستهلك المغربي على حد سواء.

هذه الحكومة وفرت أساس قوي لإسناد التصدير، انسجاما مع التوجهات الملكية السامية، فقريبا سينطلق ميناء الناظور، بإذن الله، وبعده ميناء الداخلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

السيد الوزير،

شكرا على جوابكم بخصوص عملكم المتميز بهذا القطاع الحيوي، حيث تقوم الوزارة بمواكبة الاستثمار ودعم تكوين الموارد البشرية في مجموعة من المجالات، خاصة في قطاعات السيارات والطيران، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، تنزيلا للاستراتيجيات الرائدة التي أرسى دعائمها صاحب الجلالة، أعزه الله.

وبذلك، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يدعم مجهوداتكم في تنويع العرض التصديري الوطني والأسواق الدولية، وتعتبر هذه الاستراتيجية أولوية لحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات العالمية وتقليل التبعية للأسواق الكلاسيكية.

كما ندعم ما قامت به وزاراتكم من ربح هذا التحدي لتنويع العرض التصديري، بالانتقال نحو منتجات ذات القيمة المضافة وبالانتقال بصادرات المواد الخام أو النصف المصنعة إلى سلع تامة الصنع، ودمج التكنولوجيا المتقدمة والحلول الرقمية في القطاعات التقليدية لرفع تنافسيتها، وتكثيف الإنتاج الوطني مع متطلبات ومعايير الجودة والسلامة والبيئة المعمول بها في الأسواق الدولية.

وبخصوص تنويع الأسواق الدولية، فقد وجهتم اهتمامكم نحو أسواق ذات نمو سريع، خصوصا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

لتجاوز التبعية التقليدية للأسواق الغربية.

وقد خلفت السياسة الحكومية للاستغلال والاستفادة من اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع مختلف التكتلات الاقتصادية لتخفيف الرسوم الجمركية استحسان جل المهنيين، وتساهم الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تعزيز دور التمثيلية التجارية والمكاتب الخارجية في تسهيل ولوج المصدرين وتوفير المعلومات حول فرص الأعمال.

ونحن في الفريق الاستقلالي، نثمن توجه الحكومة نحو التحمل الرقمي بإطلاق منصات رقمية موحدة للخدمات الجمركية واللوجستية والإدارية لتبسيط مساطر التصدير وتوفير الوقت.

فإننا نهيب بكم بالعمل الذي تقدمتم به بالعمل على تقديم إعانات مالية مباشرة وتسهيلات ائتمانية وتيسير التأمين ضد مخاطر التصدير، على غرار الدول المنافسة.

ورغم أن بلادنا تعتبر رائدة في محيطها الإقليمي بخصوص مؤشر التنوع التجاري، فإننا نلج في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على تعزيز الصناعات التحويلية والفلاحة الصناعية، والمقاولات الناشئة في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، للتقليل من التأثير بالصددمات الخارجية، سواء المرتبطة بارتفاع أسعار النفط أو بالتضخم الناجم عن تقلبات أسعار المواد المستوردة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة المحترم.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

تفاعلا مع جوابكم نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولا، رغم المجهودات المبذولة والإجراءات الحكومية المتخذة لازال تفاقم عجز الميزان التجاري يشكل أحد أكبر الأعطاب البنيوية التي يعرفها قطاع التجارة الخارجية ببلادنا، ويسائل السياسة الاقتصادية في شموليتها.

وهو ما تؤكد الأرقام والمؤشرات المسجلة الصادرة عن المؤسسات الوطنية المعنية، حيث أكدت بيانات مكتب الصرف أن العجز التجاري قد بلغ 353.15 مليار درهم نهاية سنة 2025 بارتفاع يقدر بـ 15.8%، مقارنة بالنسبة لسنة 2024، وهي وضعية ناجمة بطبيعة الحال عن اختلالات التوازن واتساع الفجوة بين الصادرات والواردات، إذ نسجل

ارتفاع الطلب على الواردات التي أضحت تشمل حتى المنتجات الفلاحية الأساسية ومختلف المواد الأولية.

مقابل انخفاض الصادرات جراء ضعف تنافسية المقاولات المغربية وهشاشة القطاعات الأساسية المنتجة والإجراءات الجمركية المتخذة التي تشرع الأبواب للوسطاء وللفراقشية في كل القطاعات دون أثروا تقييم شفاف للكلفة والمردودية.

السيد الرئيس،

ثانيا، السيد الوزير المحترم، إزاء هذه الوضعية نعتبر في الفريق الحركي أن تقليص العجز التجاري ببلادنا رهين بتعزيز الصادرات وتنويع الأسواق، عبر آليات مراجعة بنود اتفاقية التبادل الحر التي فاقت 100 اتفاقية، وساهمت في إغراق السوق الوطنية بالسلع والمنتجات الأجنبية، وكذلك عبر الانفتاح على الأسواق الجديدة بدل الاعتماد أساسا على الأسواق التقليدية، خاصة أوروبا التي تستحوذ على 63% من الصادرات المغربية.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، قناعتنا راسخة في الفريق الحركي أن تقليص العجز التجاري وتعزيز الصادرات يستلزم كذلك تأهيل ودعم ومواكبة المقاولات الوطنية، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة للولوج إلى الأسواق الخارجية، من خلال بلورة سياسة ضريبية محفزة ووضع حاجز جمركي وقائي لحمايتها من المنافسة غير المتكافئة من المنتج الأجنبي المستورد وجعله من التجارة الخارجية سياسة عمومية مندمجة ومتكافئة، في أفق تشريعي وضريبي محفز وبسياسة اقتصادية تعيد النظر في المخططات القطاعية التي أبانت عن محدودية نتائجها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت السيد الرئيس.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيبات.

فضل السيد كاتب الدولة المحترم.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية:

أنا غير بغيت نشكركم على كل التعقيبات.

بغيت، أولا، فيما يتعلق بالعجز ديال الميزان التجاري، هو يتعلق أساسا بالتطور الصناعي ديال بلادنا، ما يمكنش نصنعو السيارات ونبرزو في مجال الطيران ونكونو بطل بحال اللي قولت لكم ديال إفريقيا، كأول قوة صناعية بلا ما نستوردو، هذي الحاجة الأولى.

الحاجة الثانية كل ما يقع حولنا من مشاكل جيوسياسية

واستراتيجية في العالم تتأثر على الأئمة ديال المحروقات، واحنا بلد مستورد.

راه اليوم إيلا وصلنا لهاذ القوة اللي احنا فيها صناعية جوج حوايج: ملك عظيم وشعب عظيم، ما عندنا لا بترو ل لا والو، تنستوردو الأغلبية الساحقة من المنتجات ديال المحروقات كنجيوبوها من الخارج، وبالتالي فوق ما ارتفعت تيكون خلل في الميزان التجاري، وهاذ الشي اللي وصلنا لو اليوم بفضل الاستراتيجية ديال سيدنا، راه كنا في الأول غير الفوسفات كنصدرو.

اليوم ولت المملكة المغربية تصدر السيارات، ننتج حوالي مليون سيارة سنويا، كل طائرة من 2005 حتى اليوم تطير في السماء على الأقل واحد الجزء صنع في المغرب، وهاذ الشي كلو تطور صناعي كبير وما يمكنش نديروه في غياب أننا نستوردو بعض الأمور اللي المدخلات اللي غتكون في الصناعة الوطنية.

التركيز الجغرافي، كان واحد البرنامج كبير اللي درنا 12 جولة، وعرفنا بالمزايا ديال الصادرات، ومشينا حتى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الصناعة التقليدية اللي اليوم تتسجل تقريبا حوالي 1.3 مليار درهم ديال الصادرات، هاذ الشي كلو باش نخلقوا واحد الحيوية داخل الجهات، وما يبقاش التمرکز.

وكاين عدد من الطلبات ديال الناس اللي باغية تكون في جهات كانت من المفروض ما عمرها ما شاركت في الصادرات، ولكن بفضل هاذ البرنامج الجديد كاين طلبات باش حتى هما يكونو.

اليوم كذلك التوجه نحو دول في آسيا من المفروض أنه إن شاء الله مستقبلا غادي نقومو بواحد الزيارة لأندونيسيا وماليزيا والفيتنام، على أساس أننا نطورو الصادرات ديالنا، وخاصة مع الدول الإسلامية في آسيا في منتجات الحلال اللي ممكن أنها تعطينا واحد الدفعة قوية للصادرات المغربية.

كذلك، مع هاذ الدول هذا لا الهند ولا كذلك كوريا الجنوبية ولا الصين، كاين كذلك واحد المباحثات متطورة ومتقدمة جدا خاصة فيما يتعلق بجلب الاستثمارات ونقل التكنولوجيات.

إذن هاذي كلها أمور اللي ممكن أننا نشغلو عليها مجموعين على أساس أنه نوعو الأسواق، نوعو الشراكات، واليوم المملكة المغربية مستعدة في أتم الاستعداد باش تمثي للأسواق العالمية بوجها أحمر، عندنا كل ما يكفي باش نعززو الصادرات ديالنا على المستوى ماشي القاري فقط كذلك المستوى الدولي.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد كاتب الدولة، انتهى الوقت.

الأسئلة الموالية حول "تنويع العرض التصديري" تجمعها وحدة

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

نشكركم على هاذ السؤال اللي يلامس المحاور الأساسية ديال العمل ديال الحكومة، وخاصة كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، والمتعلق بتطوير وتنويع العرض التصديري الوطني.

جات عدة معلومات في الأجوبة ديال السؤال الأول، بغيت نقول لكم بأنه المغرب تيوصل خلال سنة 2025 تعزيز حضوره في التجارة الدولية، حيث بلغت الصادرات الوطنية حوالي 470 مليار درهم، بارتفاع حوالي 3% مقارنة بسنة 2024، هنا نتشوف بأنه الصادرات ديالنا ارتفعت، ما شي فقط الواردات، الصادرات كذلك ارتفعت، وكاين اليوم النسبة ديال التغطية ديال حوالي 57%.

بلغت صادرات الربع الأول من سنة 2026، حوالي 121 مليار درهم، البناء ديال العرض التصديري الوطني مبني على أسس متينة، خاصة فيما يتعلق بتنويع الوجهات التصديرية، ما نقاوش نكتفيو فقط بالوجهات التقليدية ديالنا، هو اللي كنت شرحتو في السؤال الأول، بغينا نتوجهو، كاين عرض تصديري متنوع اليوم، انتقلنا من قطاع واحد إلى عدة قطاعات اللي تنصردو فيها، وبالتالي خصنا نشوفو كذلك أسواق جديدة.

بلغت صادرات صناعة السيارات 154.5 مليار درهم سنة 2025، سجلت حوالي 12% ديال الزيادة بالنسبة لسنة 2025، كذلك سجلت قطاعات أخرى ارتفاعات إيجابية، الفوسفاط، الصناعات الغذائية، النسيج، الطيران، الإلكترونيات، الصناعة الدوائية، هاذوكلهم سجلو ارتفاع في الصادرات ديالهم في 2026 وفي 2025.

وكذلك كاين برنامج جديد ديال التجارة الخارجية اللي فيه بغينا نسجلو حوالي 84 مليار درهم إضافية، كاين خلق 400 شركة جديدة و200 شركة تعزيز الصادرات ديالها، وجهات جديدة، تأمين إضافي من أجل تعزيز الوجهة الإفريقية، طبقا وانسجاما مع التوجهات الملكية السامية ديال صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وكذلك بغينا ندخلو لأول مرة ونشجعو ونواكبوا المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة باش ما يبقاش في المخيلة ديال المقاول المغربي بأنه التصدير معني به فقط الشركات الكبرى.

حتى هاذك اللي تيصنع في راس الجبل العسل أولا تينتج العسل ولا ماء الورد ولا الكسكس أولا اللي كاين من المواد ديال المنتوجات ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ولا الصناعة التقليدية، حتى هوتيولي عندو في المخيلة ديالو أنه يمكن أنه يلج إلى الأسواق الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالولوج، وهاذي الأولوية ديال البرنامج، الولوج إلى الأسواق

الموضوع أيضا، لذا سنعرضهم دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآتي الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "تطوير وتنويع العرض التصديري الوطني".

أحد السادة المستشارين من الفريق.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول تطوير وتنويع العرض التصديري الوطني، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تطوير وتنويع الصادرات الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

نؤكد السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الثالث موضوعه "تعزيز الصادرات المغربية".

الكلمة للمستشار خالد السطحي أو المستشارة لبنى علوي لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتنويع العرض التصديري.

اللي بغيتو السيد الوزير.

الإفريقية.

كذلك، كايين باش هاذ الناس يولجوا لأسواق جديدة، اللي تخدمو في الشركات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اقترحنا باش يكونو على مستوى الجهات دائما في تعزيز الدور ديال الجهات وتعزيز العدالة المجالية التصديرية، أنه يكون شركات ديال التجميع (les sociétés d'agrégation)، شركات ديال التجميع اللي هي تقتني هاذ المواد من هاذ الصغار ديال المنتجين باش تصدرهم في أول مرة، على أساس أنهم يجيو واحد النهار، إن شاء الله، حتى هوما يوليوا مصدريين كبار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة، أحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

السيد الوزير،

نشكرك على هاذ التوضيحات وهاذ الأرقام المهمة.

يشكل تطوير الصادرات الوطنية وتنوع العرض التصديري أحد أهم الأوراش الاقتصادية التي انخرطت فيها بلادنا خلال السنوات الأخيرة، وذلك انسجاما مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي جعل من الانفتاح الاقتصادي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني واثمين المؤهلات الجهوية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل.

وبفضل التوجيهات الملكية السامية، شهد المغرب تطورا ملحوظا في بنيته التحتية واللوجيستكية والصناعية، مما مكنه من تعزيز مكانته كفاعل اقتصادي إقليمي وقاري، ومن تحقيق نتائج مهمة في عدد من القطاعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية.

وفي هذا الإطار، عملت كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية على تنزيل خارطة طريق طموحة، تركز على استقطاب مصدريين جدد وتوفير المواكبة التقنية والمالية للمقاولات وتبسيط مساطر التصدير وتطوير آليات التأمين والدعم، فضلا عن تعزيز الترويج للمنتوج المغربي بالخارج وفتح آفاق جديدة أمامه في الأسواق الواعدة، خاصة بإفريقيا وآسيا وأمريكا.

لقد حقق المغرب مكاسب مهمة في قطاعات استراتيجية كصناعة السيارات والطيران والإلكترونيات والصناعات الغذائية، غير أن

المرحلة المقبلة تتطلب توسيع قاعدة الإنتاج والتصدير لتشمل مختلف جهات المملكة حتى تستفيد جميع المناطق من الدينامية الاقتصادية التي تعرفها بلادنا.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تشجيع أقطاب تصديرية جديدة خارج المراكز الاقتصادية التقليدية، في مقدمتها جهة الشرق التي تتوفر اليوم على مؤهلات واعدة، بفضل المشاريع الهيكلية الكبرى التي أطلقت بها، وعلى رأسها ميناء الناظور غرب المتوسط، الذي يشكل مشروعا استراتيجيا، من شأنه أن يعزز الجاذبية الاقتصادية للجهة، ويوفر منصة لوجيستكية وصناعية قادرة على استقطاب الاستثمارات وتطوير أنشطة موجهة للتصدير نحو مختلف الأسواق الدولية.

كما أن عدد من الجهات الأخرى، تتوفر بدورها على إمكانيات كبيرة، ينبغي تثمينها عبر تطوير المناطق الصناعية اللوجيستكية وتشجيع الاستثمار المنتج ومواكبة المقاولات المحلية للانخراط في التجارة الدولية، بما يساهم في تنوع العرض التصديري الوطني وتحقيق تنمية مجالية أكثر توازنا.

وإذا كنا نثمن المجهودات المهمة التي تبذلها كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، فإننا نعتبر أن التحديات المرتبطة بالعجز التجاري تفرض اليوم تسريع وتيرة تنفيذ البرامج والإصلاحات المعتمدة وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين وتوسيع برامج المواكبة، لتشمل عددا أكبر من المقاولات والجهات.

إن المغرب يتوفر على مؤهلات كبيرة تؤهله ليصبح منصة إقليمية رائدة للإنتاج والتصدير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

تفضلي، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، كناكندو على أهمية السياسات والإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية وتطوير العرض التصديري الوطني، باعتباره ورشا استراتيجية يرتبط مباشرة بالنمو الاقتصادي وبأوضاع العاملين بالقطاعات المصدرة.

وإذا كنا نسجل في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ما تم تقديمه من معطيات، فإننا كنعتهرو بأن الإشكال الحقيقي اليوم، يكمن في مدى

قدرة هاذ السياسة على تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، قائمة على رفع القيمة المضافة الوطنية وإحداث فرص الشغل لائقة ومستقرة وتقوية السيادة الإنتاجية لبلادنا.

الواقع كيكشف استمرار مجموعة من الإشكالات، اللي كتحد من نجاعة صادراتنا الوطنية، في المقدمة ديالها التركيز على قطاعات وأسواق محددة، مما يجعل الاقتصاد رهين بالتقلبات والأزمات الدولية، فحسب التقرير الشهري لمكتب الصرف، فقد معدل تغطية صادرات للواردات، نقطتين مئويتين كاملتين، وهبط من 59.1 إلى 57.1%.

السيد كاتب الدولة المحترم،

إن إكراهات حقيقية مازال كتعترض المنتج والمصدر المغربي، من أجل تنويع العرض التصديري منها:

- بطء المساطر الإدارية وتعقيد المساطر الجمركية وضعف الالتقائية الفعلية، رغم جهود الرقمنة المبذولة؛

- ارتفاع الكلفة اللوجستية وتكاليف الإنتاج والطاقة؛

- ضعف المواكبة التقنية والتجارية للمقاولات الصغرى الناشئة والإقصاء غير المباشر لها، من خلال شروط إقصائية قد تعجز عن تلبيةها؛

- وصعوبة الولوج كذلك للتمويل والتأمين عن الصادرات؛

- وأخيرا، محدودية الاستفادة من اتفاقيات التبادل الحر وتعميق بعضها لعجز الميزان التجاري وضعف حماية المنتج الوطني ومعاونة عدد من القطاعات الإنتاجية من المنافسة غير المتكافئة وفي مقدمتها القطاع الفلاحي، كيقولوا لينا الفلاحة، السيد كاتب الدولة، أنه دابا كتقام عليه 65 درهم حتى لـ 70 درهم باش كتقام عليه، باش يشري يعني كيلو ديال الثومة باش يزرعها، فالوقت اللي فالأرض كيغطيو 10 دراهم ملي كينتجها يالاه كيغطيو 10 دراهم للكيلو.

وعليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، كنطلبو أكثر تنويع الأسواق والانفتاح أكثر على العمق الإفريقي والأسواق الصاعدة، دعم تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وربط السياسة التصديرية بالتنمية الصناعية وخلق فرص الشغل اللائق، تمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة من الولوج لمنظومة التصدير وتبسيط المساطر وتعزيز المواكبة، تطوير البنيات اللوجيستكية والرقمنة وتعزيز وسم "صنع في المغرب"، مراجعة اتفاقية التبادل الحر، وفق مقاربة تحمل مصالح اقتصادية واجتماعية ديال بلادنا.

ختاما، كؤكدو أن تطوير التجارة الخارجية يمكن يشكل مدخل حقيقي لبناء اقتصاد وطني منتج وقادر على خلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل، بما يخدم مصالح الوطن والطبقة العاملة المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على احترام الوقت.

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وفي إطار هذه الجلسة العامة في الموضوع المتعلق بتعزيز الصادرات المغربية، وهي مناسبة ننوه من خلالها بالدينامية التي تعرفها بلادنا على مستوى التصنيع، حيث كشف تقرير حديث للبنك الإفريقي للتنمية عن تبوأ بلادنا الريادة قاريا فيما يتعلق بالتصنيع بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك، وما تمت مراكمته من إصلاحات، غير أنه لا يمكن أن نفوت هذه المناسبة دون الإشارة إلى ضرورة دعم وتشجيع الصناعات التي تخلق فرص الشغل وتحسين ظروف الطبقة الشغيلة وتحسين الترسانة القانونية المرتبطة بالشغل وإخراج قانون النقابات ومراجعة الإطار القانوني المتعلق بالتمثيلية.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عنكم أن التنمية المستدامة التي تنشدها بلادنا تقتضي تحولا عميقا في منظومتنا الاقتصادية نحو اقتصاد معرفي قادر على خلق الثروة ومواكبة التحديات والإشكالات التي تواجه المنظومة الاقتصادية التقليدية، ولا بد أن أشير في هذا السياق إلى أننا تقدمنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب منذ بداية هذه الولاية التشريعية بمجموعة من التعديلات على مشاريع قوانين المالية، همت بالأساس دعم الصناعة الوطنية وتشجيعها، وقد تجاوب السيد الوزير المكلف بالميزانية مشكورا مع بعضها.

وفي الختام، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى ضرورة إطلاق استراتيجية وطنية صناعية ذات قيمة مضافة عالية متوسطة وبعيدة المدى، من خلال:

- التركيز على البحث العلمي والابتكار؛

- دعم وتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة بمختلف جهات وأقاليم المملكة، مثال ديال إقليم تاونات السيد الوزير فيه الشريحة، فيه زيت الزيتون، فيه الزيتون، يجب نحققولو العدالة المجالية ونثمونو المنتج الجهوي والمجالي؛

- تنويع المصادر الطاقية بما يضمن السيادة الطاقية وإدماج

الطاقات النظيفة في الدورة الصناعية؛

- الاستثمار في العنصر البشري من خلال تحيين برامج التكوين وملاءمتها مع التحولات الصناعية؛

- تسريع ورش الرقمنة بما يساهم في تطوير المنظومة الصناعية؛

- تطوير البنيات التحتية اللوجستية ومحاربة التفاوتات المجالية والجغرافية؛

- تنوع الأسواق الخارجية والبحث عن أسواق جديدة، خصوصا في إفريقيا، مع مراجعة اتفاقات التبادل الحر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على احترام الوقت.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين على كل التعقيبات.

أولا، بغيت نذكركم بأنه خلال هاذ البرنامج ديال 2025-2027 تم فتح 12 مكتب على مستوى 12 جهة، باش نكونو قراب، وهاذ التجارة الخارجية ما تبقاش غير في الرباط والي كيبي للرباط هو اللي ممكن أنه يتكلم على التصدير وعلى الاستيراد، خليناها باش تولي على مستوى 12 جهة.

كاين كذلك الرقمنة اللي مكنت كل الفاعلين الاقتصاديين، كانوا صغار متوسطين ولا كبار، أنهم بفضل المنصات الرقمية ممكن أنه يلجوا إلى المعلومة.

بغيت نقول لكم بأنه هاذ الأرقام اللي قلتها لكم مع الأسف شفتكم كاع ما قلتو والو على المغرب بطل إفريقيا والي اليوم نحن القوة الأولى، راه المغرب اليوم بفضل سيدنا الله ينصرو والتوجهات ديالو لسنوات، اليوم ولينا احنا القوة الصناعية الأولى راه ما جاتش من عدم، راه مجهودات كبرى تدارت في بالبلاد باش اليوم ولينا وخصنا نفتخرو بها كمغاربة، ماشي ملي تكون شي (classement) ديال 120، 115 نبقاو نقولوها ونكرروها، بصح ملي يكون واحد الحاجة اللي إيجابية لبلادنا، وهاذ الشي ماشي ديال فريق حكومي هاذ الشي عمل ديال سيدنا الله ينصرو، عمل ديال البلاد وديال الأطر وديال الشباب المهندسين والكفاءات اللي وصلو بلادنا اليوم تكون كبطل ديال إفريقيا في الصناعة.

وبالتالي، ملي نكونو بطل ديال إفريقيا في الصناعة خصنا كذلك بحال اللي قلتو تشمل هاذ الطفرة تشمل جميع الجهات هو اللي ما بين الأسس ديال المرتكزات كذلك ديال البرنامج باش نمشيولجميع الجهات.

كاين تطور ديال الصادرات المغربية النمو اللي وقع في الصادرات المغربية 8%، في حين أنه دول في العالم المجموع ديال المعدل هو 3%، بمعنى المغرب تجاوز المعدل الدولي ديال النمو، كذلك هاذ النمو كييعكس فعلا التنافسية ديال الاقتصاد الوطني.

فيما يتعلق بجهة الشرق، جهة الشرق اليوم على موعد كبير مع التاريخ، بفضل الورش الملكي الكبير اللي اعطاه الانطلاقة صاحب الجلالة واللي متبعو صاحب الجلالة ديال ميناء الناظور غرب المتوسط.

اليوم المقاولات في جهة الشرق مدعوة باش تواكب هاذ الطفرة، لأنه هاذ الميناء ما مديورش فقط لجهة الشرق، مديور لجهة الشرق وجهة فاس-مكناس، ومديور على المستوى الوطني بحال اللي طنجة اليوم تتعرف واحد الطفرة كبيرة لا من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية ديال توفير مناصب الشغل.

غدا إن شاء الله وبدون شك غادي تكون جهة الشرق كذلك معنية بكل ما عرفته الجهة ديال طنجة، وإن شاء الله القريب العاجل لأنه غادي يعرف الانطلاقة ديالو في النهاية ديال هاذ السنة هذا.

كذلك، على مستوى اللوجيستيك كايين إنجاز جوج ديال المنصات لوجستية، الميناء ديال الجاف ديال زناتة، والميناء الجاف ديال أكادير، وهذو جوج موانئ جافة من شأنها أنها تحسن كذلك الانسيابية ديال العمليات ديال التجارة الخارجية.

كذلك، اللي إن شاء الله غادي يجي في الأسئلة المقبلة، الاتفاقيات ديال التبادل الحر اللي عند المملكة المغربية تتمكنا من الانفتاح حول 100 دولة في العالم، إيلا اليوم نحن بطل ديال إفريقيا، لأنه بفضل الاستثمارات اللي جات لبلادنا، وهاذ الاستثمارات اللي جات لبلادنا، أولا بفضل الدينامية اللي تتعرفها بلادنا وكذلك بفضل الانفتاح على العالم، اللي تيجي اليوم يدير واحد الاستثمار في المغرب تيعرف باللي قبالتو 3 دالمليار المستهلكين، باش جات؟ بفضل هاته الاتفاقيات ديال التبادل الحر.

ولهذا ما نبقاوش نشوفو الميزان التجاري زائد ناقص، كنشوفو كذلك المزايا اللي تتعطينا هاذ الدول هذي، لأنه فوق ما تنستقبلو شي وفد أجنبي ولا شي مستثمر أجنبي، ولا ما تنقدرو نوازنو في الميزان التجاري وتكون عندنا مباحثات إلا وتنتحدثو على أنه المملكة المغربية تتوفر على 100 إتفاقية ديال التبادل الحر، 100 دولة اللي كان عندنا معها إتفاقية بفضل 12 إتفاقية مع القارة الإفريقية، الدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، تركيا، بمعنى عندنا واحد آفاق كبيرة هي اللي تشجع المستثمرين.

اليوم، عندنا المسار السريع ديال الصادرات المغربية، كذلك تسجيل واحد التحول كبير في الصادرات ديال السيارات، انتقلنا من حوالي 400 إلى اليوم تقريبا 3000 سيارة خلال سنة، كذلك نسبة التغطية ديال العجز انتقلنا من حوالي 4% إلى 15%، كايين تطور، ولكن الموازنة مع ذلك كايين حديث اليوم كذلك على جلب استثمارات مع الدول التي تنسجلو معها عجز في الميزان التجاري.

بغيت نقول لكم أشنوهوما المزايا ديال الاتفاقيات ديال التبادل الحر.

ساهمت هذه الاتفاقيات بشكل ملموس في دعم الصادرات والاستثمارات، حيث تتجه 99% من صادرات المغرب من المنتجات المصنعة لهاذ الفضاء ديال التي عندنا معهم اتفاقيات ديال التبادل الحر 99%، 98% من المعدات والتجهيزات تتمشي لهاذ الفضاء التي عندنا معهم اتفاقية ديال التبادل الحر، 86% من المنتجات الغذائية نحو هاته البلدان التي عندنا معها اتفاقيات ديال المنتجات الغذائية تتمشي لهاذ الفضاء التي عندنا معهم اتفاقيات ديال التبادل الحر.

وهذه الاتفاقيات—كما قلت سابقا—عززت الجاذبية ديال المغرب في الاستثمارات، وارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 77 مليار درهم ما بين 1991 و2000 إلى 249 مليار درهم خلال الفترة ديال 2001-2010، ومن 352 مليار درهم خلال الفترة ديال 2011-2020، وهاذ الثلاث السنوات الأخيرة استقطب المغرب ما يعادل 31% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المسجلة خلال العقد السابق.

إذن هاته كلها مزايا ملي تتكون عندك اتفاقيات ديال التبادل الحر ما تيشوفش فيك الدول والمستثمرين الدولة التي فيها حوالي 40 مليون نسمة، تيشوفوفيك دولة التي منفتحة على 100 دولة، فيها 12 اتفاقية منفتحة على 3 دالمليار ديال المستهلكين، وبالتالي ما ناخذوش الأمور بالميزان التجاري زائد ناقص بحال التي قلت سابقا.

كذلك مع تركيا اليوم نحن بصدد المناقشة، مناقشة مارطونية، مازال ما توصلناش إلى نتائج، كانت قبل واحد النتائج التي حصل عليها المغرب بفضل.. لأنه كان خلل في الميزان التجاري وحاولنا أننا نتداركو هاذ الخلل، وتمت المراجعة للاتفاقية عبر استبعاد أكثر من 2000 منتج من الامتيازات الجمركية..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد كاتب الدولة.

في إطار التعقيب السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم على توضيحاتكم القيمة.

لا يسعنا في البداية إلا أن ننوه بالجهودات التي تبذلها الحكومة في

وكذلك هاذ البناء من المملكة المغربية تتحاول من خلال كل هاته المجهودات التي كتديرها باش نبنو واحد العرض تصديري تنافسي، اليوم ما احناش بوجدنا في العالم، ماشي بوجدنا التي تنصنعو السيارات، ماشي بوجدنا التي تنصنعو أجزاء الطائرات، ماشي بوجدنا التي تنديرو المواد الغذائية، ماشي.. كايين تنافس كبير.

وبالتالي خص نلعبو كذلك على الجودة، ونلعبو على الرقمنة، ونلعبو.. مؤخرنا اعطينا الانطلاقة ديال البوابة ديال التجارة الخارجية، علاش؟ باش نكونو تنافسين باش نعطيو نمكنو الفاعلين الاقتصاديين باش حتى هما يكون عندهم التسيير في الإجراءات وتبسيط المساطر، ما يمكن ليناش تكون عندنا تنافسية إيلا ما قدرناش نكونو على مستوى التي يتوقع في دول العالم وخاصة في الدول المتقدمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

السؤال السابع موضوعه "مراجعة اتفاقيات التجارة الخارجية مع المغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن مراجعة اتفاقيات التجارة الخارجية مع المغرب، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا، شكرا على السؤال.

بحال التي قلت لكم الاتفاقيات ديال التبادل الحر هي مسألة إيجابية جدا، وتجدر الإشارة أن المكانة التي أصبحت تحتلها المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اعتمد المغرب سياسة صناعية طموحة، خيار الانفتاح الاقتصادي والتجاري، وهاذ الاتفاقيات ديال التبادل الحر، عندنا فيها كل مرة في كل ما تنجي مناسبة إلا وتنديرو واحد التقييم ديال هاذ الاتفاقيات.

مثلا مع مصر عدة اجتماعات كانت وجابت نتائج على أساس أنه

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا إلا أن نسجل بإيجابية كل خطوة من شأنها تسهيل الإجراءات الجمركية وتقليص الزمن المستغرق في المعاملات التجارية، لما لذلك من أثر مباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني وجاذبية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، غير أن هذا التقدم على أهميته لا يمكن التغاضي على عدد من الإشكالات البنيوية التي مازال تواجه الفاعلين الاقتصاديين، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشتكي وتعاني من الإشكاليات التالية:

- استمرار بعض المساطر الإدارية المعقدة وتضخم الوثائق المطلوبة، رغم الحديث عن الرقمنة وتبسيط المساطر الإدارية؛

- كذلك ارتفاع الكلفة المرتبطة بالتأخير في التخليص الجمركي وما يترتب عنه من مصاريف إضافية للتخزين واللوجيستيك، التي تؤثر على تنافسية المقاول وكذلك تفاوت وتطبيق المساطر والتفسيرات بين مختلف المصالح والمعابر الجمركية، بما يؤثر على مبدأ توحيد المعاملة؛

- وكذلك تعدد المتدخلين في عملية الاستيراد والتصدير مما يؤدي إلى تكرار الإجراءات وإطالة آجال المعالجة، وكل هذا في سياق أن بلادنا هي عضو في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة منذ أبريل 2018.

وعليه، السيد الوزير المحترم، نساثلكم عن مخطط وزارتك على تسهيل الإجراءات الجمركية وتقليص الوقت المستغرق في المعاملات التجارية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا على هاذ السؤال.

هاذ السؤال كلوفيه جواب واحد، 18 ماي تعطات الانطلاقة ديال البوابة ديال التجارة الخارجية مع (PortNet) مشكورين وكل الشركاء اللي عقدنا خلال هاذ السنة الأخيرة تقريبا 200 إجتماع باش وصلنا لإطلاق واحد البوابة اللي اشتغلت عليها المملكة المغربية منذ سنوات، وهذه هي اللي غادي تبسط المساطر وغادي تحدد المسؤوليات ملي شي واحد يجي يدير شي عملية ديال الاستيراد والتصدير ما بقاوش عندو بزاف ديال الناس اللي يتحاور معهم، بقى عندهم منفذ واحد هو هاذ البوابة هاذي، وهذيك البوابة غادي يتم فيها المعالجة ديال العملية ديالو، سواء التصديرية أو ديال الاستيراد، وغادي يتعرف من خلال هاذ البوابة شكون عندو تأخير، واش الجمارك اللي عندها التأخير، ولا

سبيل تحديث وتطوير منظومة التجارة الخارجية ببلادنا، ومن ذلك إطلاق مؤخرا بوابة المغرب لمساطر التجارة الخارجية باعتبارها منصة وطنية مهمة، تهدف إلى تبسيط وملاءمة ورقمنة مختلف المساطر المرتبطة بعملية الاستيراد والتصدير، إذ تمثل هذه البوابة خطوة متقدمة في مسار التحول الرقمي الوطني، وتعكس إرادة حقيقية لتيسير المبادلات التجارية وتحسين تنافسية التجارة الخارجية المغربية، مما يساهم في تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار.

السيد كاتب الدولة،

لقد حقق المغرب خلال السنوات الأخيرة تراكمات مهمة في مجال التجارة الخارجية، من خلال الانفتاح الاقتصادي وإبرام مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مع عدد من الدول والتكتلات الاقتصادية، غير أن هذه الدينامية تستوجب اليوم مواكبة مستمرة عبر مراجعة وتحسين هذه الاتفاقيات بما يخدم المصالح الاقتصادية الوطنية، ويواكب التحولات المتسارعة التي يعرفها مناخ الأعمال الوطني والدولي، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق، فإن الحاجة أصبحت ملحة إلى تجديد وتكييف هذه الاتفاقيات بشكل مستمر ومتواصل وفق مقاربة قائمة على التوازن وحماية المنتج الوطني وتعزيز القدرة التنافسية للمقاول المغربية، مع الحرص على تحقيق شراكات اقتصادية عادلة ومتوازنة.

كما ندعوكم إلى العمل على تعزيز الآليات القانونية والتنظيمية لتتبع تنفيذ اتفاقيات التبادل الحر والقيام بتقييم دولي لنتائج وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بالفوارق المسجلة بين حجم الواردات والصادرات، وكذا تفادي إغراق السوق الوطني ببعض المنتوجات الأجنبية، التي تؤثر سلبا على الإنتاج الوطني وعلى عدد من القطاعات الحيوية.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم على احترام الوقت.

السؤال الثامن موضوعه "تسهيل الإجراءات الجمركية وتقليص الوقت المستغرق في المعاملات التجارية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

مبررة.

وعليه، إننا في الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، ندعو الحكومة إلى الانتقال من منطق تحسين المؤشرات التقنية إلى منطق الإصلاح الشامل للمنظومة اللوجستية والتجارية، بما يضمن خفض كلفة المعاملات وتعزيز تنافسية المقاولات الوطنية وتمكين الاقتصاد المغربي من الاستفادة الكاملة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم على احترام الوقت.

السيد كاتب الدولة، في بضع ثواني، للرد على تعقيب السيد المستشار.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية:

أشكركم على هذا التعقيب.

فقط نؤكد لك بأنه إن شاء الله بحول الله، مع البداية ديال هاذ المنصة غادي تسهل عدد كبير من المساطر وغادي نواكبو، لأنه الأساس في التصدير هو تبسيط المساطر، الأساس فالتصدير هو أنه الجميع يجد نفسو، لا صغار المصدرين ولا المتوسطين ولا الكبار، وكذلك والي خصنا نتعاونو فيها كاملين، وهو أننا نخلقو عدالة مجالية ونقنعو القطاع الخاص، لا صغار المصدرين ولا كبار المصدرين فجميع الجهات، أنهم يمشيو فهاذ الدينامية ديال الأوراش الملكية الكبرى، والي خلقت أقطاب اقتصادية، ما بقيناش فقطب اقتصادي واحد ديال الدار البيضاء.

اليوم، الناظور قطب اقتصادي، طنجة قطب اقتصادي، الدار البيضاء مازالت قطب اقتصادي، أكادير قطب اقتصادي، الداخلة قطب اقتصادي.

حول هاته الأقطاب الاقتصادية خصها جهد إضافي ديال رجال الأعمال.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد كاتب الدولة.

السؤال التاسع موضوعه، "تنافسية المنتج الوطني في الأسواق الدولية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل، السيد الرئيس المحترم.

(ONSSA²) اللي عندها التأخير، ولا واحد من المتدخلين الأساسيين في العملية ديال الآخر هو اللي غادي يعطيك الإمكانية باش نبقاو نحددو شكون اللي عنده التأخير، لأن الواحد ملي كيدير واحد العملية ما كيغرفش شكون اللي فين راه مبلوكية.

هاذ البوابة غادي تمكننا من تجاوز كل هاته المعوقات، ولكن هذا لا يعني أنه سجلنا تقدم ملموس، اليوم الرقمنة ديال 96% ديال إجراءات التجارة الخارجية، إدماج أكثر من 60 إدارة ومؤسسة عمومية وشبه عمومية ضمن منصة موحدة، إطلاق أكثر من 180 خدمة، وتسجيل أكثر من 100.000 مستعمل اللي غادي يستعملو هاذ البوابة الرقمية الموحدة.

اليوم، راهنا في واحد الفترة ديال التجربة لأن تعطات لها الانطلاقة يوم 18 ماي، وما بغيناش نبداو مباشرة بأنه إيلا خرجنا من الخيمة مايلين غنبقاو مايلين، بغينا قبل ما نخرجو من الخيمة حتى نقادو راسنا، وباش نقادو راسنا الفترة التجريبية غتكون مع الشركاء ديالنا اللي هوما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وكبار المصدرين والمستوردين باش يجربوها، وباش يجربو عمليا الخدمة ديالها، باش إيلا كانت شي أخطاء نتفادوها، باش ملي نطلقوها إن شاء الله في القريب العاجل نطلقوها إن شاء الله بدون أخطاء.

طبعا، هاذ المنصات الرقمية كتطور مع الزمن، وكتطور مع الوقت، وكتطور مع التقدم ديال التكنولوجيات والذكاء الاصطناعي، وبالتالي غادي نواكبو إن شاء الله هاذ المنصة هاذي اللي غادي تحل جزء كبير من المشاكل اللي ذكرتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد السالك الموساوي:

إذن شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

السيد الوزير،

لا يختلف اثنين عن المجهودات الكبيرة التي بذلتم من أجل تبسيط المساطر الإدارية وما قمتم به من تقليص المدة الزمنية للمعاملات التي يظل مؤشرا مهما، لكنه لا يكفي لوحده لتقييم فعالية المنظومة الجمركية، فالتحدي الحقيقي يكمن في ضمان الشفافية والوضوح وتكافؤ الفرص بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين والحد من السلطة التقديرية، التي قد تؤدي إلى تفاوت المعاملة أو خلق أعباء إضافية غير

² Office National de Sécurité Sanitaire des produits Alimentaires.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا يخص الإجراءات المتخذة لتعزيز تنافسية المنتج الوطني في الأسواق الدولية.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين في المغرب، تابعنا باهتمام العمل الجاد والهام الذي تم القيام به لتعزيز تنافسية المنتج الوطني في الأسواق الدولية، لا سيما على مستوى تعزيز جاذبية الاستثمار في بعض القطاعات الصناعية وتفعيل برامج دعم الإنتاج المحلي وتقوية صادرات الصناعة التقليدية وغير ذلك من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى دعم المصدرين وزيادة قدراتهم.

وباعتبار الصناعة والتجارة رافعتان حقيقتان لتحقيق السيادة الاقتصادية وتعزيز موقع بلادنا ضمن سلاسل الإنتاج، وخزانة لفرص الشغل، وفي ظل وجود بيئية دولية تتميز بعدم الاستقرار واضطراب سلاسل الإمداد وتنامي السياسات الحمائية.

ونظرا لما تعرفه التجارة الدولية من تحولات وأزمات طارئة، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نؤكد على أهمية مجموعة من الأولويات التي يفرضها الواقع، والتي تشكل عناصر أساسية تلائم الجذور الحقيقية، لتنافسية المنتج الوطني والتي يجب تعزيز حضورها ضمن ما يتم اتخاذه من إجراءات وتدابير، لا سيما معالجة المشاكل المرتبطة بكلفة الإنتاج وصعوبة الولوج إلى الأسواق الدولية.

إصلاح سلاسل التموين والحوافز الجبائية وتوجيه العرض التصديري الوطني، التوجيه نحو أسواق جديدة، خاصة إفريقيا وأمريكا اللاتينية، تعزيز القدرات الإنتاجية للمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة وحل مشاكلها المتعلقة بضعف التمويل وصعوبة النفاذ إلى الأسواق الدولية وتوفير التكوين في مجال التجارة الدولية، خلق خطوط وطنية، بحرية وتجارية ضمن الأسطول الوطني، تنوع الصادرات، وذلك لتلبية متطلبات أسواق جديدة، مواجهة الاقتصاد غير المنظم الذي يحد من قدرات التصدير.

إن ما نود التأكيد عليه، في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، هو أن تعزيز تنافسية المنتج الوطني، لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن تحسين أوضاع العمال والعاملات، باعتباره العامل الحاسم في الإنتاج، وذلك عبر اعتماد سياسة صناعية شاملة، تضع الشغيلة في صلب الاهتمام، لأن الرأسمال البشري بقدراته الإنتاجية..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى السيد وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا للفريق ديال الاتحاد العام للشغالين على هاذ السؤال.

بغيت فقط نعطيكم واحد المعلومة، بالنظر لكل ما يقع حولنا من مشاكل جيوسياسية، اليوم، المنظمة ديال التجارة العالمية كتخبر بأنه غادي يوقع تباطؤ في النمو ديال التجارة العالمية ديال السلع، غادي نمرو، كنا في 2025 سجلنا 4.6%، اليوم غادي نوليو 1.9%، نظرا للانعكاسات ديال كل ما يجري من أمور على المستوى العالمي.

كذلك، على المستوى الوطني، كايين كذلك التجارة الخارجية، ماشي غير قلنا الحوايج الزوينين وما نقولوش الحوايج الي ممكن أنها تأثر، مثلا التجارة الخارجية المغربية كتواجه تحديات مرتبطة بصعوبات النقل البري الدولي، والمشكل ديال الفيزا الي عند اليوم النقالة على المستوى الطرقي، خصكم تعرفو بأنه ميناء طنجة المتوسط كتمر عبره 535 ألف شاحنة سنويا، وهاذ 535 ألف شاحنة عدد كبير من السائقين اليوم كيواجهوا مشكل ديال الفيزا، عدد من القطاعات الحكومية كتشتغل من أجل حل هاذ المشكل، ولكن هو ما مرتبطش بالإدارات المغربية، هو مرتبط كذلك بالدول الي عندنا معهم تعاملات على المستوى ديال الفيزا.

كايين كذلك، تعزيز ديال البنيات التحتية المينائية واللوجستية، وخص كذلك أننا نخلق تنافسية فيما يتعلق بالنقل البحري، وهاذي هي كلها أمور من شأنها إن شاء الله باش تشتغل عليها لا هاذ الحكومة ولا الحكومات المقبلة من أجل مواكبة كل هاذ التطور الي كتعرفو بلادنا.

كذلك، من أجل الرفع من التنافسية، عندنا اليوم فالقطاع الخاص أكثر من 15 جمعية، (les fédérations professionnelles) الي كتدعمهم الوزارة بـ 200 مليون درهم، الي كيشغلوكو كذلك فالمجال ديال الصناعة وريادة الأعمال.

هاذ 200 مليون ديال الدرهم مخصصة خاصة لمواكبة الشركات الصغيرة والصغرى والمتوسطة وفئة التسويق، والمواكبة ديالهم كذلك فالخارج إلى الدول الي عندهم فيها إمكانيات ديال التصدير، وكذلك الحصول على شهادات وكذلك بتنظيم ورشات تحسيسية، وهاذ الشئ كيتعطى (les fédérations)، الفيدراليات المهنية باش يمشيو مع الناس الي عندهم داخل هاذيك الفيدرالية باش يشتغلو مجموعين، على أساس أنه ما يكونش الأمور فقط واحد، يكونو قطاعات ويكون كل القطاع كيشغل بوحده، من أجل تعزيز ديال الأرقام ديالو، وكذلك التنافسية ديال المنتج الوطني.

بغيت نقول لكم بأنه، لم تعد المعركة ديال السعر فقط، بل هي معركة ديال الجودة وديال الابتكار وديال المعايير وديال السرعة، الي قلنا ديال البوابة على أساس أنه تسهيل المساطر وكذلك الثقة.

والمغرب الحمد لله كيشغل على كل هاته النقطة، من أجل تعزيز الموقع ديالو، لا على مستوى القارة الإفريقية ولا على المستوى كذلك الدولي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة معنا.

ونرحب بالسيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان.

والسؤال حول "التدابير المتخذة للقضاء على مدن الصفيح".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات، الإخوة،

القضاء على مدن القصدير أو الصفيح، كان ولا يزال هاجسا تجري وراء قطعه والانهاء منه هذه الحكومة.

فما هي الإجراءات التي تودون القيام بها لإتمام ما بدأ المغرب القيام به؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد أديب ابن ابراهيم، كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا على هاذ السؤال ديالكم.

بالفعل الإشكالية ديال السكن الصفيحي كبيرة فالمغرب، وكانت بدأت في 2004، كايين واحد الإحصاء وكان واحد الانطلاقة دارها صاحب الجلالة الله ينصرو، وكان تمكن من إستهداف 270 ألف أسرة، كتوزع على 85 مدينة، ومركز حضري، وبقي، واخا ذاك الشئ تزايدت الوتيرة ديال السكن.

وفي 2024 تعمل واحد المخطط خماسي 2024-2028، وتم إحصاء 120 ألف أسرة، موزعة على الدار البيضاء الكبرى وعلى المدن الأخرى.

واحد الطريقة ديال الاشتغال وديال التدخل، وقع فيها واحد التغيير، ما بقاش إعادة الإيواء اللي فيها المشاكل ديال (les lotissements de

terrains) ولات إعادة الإسكان، هاذي هي الطريقة اللي كانت.

وطلب واحد طلب الرأي وجاوب القطاع الخاص، وبدا الآن فالعمل بها، وإن شاء الله في 2028 غيكون القضاء على جميع مدن الصفيح.

إيلا بغينا نعطي الأرقام اللي توصلنا بها، وهنا لا بد من استحضار العمل اللي تقام في الرباط، خاصة فعمالة الصخيرات-تمارة، اللي تم معالجة وضعية 23 ألف و450 أسرة، من أصل 33 ألف، 330 أسرة، وبالتالي مشينا بهاذ الوتيرة هاذي، وإن شاء الله الآن عندنا إعلان مجموعة 62 مدينة ومركز حضري بدون صفيح، تحسين ظروف ما يناهز 384 ألف و818 أسرة، والوتيرة زدنا فيها فالمعالجة دازت من 6200 أسرة سنويا فالمعالجة، إلى 18 ألف و180 أسرة.

وفهاذ الولاية تم تحسين ظروف أزيد من 81 أسرة (المقصود: 81 ألف أسرة)، واحنا كنعملو باش نزيدو فالوتيرة وتكون هناك واحد المراقبة للحد من انتشار هاذ مدن الصفيح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير على الأجوبة اللي استنبطنا منها عدة معطيات، واللي علينا كمغاربة أن نعتز ونفتخر بالمجهودات التي تبذل داخل هذه الحكومة، خاصة الوزارة المعنية.

نعم، الدولة الاجتماعية، السيد الوزير المحترم، واللي متشبث بها سيدنا الله ينصرو، واللي كيلج أيما مرة على وجود سكن لائق، فمن استطاع أن يبني الملاعب التي أذهلت العالم، أقول أذهلت العالم، وأصبح المغرب يشار إليه بالجدية ويشار إليه بالديمقراطية، حتى المجالية، عندما نجد ملعب مولاي عبد الله، ملعب مولاي الحسن، ملاعب فطنجة، ملاعب فمكناس، هذا افتخار للمغاربة، فما بالك بمدن الصفيح.

لا بد أن نشكر السلطات المحلية والإقليمية على المجهودات التي تبذلها لإيقاف هذا النزيف، أو للحد من هذا الورم الذي ينخر جمالية المدن المغربية.

ونشكركم، السيد الوزير، على الاجتهادات الكبيرة اللي كتقومو بها للحيلولة دون إنتشار هذا الوباء.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم على احترام الوقت.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على الكلام ديا لكم وعلى هاذ الشفافية والالتقائية.

غير بعض المعلومات، هناك فالدار البيضاء 62 ألف أسرة اللي المعنية بجهة الدار البيضاء الكبرى، بالنسبة لمراكش 30 ألف أسرة، تم في متم شهر دجنبر التوقيع على اتفاقية اللي كتقدر بواحد 7 مليار ديارل الدرهم، وكذلك مدينة القنيطرة 12 ألف أسرة.

وهنا لا بد نشكر حتى المنظومة المحلية اللي كتعاون لمحاربة هاذ المباني وإيجاد الحلول أيضا فهاذ اتفاقيات الشراكة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني موضوعه "المباني الآيلة للسقوط وبرامج إعادة الإيواء والتأهيل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المراتب:

السيد الرئيس المحترم،

حول المباني الآيلة للسقوط وبرامج إعادة الإيواء والتأهيل نسائلكم، السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم، للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال ديا لكم.

كما كتعرفو هاذ المشكل كبير ديارل المباني الآيلة للسقوط، لا المباني في المدن العتيقة ولا المباني اللي كنقولو عشوائية ولا اللي كانت مرخصة وقع فيها بعض المشاكل.

هاذي معضلة كبيرة وكتمس ضمانات السلامة العامة، وكذلك حتى

فالمدين القديمة، الموروث المعماري والحضري كيكون في خطر.

وبالتالي قمنا بإرساء إطار مرجعي، اللي فيها الاستباقية، الاندماج، النجاعة والالتقائية المجالية، فهاذ السنة هناك عمل كبير دار، ولازم نشيرو للاتفاقية النموذجية اللي دارت على جهة الرباط- سلا- القنيطرة، واللي اعطت المفعول ديا لها كبير، هناك جميع اللي شاركو، عندك الوزارة ديارل الداخلية، وزارة المالية، الولاية، اللي شاركو فهاذ العمل باش قامو بواحد العمل منسق مع واحد الصندوق أيضا، اللي كيتمكننا نقومو بواحد العمل لتجنب هاذ المشاكل ديارل المباني الآيلة للسقوط.

فإيلا بغينا نحسبو حتى الآن، وصلنا على المستوى الوطني 53 ألف و728 بناية تم الجرد ديا لها، والخبرة 28 ألف منها اللي دارت فيها واحد الخبرة تقنية، واللي التقارير اللي كتخص المباني اللي خص التدخل استعجالي تسيصلات للمناطق.

خصكم تعرفو بأن هاذ الشي كيمشي فواحد المنظومة محلية، كتكون واحد اللجنة إقليمية اللي كتشرف، اللي كيتأسسها السيد العامل ولا السيد الوالي، وكتشرف على التنسيق ما بين الجهات المعنية بالنسبة لهاذ المباني الآيلة للسقوط.

وقمنا فشهر فبراير ومارس، بواحد الجولة، شفنا الجهة ديارل طنجة، مكناس، مراكش، أسفي، الدار البيضاء، مع الولاية والعمال المعنيين، وهناك واحد الدورية ديارل وزير الداخلية اللي عطى الأوامر ديارل باش يكون واحد الإحصاء كبير، باش نشوفوا شنو هي المنهجية اللي غنمشيو عليها على صعيد الجهات، هذا بالنسبة للمباني الآيلة للسقوط.

وهناك بالنسبة للتجديد الحضري، هاذ التجديد الحضري مهم جدا، وهو اللي كيتمكن من:

- إصلاح تدهور بعض الأحياء، الولوج إلى السكن اللائق؛

- تنامي مظاهر الهشاشة والاقصاء الاجتماعي عبر إدماج الأحياء الهامشية ضمن النسيج العمراني المهيكل؛

- اختلال مشاريع حضرية واجتماعية وتجارية.

وبالتالي هناك عدة تصاميم تجديد اللي دارت نذكر منها: التجديد الحضري "الحي العكاري"، الرباط، "تلاغت" بمراكش، هناك "عزيب الكندافي" بمراكش، هناك حي وسط المدينة بن جرير، التقدم بمدينة بن جرير.

هناك عدة.. خنيفرة أيضا، وعلى حسب الطلب ديارل المنظومة المحلية اللي كتجيني من اللجنة الإقليمية، كتقوم الوكالة ببرمجة بعض المناطق للتجديد الحضري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد كاتب الدولة.

تفضل السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد الخمار المرباط:

شكرا السيد الوزير المحترم على ما قدمته من معطيات هامة، تدل على مجهودات ملموسة ومتتالية ورؤية كذلك ثاقبة واستراتيجية واقعية لمعالجة إشكالية المباني الآيلة للسقوط.

هذه الجهود تتضمن أولا، عملية جرد-كما ذكرتم-وكذلك دقيقة ويعني تقارير، تلمها تقارير فنية يعني لحظرة المباني المتدهورة في كافة أنحاء المملكة، مع إعطاء الأولوية للمدن العتيقة.

كل هذا يسمح كذلك بتقديم حلول عملية لإعادة المباني وفق مقاربة علاجية مبتكرة.

هذه الاستراتيجية الجديدة التي يتم تنزيلها من طرف الوزارة لمعالجة الدور الآيلة للسقوط مبنية أولا على تنزيل مضامين القانون 94.12 المتعلق بالسكن الآيل للسقوط، وعملية كذلك التجديد الحضاري وكذا مرسومه التطبيقي.

ثانيا، يتم العمل حاليا من خلال الوكالة الوطنية للتجديد الحضاري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط على تعميم عملية الجرد والخبرة التقنية اللازمة على ربوع المملكة، مع إعطاء كذلك الأولوية للمدن العتيقة.

ولهذا في نظرنا، فإن هذه الاستراتيجية الجديدة هي استراتيجية ناجحة، خاصة أن جزء منها يقوم على التنسيق مع المنظومة المحلية، رغم أن وكالة تأهيل المباني الآيلة للسقوط ليست عضوا باللجان المحلية، وهنا نؤكد على ضرورة إعادة النظر في هذه الوضعية، السيد الوزير المحترم.

هاذ الملف يعرف في كثير من الأحيان مزايدات سياسية كلما انهار منزل أو عمارة، رغم أننا نعلم جميعا أن جرد هذه المباني من اختصاص الجماعات ورخص كذلك البناء من اختصاصها، ونعلم كذلك الصعوبات التقنية التي تواجه المجالس الجماعية، كما نعلم كذلك أن هناك من يستغل هذه الفئات ككتلة انتخابية قادرة، لا هو يريد التدخل لإقناع ساكنة هذه المباني بقبول الترحيل والإيواء في مناطق أخرى.

وعليه، فإننا ندعو إلى المزيد من التواصل وتنظيم حملات تواصلية مباشرة مع سكان هذا النوع من المباني، تجنبنا للمآسي التي تسببها وتحديد دقيق للمسؤوليات وترتيب الآثار القانونية في حق كل متهاون في أداء مهامه.

هذه المآسي يجب أن تنتهي، ويجب كذلك أن تدعم بشكل جذري

مجهودات الوزارة عبر وكالة التجديد الحضري.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم على احترام الوقت.

السؤال الثالث موضوعه "مراقبة جودة السكن الخاضع للدعم المباشر".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

نسائلكم السيد كاتب الدولة، ما هي التدابير والإجراءات التي تقوم بها وزارتكم لمراقبة جودة السكن الخاضع للدعم المباشر من طرف الدولة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال ديالكم.

غير هنا السؤال ديالكم يخص جودة السكن بصفة عامة، حيث الدعم المباشر راه تيكونو فوحدات اللي تيكون فيها وحدات اللي تتخضع للدعم المباشر، وحدات ما تتخضعش للدعم المباشر، وبالتالي تيبقى السؤال ديالكم عام يخص مراقبة جودة السكن بصفة عامة.

مراقبة جودة السكن راه تتعرفو القانون 12.90 الخاص بالتعمير هو اللي يحدد المراقبة، لأن ما يمكنش نعطيوا واحد الرخصة إيلا ما كانتش تتوافق تصميم التهيئة اللي عندها بعض الشروط ديالها، وكما تتعرفو حتى ملي تيكون هناك واحد المراقبة، تيكون هناك واحد ضوابط البناء اللي كايينة في القانون 12.90 اللي يجب الاحترام ديالها، اللي من بعد ملي تنبغيو نعطيوا المطابقة أو لا رخصة السكن تيكون هناك شهادة ديال المهندس، فالقانون 12.90 تقول لك يجب الاكتفاء بها.

واحنا واخا المنظومة المحلية تدير واحد اللجنة اللي تتخرج وتشوف، وبالتالي تتبقى المنظومة المحلية اللي فيها جميع المتدخلين، لا الوكالة الحضرية، لا الجماعة، لا المنظومة المحلية، هي اللي تتسهر وتراقب وتشوف بأن هاذ المباني واش تصاوبات طبقا لدفتر التحملات.

صاحب الجلالة، خصوصا ونحن مقبلون على استقبال الجالية المغربية في الخارج.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم على احترام الوقت.
السيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:
شكرا.

لا خصنا غير نفرقوا، إيلا كان السكن الاجتماعي متفق معك عندو واحد المسطرة بوحدها، إيلا كان الدعم المباشر ما عندوش شي مسطرة، الدعم المباشرين ما بغيتي تمشي تشري غتمشي تشري من الأول، كايين هناك المنصة تتحت (la carte nationale) ديالك، المنصة داخله فيها (CDG³)، الوكالة العقارية، الضرائب تيعطيوك واش عندك الحق، إيلا عندك الحق تيعطيوك شهادة، ملي تتكون عندك ذيك الشهادة تتمشي تقلب على المحل اللي لقيتيه، ملي تتلقى الوحدة اللي لقيتي تتجيب وعد البيع وتتجيب رخصة السكن، أنا ما تنعطيك الموافقة ولا ما تنعطيك الشيك، ما تنعطيه (Notaire) حتى تتجيب لي رخصة السكن.

وبالتالي، إيلا عندني رخصة السكن، بأن المنظومة المحلية راه قامت بالعمل ديالها، بأن الوزارة ما عندها حتى شي دخل، المنظومة المحلية كايين رئيس الجماعة، الممثل ديال العمالة كلهم داخلين تيشوفو واش تعطات الرخصة، احنا ما تندخلوش في ذيك الرخصة دارت بمعنى بطريقة قانونية أو لا، راها دارت (normalement) بطريقة قانونية، تتجيب لي الرخصة، تتجيب لي وعد البيع، تنعطيك الشيك.

وبالتالي بالنسبة للدعم المباشر يمكن بالنسبة للاتفاقيات، بالنسبة للوحدات الاجتماعية، يمكن راه جاي واحد السؤال، يمكن فهم هاذ المشاكل، بالنسبة للدعم المباشر ما كايين حتى شي مشكل، عادي بحال إيلا غادي تمشي لأي وحدة هي أقل من 300 ولا أكثر من 300 ولا 650 ألف درهم، وبالتالي ما كايين حتى شي إشكال، وما تيمكنش نعطيو الدعم إيلا ما عندناش الرخصة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "تأهيل الأحياء ناقصة التجهيز"، أجل بطلب من أصحابه.

وبالتالي ما كايينش هناك فرق ما بين الوحدات اللي تتخص الدعم المباشر والوحدات بصفة عامة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيد كاتب الدولة المحترم،
السيدات والسادة المستشارين،

لا أحد يجادل اليوم في أهمية برنامج الدعم المباشر للسكن، باعتباره آلية لتيسير ولوج الأسر المغربية إلى التملك، خصوصا وأن المعطيات الرسمية تشير إلى استفادة حوالي 48 ألف مواطن ومواطنة إلى حدود الآن، بغلاف مالي ناهز 3.8 مليار درهم من المال العام، غير أن نجاح هذا الورش لا يمكن اختزاله في عدد المستفيدين أو قيمة الدعم الممنوح، بل ينبغي أن يقاس أيضا بجودة السكن الذي يحصل عليه المواطن ومدى احترامه لمعايير السلامة والمتانة والعيش الكريم.

فإذا كانت الدولة تمنح ما بين 70.000 و 100.000 درهم دعما مباشرا لاقتناء السكن، فمن الطبيعي أن ينتظر المواطن في المقابل منتوجا سكنيا يحترم الجودة المطلوبة، لأن الدعم العمومي ليس دعما للشراء فقط، بل هو استثمار عمومي في الاستقرار الاجتماعي للأسر المغربية.

ومن هنا تبرز أهمية المراقبة الصارمة لأوراش البناء والمشاريع المستفيدة من هذا البرنامج، لأن حماية المال العام تقتضي التأكد من أن كل درهم من الدعم العمومي يقابله احترام فعلي لدفاتر التحملات والمعايير التقنية المعتمدة.

كما أن تعزيز الثقة في هذا الورش يمر عبر مزيد من الشفافية في نشر حصيلة عمليات المراقبة والتفتيش والكشف عن الاختلالات المسجلة والإجراءات المتخذة في حق المخالفين.

إن هاجسنا اليوم ليس فقط توسيع قاعدة المستفيدين، بل ضمان أن يكون السكن المدعوم سكنا جيدا ولائقا ومستداما، فالمواطن لا يريد دعما ماليا ينتهي أثره عند توقيع عقد الشراء، بل يريد سكنا يحفظ كرامته ويؤمن استقراره واستقرار أسرته لسنوات طويلة، وهو ما يجعل الجودة والمراقبة الصارمة جزءا لا يتجزأ من نجاح سياسة الدعم.

هذا الدعم، السيد كاتب الدولة المحترم، يجب أن ترافقه تبسيط المساطر وإلغاء التعقيدات الإدارية التي يعاني منها العديد من رعايا

³ Caisse de Dépôt et de Gestion.

السؤال الخامس موضوعه "تبسيط المساطر الإدارية والجبائية أمام المقاولات العقارية الصغرى والمتوسطة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد قطاع الانعاش العقاري رافعة أساسية ضمن الدينامية الاقتصادية، على الرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة فإن الواقع يكشف عن استمرار مجموعة من العراقيل التي يواجهها المهنيون، من أبرزها:

أولا، محدودية أثر رقمنة مساطر التعمير، رغم الأهمية التي تكتسبها "منصة رخص" كخطوة نوعية نحو رقمنة المساطر، إلا أن انعكاسها على تسريع آجال منح التراخيص لا يزال دون المستوى المطلوب، حيث يواجه المنعشون العقاريون عدة صعوبات من أبرزها:

- كثرة قرارات الرفض بالدرج، (les Refus en Cascades) بما يؤدي إلى إعادة احتساب الآجال القانونية في كل مرة، تعدد مرات عرض الملفات على اللجان، كما تؤكد المعطيات أن نصف المشاريع تقريبا تتطلب المرور على الأقل ثلاث مرات أو أكثر أمام اللجان؛

- ثانيا، غياب إطار منظم لتجار الأملاك العقارية، تواجه المدن المغربية ضغطا متزايدا على العقار الحضاري، في مقابل وجود رصيد مهم يناهز 980.000 بنايات غير مستغلة، ويمثل تأطير نشاط تجار الأملاك العقارية فرصة حقيقية لإعادة تأهيل هذه البنايات وتثمينها، بما يساهم في تعزيز العرض السكني داخل مراكز المدن، الحد من التوسع العمراني غير المتحكم فيه، إعادة إحياء الأحياء التاريخية، خلق موارد جبائية إضافية؛

- ثالثا، مساطر تصنيف المباني التراثية غير واضحة، حيث يسجل الفاعلون غياب معايير واضحة ومعلنة تحكم قرارات تصنيف المباني، تفتقر أحيانا إلى منطق موضوعي، إذ تشمل بنايات متهالكة لا تكتسي أي قيمة تراثية حقيقية، بل تسيء إلى المشهد العمراني؛

- رابعا، استمرار العمل بوثائق تعمير متجاوزة، دون احترام آجال تعديلها كل 10 سنوات.

لهذا نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لتبسيط المساطر الإدارية والجبائية أمام المقاولات العقارية الصغيرة والمتوسطة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار.

غير ما عرفت هاذ الشي واش دبال المقاولات المتوسطة والصغيرة ولا المقاولات الكبرى؟

على هاذ الشي اللي قتلونا دابا، بالنسبة هضرتو على الجبائي.. التبسيط، ما عندنا ما نديرو بالتبسيط في الجبائي، لكن القانون العام اللي تيعطي للمقاولات الصغرى على حسب الدخل ديالهم أشنا هي الامتيازات و (la réduction) دبال (les taux d'impôt).

بالنسبة للمساطر والإجراءات الإدارية، كما تتعرفو، القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية بصفة عامة دخل التنفيذ دبالو في 2020، وجاو بعض المراسيم اللي رافقتو في 2023 اللي تنخص الجماعات الترابية.

وكذلك المرسوم 2.22.387 في ماي 2023 المحدد للائحة القرارات الإدارية التي يعتبر فيها سكوت الإدارة بمثابة موافقة بعد انقضاء الأجل القانوني، هاذي تعطات باش ما يبقاوش يطرحو المشاكل.

القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة إعداد التراب الوطني الذي دخل حيز التنفيذ 2023 اللي اعطى الآجال الزمنية المخصصة لكل الجهات.

بالنسبة للمنصات والإجراءات، أيضا رقمنة المساطر الإدارية والجبائية، كما تتعرفو، "إدارتي"، "رخص" و"توثيق"، هناك المشاكل كايينة، دابا اللي درنا واللي جا في القانون.

إيلا كتسألني شنو غنديرو، القانون دبال الوكالات الحضارية الجهوية جات فيه (la pré-instruction) اللي الواحد غيمشي يدير (la pré-instruction) راه الآن بدات كايينة المسطرة ديالها، ولكن غتجي هنا قانونية، تيمكن تدير (la pré-instruction) وتمشي ويكون واحد الموافقة قبلية قبل ما تحط (le dossier) ديالك، وغادي غيسهل كاع هاذ المشاكل، هذا واحد؛

ثانيا، إيلا كان هناك تعارض ولا (des refus en cascades)، هاذ الشي اللي تهضرو عليه، كايين دابا تيمكن المدير الجهوي تيعاود يدخل باش تدير واحد (médiation) باش يقدر يحل هاذ المشاكل، وبالتالي هاذ الشي دبال الوكالات الجهوية، اللي خصنا نسرعو فيه جميعا، هو اللي غادي يمكننا، اللي جا ببعض التدابير، اللي غيخليونا غنتجاوزو

بالنسبة للطلب، طلب كبير في 218.000 طلب للإعانة على الصعيد الوطني والناس التي استفدوا غير باش نصلح المعلومة التي كانت قبل، أكثر من 105.000 مستفيد التي عندو واحد الأثر والي استفد من هاذ الدعم، فيها واحد العدالة مجالية، المغاربة المقيمين بالخارج: 24%؛ النساء: 47%، والشباب أقل من 40 سنة: 52%، إضافة أيضا بأن 60 التي فيه قل من 300، (المقصود 60% من المستفيدين من الدعم المخصص للسكن يقل عن 300.000 درهم) وحتى التي عندو مستوى متوسط التي استفدوا من 70.000 درهم هما 60%.

فالمدن التي استفدوا بها هما التي كان عندهم واحد النقص في ذوك الاتفاقيات ديال السكن الاجتماعي، هنا كان هناك تدارك ولمسناها، هناك في الأول عمل في تصدرة عمالة فاس، من بعد هناك عمالة برشيد، مكناس، الدار البيضاء الكبرى، القنيطرة، الجديدة، بنسليمان، سطات.

وهناك أيضا لمسنا بأن كايين هناك واحد المشاكل تتخص المالكين على الشيعاء التي ما كانوا تستفدوا، وكان هناك مشاكل تتلقى ناس عندهم واحد المالكين على الشيعاء 4، 5 الناس وتيتحرموا من الاستفادة، وما عندهم لا يقدر يسكنوا، لا يمكن لهم يستعملوا.

وبالتالي درنا في القانون المالية ديال 2026، اعطيناهم الحق باش حتى هما يستفدوا، وهذا مكن الناس التي كانوا عندهم هاذ المشكل باش يستفدوا حتى هوما من هاذ الدعم ديال السكن. شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرًا السيد الرئيس المحترم.

في إطار التفاعل مع جوابكم، السيد الوزير المحترم، نسجل في الفريق الحركي ما يلي:

أولاً، من باب الموضوعية لا بد، السيد الوزير، أن ننوه في الفريق الحركي بالدينامية التي يعرفها قطاع الإسكان والتعمير ببلادنا وبالحكمة القطاعية المبنية على الاستمرارية المتجددة، وفق رؤية استراتيجية حدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله معالمها وأهدافها.

ثانياً، من هذا المنطلق، وبخصوص برنامج الدعم المباشر للسكن، أود أن أنوه بالنتائج الهامة المحققة، فإننا في الفريق الحركي مجدداً، نؤكد مجدداً على ضرورة تطوير ومراجعة آليات تنزيله، وهو ما أكدته بعض التقارير الصادرة عن مؤسسات وطنية من قبيل وسيط المملكة ومركز العمل الحكومي، كما يؤكد الواقع الملموس وتعكسه قراءات

هاذ المشاكل التي تيقعو في التمثيليات الآن التي كايينة في المدن، وتعطي واحد العمل أكثر التي غادي يسهل هاذ المساطر، وما تكونش هناك واحد خلاف ما بين كل مدينة ومدينة، غيكون داكشي موحد على حسب المغرب وعلى حسب الجهات، المسطرة موحدة، (les délais) غيكونوا موحدين وغيمكننا باش نديرو واحد المقاربة ومقارنة ما بين جميع الوكالات التي غيخليونا باش نزيدو فالجودة الدالعمل التي تنقومو به.

شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم،

هل لديكم إضافة في إطار 10 ثواني، السيد رئيس الفريق.

شكرًا السيد الرئيس المحترم.

السؤال السادس، موضوعه "حصيلة برنامج الدعم المباشر للسكن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم،

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرًا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

عن الحصيلة المرحلية لبرنامج الدعم المباشر للسكن، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

كنشكركم على السؤال ديالكم، وكذلك كنشكر المستشارين التي حضرو ودافعوا على الدعم المباشر للسكن وكنشكرهم من هاذ المنصة.

بالنسبة لدعم السكن، هاذ البرنامج هو ناجح جداً، التي جا تحت توجهات صاحب الجلالة الله ينصرو، والتي بدا الانطلاقة ديالو في 2024 وغيصالي في 2028، تيعطيو واحد الدعم مباشر مالي لتسهيل والولوج إلى التملك، وتيولي الإختيار عند التي باغي يسكن هو التي يمشي يقلب على المحل فين باغي يسكن، والجهة التي باغي يسكن فيها، ما يكونش واحد التكتل فيه غير السكن الاجتماعي، وهذا تيخلينا يكون واحد (mixité sociale).

معمقة في الأرقام المحققة.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، أن شروط الاستفادة المعتمدة وطبيعة السكن، أي الشقق التي يؤسس لها هذا البرنامج لا تمكن ساكنة المناطق القروية والجبلية وهوامش المدن من الولوج إلى هذا الحق المشروع لاعتبارات مرتبطة بوضعية العقار، كالعقار السلالي وواحد العدد ديال العقارات التي تكون ما عندها ش في مجمله وحجم الرصيد العقاري غير المحفظ.

إضافة إلى الإكراهات القانونية لرخص البناء والسكن وباقي وثائق التعمير وهزالة الاستثمارات القطاعية، حيث تتمركز حوالي 65% من الشركات العقارية في محور طنجة-الجديدة، وضمنها 38% في جهة الدار البيضاء وحولها.

اللي جا في الجواب ديا لكم، السيد الوزير، بأنه واحد العدد ديال الاستفادة التي استفدو هما جهة الدار البيضاء، فاس، وجهات أخرى.. كايين 3 دالأفراد من 1000 واحد اللي ما استفدوش.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، الخلاصة في قراءة الحصيلة هو ضعف نسبة المستفيدين من عرض السكن لأقل من 30 مليون سنتيم، أي بنسبة 37% مما يفيد محدودية هذا العرض، وقس ذلك على إكراهات التمويل البنكي، وظاهرة (noir) وتحدي جودة البناء وشفافية المعاملات العقارية وإعادة البرنامج على...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السؤال السابع موضوعه "جودة السكن الاجتماعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

أؤكد السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

شكرا السيدة المستشارة على تأكيد السؤال.

هي غير بالنسبة لهاذ المراقبة ديال هاذ السكن، تكلمنا عليه بصفة عامة بالنسبة للدعم المباشر، ولكن بالنسبة لاتفاقيات السكن الاجتماعي عندو خاصية، حيث كيكون هناك واحد دفتر تحملات اللي خص المنعش يحترمو، وبالتالي ملي كيسالي المنعش العمل دياالواخا يأخذ (permis)، رخصة السكن خصو ياخذ ذيك الشهادة المطابقة، كيحتاجها لا بالنسبة للضرائب ولا بالنسبة للاستفادة من هاذوك (les avances) اللي كيغطي.

وبالتالي، هذيك شهادة المطابقة كتدخل فيها المنظومة المحلية اللي كتراقب بأن راه هو استوفي جميع الشروط اللي كايين دفتر التحملات.

هاذ الشي المنظومة المحلية هي اللي كتكلف به، وخص كل واحد يقوم بالعمل دياالو، لا الوكالة الحضرية، لا الجماعة، لا الجهات المختصة، لا العمالة باش كيشوفو الجودة، هاذ الشي المراقبة اللي خصها تقوم بها، ولكن نزيدونتكلمو بأن هناك واحد الشروط اللي كانت في دفتر التحملات، لا بالنسبة (62 m²)، (mètre carré) بمعدل غرفتين، أو (79 m²) بالنسبة لثلاث غرف، هاذو كانو (exigé) باش يمكن تكون هناك واحد الوحدات اللي صالحة للسكن.

هنا تدارو بعض الدراسات اللي اعطاو بعض المعلومات بأن 68% من المساكن تم إنجازها في مواقع ذات جاذبية حضرية قريبة لوسائل النقل العمومي ومختلف مرافق الحياة اليومية.

وبالتالي، كنظنوا بأن العمل اللي تقام هو لبي بعض الحاجيات، ولكن ذاك الشي كان فيه بعض النواقص وذاك الشي علاش جينا بهاذ البرنامج الجديد فهاذ الحكومة هاذي، جينا بالدعم المباشر باش نعطيوا الاختيار للسكانة هي تمشي تشوف المحل اللي غيغيجها تاخذو، ما عجهاش تمشي لشي محل آخر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد كاتب الدولة على جوابكم وعلى إشارتكم بطبيعة الحال لدفتر التحملات وهو بيت القصيد، كما تعلمون السيد كاتب الدولة المحترم، السكن هو أحد الحقوق الأساسية الضامنة للعيش

الكريم كما يضمنه الدستور، وواقع الحال يؤكد ما جاء في جوابكم، السيد الوزير، فهناك عدد من الإشكالات.

اليوم في إطار دورنا التقييمي للسياسات العمومية، كنطرحو هاذ الإشكالات هاذي، غادي نلخصوها فواحد 3 و4 دالإشكالات.

أولا ضعف الجودة، رغم التضحيات المالية المقدمة من خلال الاقتراض طويل الأمد واستنزاف المدخرات المحدودة اللي تتوجد الأسر نفسها أمام سكن اللي تتقدمها الأسر تتوجد أمام سكن يفتقر لأبسط شروط الجودة أو العيش.

في الأول تيكون سكن زوين مقاد، ولكن تدوز واحد 3 شهور ولا 4 شهور تظهر التشققات، تظهر التسربات المائية، أكثر من ذلك حتى الخصوصية ما تتبقاش، الأصوات تتسمع، ما كاينش ذاك الفاصل الجداري، يعني واحد المجموعة.. زيد على واحد المجموعة ديال المشاكل اللي تتكون مرتبطة بالحي ككل أو بالعمارة ككل، قد لا تكون مسؤوليتكم السيد الوزير، ولكن هناك تضامن حكومي، هناك انتوما اللي تتشابوطيو هاذ القطاع، وبالتالي يجب التفكير كيفاش يتحل هاذ الإشكال.

الإشكال الثاني هو غياب المرافق العمومية والبنيات التحتية والفضاءات الترفيهية والخضراء، راه بعض المرات راه تلقاو (des quartiers)، اللي هوما (des dortoirs) ما فهم لا مدارس، لا سبيطارات، لا جراي، لا... وهذا إشكال في البنية المعمارية ديال هاذ الشي اللي تيتبني فهاذ المشاريع السكنية الجديدة.

كذلك، صعوبة تفعيل ضمانات، حماية المستهلكين بما فيها الضمان العشري وضعف المراقبة والزجر، هما اللي تحدثو عليه في الجواب ديالكم السيد الوزير، مقابلة تغليب بعض المنعشين العقاريين لمنطق الريح السريع على حساب الجودة.

السيد كاتب الدولة المحترم،

لا تزال هناك اختلالات، وذكرتها، بنوية تحول دون ديمقراطية الاستفادة من دعم السكن، حيث نسجل حسب بعض مهني التوثيق وبعض المصادر ارتفاعا في عدد طلبات الدعم المرفوضة واستمرارا في العجز السكني، إضافة إلى استفحال التفاوتات المجالية على مستوى العرض السكني وارتفاعه ببعض المدن التي تعيش فوضى عمرانية يغلب فيها منطق الريح على حساب المرافق الضرورية والفضاءات الترفيهية والمناطق الخضراء.

السيد كاتب الدولة المحترم،

الحق في السكن اللائق لا يمكن أن يتحقق فقط عبر منطق السوق، بل يحتاج إلى سياسة عمومية متوازنة تجعل البعد الاجتماعي في صلب الاختيارات العمرانية والسكنية، وترتبط بين الجودة والقدرة الشرائية والعدالة المجالية والاجتماعية.

ولذلك، نقترح في فريق الاتحاد المغربي للشغل:

- تشديد المراقبة التقنية والإدارية؛

- تفعيل الصارم للضمان العشري وتبسيط مساطر الإنصاف والتعويض؛

- مراجعة دفاتر التحملات مما يضمن جودة السكن وتحسين ظروف عيش الأسر؛

- ابتكار أشكال جديدة .. لاستفادة الفئات المستهدفة وكذلك الدعم في العالم القروي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الوقت، السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

تفضل السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيدة المستشارة.

هاذ السكن الاجتماعي راه سالا بعدا، واحنا ما كناش وراء هاذ الحكومة اللي جات ماشي هي اللي كانت وراءه وما كناش حتى قبل، احنا ما عندناش لاش نتهربو من المسؤولية، وهذاك الشي كان، احنا اللي خصنا نتفاهمو عليه كاملين.

هناك بعض المساطر في جميع القطاعات تدارو وكاين اللي مزيانة، تيبقى التنزيل ديالها، هذيك راه المسؤولية والمواطنة ديال كل واحد اللي في ذاك المنصب ديالو خصو يقوم بالعمل ديالو، إيلا كل واحد فينا قام بالعمل ديالو في جميع القطاعات واحترم المساطر ما نوصلوش لهاد الشي، وهادي راه عقلية اللي خصنا كاملين نحاربوها.

هاذي ما عندها علاقة لا بشكون اللي فالحكومة، لا شكون الحزب اللي تيسير، هذا مسؤولية ديالنا كاملة، خصنا يكون واحد الوعي وباركة ونوضو نخدمو ونديرو الثقة ونكونو شوية دالمعقول، راه هو اللي غيوصلنا، أما المساطرها موجودة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ونشكر السيد كاتب الدولة المحترم على مساهمته القيمة معنا.

ونرحب بالسيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني المكلفة بالصناعة التقليدية

مرحبا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

إذن الصناعة التقليدية هي واحد الواجهة الرئيسية وأساسية للترويج للحضارة المغربية، بالإضافة إلى المساهمة الفعالة لهاذ القطاع في إدماج الشباب وتوفير فرص الشغل وتعزيز التنمية المستدامة، سيدنا الله ينصرو في الرسالة السامية التي وجهها إلى الندوة الوطنية للصناعة الحرفية والمهن المنظمة سنة 2001، قال حفظه الله:

"بيد أن ما ننتظره من الصناعة الحرفية أن تكون رافعة قوية لإنعاش السياحة التي لا يستمد اليوم منتوجها قيمته والاقبال عليه من جمال المواقع الطبيعية، بقدر ما يستمد من المؤهلات الحضارية والثقافية التي يعد المنتج الحرفي الأصل في مقدمتها".

لذلك ومن هاذ المنطلق، عملت كتابة الدولة على استثمار حرف الصناعة التقليدية بما تعكسه من ثراء ثقافي وما تكتنزه من قصص عميقة عن الثقافة المغربية وتاريخها العريق، وما تحمله يعني من ذاكرة وقيم مشتركة، تفرض نفسها كرصيد ثقافي غير مادي، يعزز الهوية الجماعية.

من هاذ المنطق، تم القيام بمجموعة من الإجراءات:

أولا، حرصنا على المشاركة الدائمة والمتواصلة في الملتقيات والمعارض والمحافل الدولية، حيث شارك ما يناهز 250 صانع وصانعة خلال سنة 2024، في 10 معارض ببلدان مختلفة، خاصة ببعض الدول الإفريقية وفرنسا وإيطاليا، وخلال السنة الماضية 2025، شارك الصناع التقليديون المغاربة في أكثر من 10 معارض دولية، تم تنظيم معارض متزامنة مع الفعاليات الكبرى التي احتضنتها بلادنا، تم الانفتاح يعني مؤسسة "دار الصانع"، تلعب دور أساسي يعني في الحضور الدائم وكذلك الحضور فبعض المحافل، خاصة يعني لدى منظمة اليونسكو، التي تجمعنا بها واحد الشراكة أساسية.

واليوم كذلك، غرف الصناعة التقليدية مشكورة، تلعب دورا كبيرا في الترويج للصناعة التقليدية على المستوى الدولي، من خلال المشاركة ديالها والانفتاح ديالها على مجموعة من الأسواق وتنظيم يعني أسابيع وطنية للصناعة التقليدية في مجموعة من الدول، كان آخرها الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية الذي نظمته الغرفتين ديال الصناعة التقليدية ديال الدار البيضاء- سطات وديال مراكش- أسفي في دولة اليونان فأثينا، والتي شهدت يعني مجموعة من الأنشطة والتعريف بالتراث الوطني.

الصانع التقليدي حينما يحل بدولة معينة، فإنه يعرض الثقافة المغربية من ملابس، من أزياء، من حلي، من كذلك مطبخ مغربي، من

والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع السؤال الأول للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "مساهمة الصناعة التقليدية في الترويج للحضارة المغربية".
تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الإخوان والأخوات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ما مدى مساهمة الصناعة التقليدية في الترويج للحضارة المغربية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني موضوعه "مساهمة الصناعة التقليدية في الترويج للحضارة المغربية في الخارج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة حليمة مرسل:

السيد كاتب الدولة المحترم،

إذن بنفس صيغة السؤال، عن مساهمة الصناعة التقليدية في الترويج للحضارة المغربية في الخارج، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على السؤالين.

السيد لحسن السعدي، كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

شكرا على هاذ السؤال المهم.

أولا، تكلمتو على يعني مصطلح الحضارة المغربية، هذه حقيقة، هذه حضارة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة، عندكم 6 دقائق، إيلا بغيتو تجيول للمنصة.

أيضا ملي كنعرفو التركيز ديال العمل وديال النشاط الاقتصادي للصناعة التقليدية في بعض الجهات فقط، 5 جهات يفوق رقم المعاملات ديالها 60% في هذا القطاع.

فهناك جهة درعة-تافيلالت وجهة كلميم-واد نون مثلا التي لا تحظى، نتمنى أنه يكون تم الاهتمام بالصناعات التقليدية التي كشتغل فهاذ الجهات بالضبط، منها مثلا الصناعات (la base) ديال سعف النخيل والنقش على الخشب وصناعة الحلي، وهذا لا بد من إشراك هاذ الصناع التقليديين على المستوى الدولي لأنه هناك-كما قلت- إقبال كبير جدا على هذه المنتوجات المغربية وهي تشرفنا بصدق حينما دائما نشارك في المحافل الدولية، ويجب فتح أكبر فرص ممكنة لهؤلاء الصناع للمشاركة على المستوى الدولي رغم محدودية الإمكانيات التي قلتوا السيد الوزير.

وأیضا، لا بد من التنويه من قانون الصفقات الجديد الذي أُلزم أصحاب المشاريع خصوصا في القطاع العام بتبني واحد النسبة ديال 20% من المشاريع ديالها للصناعات التقليدية من زليج وخشب وخزف، إلى غير ذلك، وهذا مهم جدا للمساهمة في تركيز هذا القطاع الحيوي الذي هو-كما قلنا-مظهر من مظاهر الهوية المغربية، ونفتخر به ويجب العمل على إسناده والمشاركة ما أمكن على المستوى الدولي وتعبئة ما يكفي من الميزانيات، لذلك لأنه كنشوفو العدد ديال... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار المحترم.

أحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار للتعبير على جواب السيد كاتب الدولة.

المستشارة السيدة جلييلة مرسل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة،

أنا بدوري أؤمن تفاعلهم مع موضوع إشعاع الصناعة التقليدية المغربية بالخارج، باعتباره أيضا رافعة أساسية للدبلوماسية الثقافية للمملكة، ونؤكد على أن الصناعة التقليدية لم تعد فقط نشاطا اجتماعيا أو اقتصاديا، بل أصبحت وسيلة فعالة للتعريف بالهوية المغربية الأصيلة وتعزيز الحضور الحضاري للمغرب على الصعيد الدولي.

ولا يسعني إلا أن أشيد بالمجهودات المبذولة لتنظيم المشاركة المغربية في المعارض والتظاهرات الدولية لما لها من دور في إبراز غنى التراث المغربي وتنوعه الثقافي والحرفي.

وفي هذا الإطار-كما أشرت- السيد كاتب الدولة-أذكر بالنجاح الكبير

ثقافة مغربية، من فلكلور، يعني واحد الرصيد الذي كيبين الأصالة ديال الثقافة المغربية.

فالشكر الجزيل للغرف التي أصبحت كذلك تلعب هاذ الدور إلى جانب مؤسسة دار الصانع.

كيبقى الذي مهم هو المواكبة، هو التنوع ديال المشاركة ديال الصناع التقليديين، هو التوسيع ديال العدد، للأسف الشديد، الإمكانيات المتاحة لدى كتابة الدولة تبقى محدودة، وما كنستجوبش لجميع الطلبات، نتلقى طلبات المشاركة يعني على المستوى الدولي، نتلقى طلبات كثيرة من طرف السفارات، نتلقى طلبات من طرف دول صديقة وشقيقة، ونستجيب لما هو ممكن، حسب الإمكانيات يعني المتاحة.

ولكن اليوم، أعتقد بأنه كاين تصور واضح للانفتاح، وكاين تصور، والفريق سواء ديال كتابة الدولة ولا ديال الغرف، اكتسب اليوم يعني واحد التجربة فالتنظيم باش تكون دائما بلادنا في هاذ المشاركات كتكون كتشرف يعني بلاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

فقطاع الصناعة التقليدية قطاع مهم في الاقتصاد الوطني ويلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي ببلادنا، وكما نعلم هذا مظهر من مظاهر ديال الحضارة المغربية والهوية المغربية في الصناعة التقليدية عبر قرون عديدة، تراكم أجيال العمل الدؤوب الذي كان تيداري في جميع أصناف الصناعة التقليدية، وحين نعلم أن هاذ القطاع يساهم بقدر مهم جدا ما يفوق 147 مليار درهم، فالكثير منا لا يعلم بحجم هاذ الاقتصاد المهم جدا، منو الصناعة التقليدية الإنتاجية الفنية والصناعة التقليدية الخدمائية.

وهذا-كما قلت-مظهر من مظاهر الحضارة والهوية المغربية، ونلاحظ مدى الإقبال على المنتوجات المغربية في الخارج في الأسواق الدولية، وبكل صدق يعني يجب أن نثمن هاذ العمل الذي كتنقوم به الإدارة ديالكم، وأيضا أن نواكب ونشرك أكبر عدد ممكن من الصناع التقليديين، وخصوصا مظهر من مظاهر المغرب بسرعتين، هاذي مرة أخرى، السيد الوزير، ربما فرصة باش نهضرو على المغرب بسرعتين،

لأنه نتعرف الأهمية ديال أنه تفتح المجال أمام الصناعات التقليدية ديال الجهات، الجهات يعني ديال المغرب العميق، خاصة أقاليمنا الجنوبية والجهة يعني ديال كلميم- واد نون، درعة- تافيلالت هاذ الجهات اللي خص نعززو فيها هاذ الحضور، والحمد لله اليوم كايين واحد التنوع وكايين واحد الإقبال، وكان هنا أعداد تزداد يعني سنة بعد سنة.

نقدر نقول لكم بأنه أكثر من 50% ديال الزيادة ديال عدد المشاركين على المستوى الدولي بفضل الانخراط اليوم ديال الغرف، وهاذ المشاركة ديال الغرف، وهاذ المشاركة الدولية ما شي ترف وما شي مضیعة للمال العام، هذا حق من الحقوق ديال هاذ الصناعات التقليدية يخرجو ويروجو ويبيعو، ويبيعو كذلك ويروجو للثقافة والحضارة ديال بلادنا، راه ملي تنمشيو وتنسمعو الناس تيكناشفو المغرب من خلال الصناعة التقليدية، تلك الآراء، تلك التصورات، تلك التغيير ديال بعض العقلیات لا تقدر بثمن، ومهما استثمرنا فهاذ المجال ما غاديش يكون ضایع إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد كاتب الدولة.

السؤال الآتي الثالث موضوعه "تقدم تأسيس الهيئات الحرفية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

عن تقدم تأسيس الهيئات الحرفية، نسألكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيدة المستشارة لالة فاطمة، شكرا لك على هاذ السؤال المهم.

أنا جيت عندكم في البداية ديال هاذ التجربة ديال كتابة الدولة، وكان عندنا آنذاك رغبة وكان عندكم واحد الطلب ملح ديال تفعيل القانون 50.17، وكنا آنذاك انطلقنا، اخذت التزام داخل هاذ القبة المحترمة ديال أنه نفعلو واحدة من الأساسيات ديال هاذ القانون 50.17

الذي حققته التظاهرة الأخيرة للأسبوع الوطني للصناعة التقليدية بالعاصمة اليونانية أثينا اللي نظمتمو غرقتي الصناعة التقليدية لجهة الدار البيضاء- سطوات وجهة مراكش- آسفي واللي شكل مناسبة متميزة للتعريف بالمووروث الحضاري المغربي لدى الجمهور اليوناني.

وما يخفاش علينا أن اليونان حضارة ألفية، مهد الحضارة، والحمد لله، احنا مللي مشينا لليونان كانت مناسبة وفرصة أننا أظهرنا وحسينا أن حتى احنا الحضارة المغربية ديانا حتى هي تتشترك مع الحضارة اليونانية في نفس العراقة ديالها، عراقة الموروث وعراقة الثقافة والتقاليد.

وهاذ التظاهرة عرفت واحد الإقبال كبير على أروقة المعرض بأثينا، وكان واحد الاهتمام إعلامي وثقافي كبير جدا بالصناعة التقليدية المغربية، وكانت الحرف المغربية متواجدة من زليج وخزف ونسيج وصناعة الجلد والقفطان المغربي، لقت واحد الاستحسان واسع جدا وأبرزت مهارة الصانع التقليدي المغربي وإبداعه المتجذر في التاريخ.

ونشيد أيضا بالمبادرة الرمزية المتمثلة في إهداء نافورة من الزليج المغربي الأصيل لبلدية "كيفيسيا" باليونان، باعتبارها تجسيدا قويا لعمق العلاقات الثقافية بين المغرب واليونان، ورسالة حضارية تعكس جمال الفن المغربي العريق.

كما نؤكد على أن هذا الإهداء الثقافي يكرس حضور الصناعة المغربية في الفضاءات العمومية الدولية، ويجعل من الزليج المغربي سفيرا حقيقيا للحضارة المغربية بالخارج.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيبين في بضع ثواني.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا جزيلا السيدة المستشارة.

السيدة الرئيسة والسيد المستشار المحترم،

طبعنا حرصنا في الطريقة الجديدة لتدبير هاذ المعارض على الشفافية، على أنه يتطلق واحد الطلب ديال المشاركة إلكترونيا ويدفعو ليه الناس الصناعات وفق واحد المجموعة من المعايير، أنه يكون مسجل في السجل الوطني وأنه يكون عندو واحد المنتج ذو جودة معينة وأنه نحرصو دائما، وهذا الحمد لله عكستو المعارض كلها اللي نظمنا خارج أرض الوطن، أنه يكون واحد التنوع جغرافي.

وهي الهيئات الحرفية.

والحمد لله بفضل الانخراط الإيجابي للسيدة والسادة رؤساء الغرف، اليوم تنظم القطاع، القطاع كان فيه صعوبات 172 حرفة، كل حرفة عندها خصوصياتها، عندها مشاكلها، عندها تطلعاتها، وعندها تصورها للاشتغال، هاذ 172 ما يمكنش تنظم ما يمكنش نقيسوها ببرامج واضحة وعندها (l'impact)، عندها الوقع إيلا ما كانش التنظيم حقيقي للقطاع، ويكونو ممثلين مهنيين ديال كل حرفة، تم الاشتغال مع السادة رؤساء الغرف السيدة والسادة ودرا برنامج ومشينا لجميع الجهات 12 جهة، انخرطت في هاذ البرنامج ديال تأسيس الهيئات الحرفية وهاذ الهيئات أناط بها القانون مجموعة من الاختصاصات.

أولا، الرئيس ديال الهيئة الإقليمية هو لامين دالحرفة، وهاذ لامين دالحرفة اللي كان اندثر اليوم رجع وعندوهذاك الصلاحيات ديال الوساطة ديال يفك المشاكل، ديال يدير واحد التصور للمعالجة ديال مجموعة من الإشكاليات.

اليوم، الحمد لله، من صفر هيئة اللي انطلقنا خلال نهاية سنة 24، واليوم الحمد لله استطعنا نوصلو تقريبا لـ 272 هيئة حرفية، فيها 8 هيئات جهوية، وتتصدر هاذ الشيء إلى حدود 21 ماي 2026، اليوم غنكونو فأكثر، لأن باقي تيتأسسو هاذ الهيئات، كل نهار تيتأسسو 5، 3، 4 على مستوى جميع الجهات، تتصدر شعبة الحلاقة والتجميل قائمة الهيئات المحدثة بـ 38 هيئة، تليها شعبة الملابس والإكسسوارات والمنتجات النسيجية بـ 35 هيئة، ثم شعبة إصلاح وسائل النقل الفردية والجماعية بـ 30 هيئة.

وتجدر الإشارة إلى الانتساب لهاد الهيئات لن يهم سوى الصناع التقليديين المسجلين في (les RNA⁴)، في السجل الوطني، هاذ الشيء باش نحفزو الناس أنهم يتسجلو وتكون عندهم الحماية الاجتماعية ونعالجو الإشكاليات المتعلقة بـ (l'AMO⁵) وبـ (la couverture sociale)، يعني بالتغطية الصحية وبالحماية الاجتماعية.

فالحمد لله هاذ الورش، السيدة المستشارة، السيدات والسادة المستشارين، راه احنا الحمد لله ناجحين فيه وغادين فيه بواحد الخطط ثابتة بفضل الانخراط ديال الغرف المهنية والهيئات يعني ممثلين ديال كتابة الدولة.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد كاتب الدولة المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون والسيدات المستشارات المحترمت،

السيد الوزير المحترم،

استمعنا بإمعان وإلى جوابكم القيم، وعندنا قناعة بأنكم يعني وتنحيزكم أولا على التملك دياكم لهاد القطاع، وعندنا قناعة بأنكم تمكنتم بالفعل من تنزيل استراتيجية وطنية فعالة لتطوير وتنمية قطاع الصناعة التقليدية، مما جعل هاذ القطاع اليوم يعني أكثر هيكلية وتنافسية، وهذا يحسب للحكومة وكي تحسب لكم، لا سيما وأننا اليوم على مشارف نهاية هاذ الولاية الحكومية المشرفة.

هاذ الأفق البناء تعزز—كما جاء في كلامكم—بتنزيلكم المحكم للقانون 50.17 المتعلق بممارسة أنشطة الصناعة التقليدية والتي نعتبروه دعامة أساسية في مسار تنظيم القطاع الحرفي ببلادنا وتعزيز مكانته داخل المنظومة الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

احنا على يقين تام بأن هاذ الهيئات الحرفية اللي لقت واحد الاستحسان كبير من طرف الصناع التقليديين، وكمثل اليوم بالنسبة لكم قوة اقتراحية مع السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية لاقتراح المبادرات والمشاريع، وبما يحفظ هاذ القطاع ويحفظ المصالح ديال العاملين فيه.

إذن هاذ الشيء هذا يجعل هاذ الهيئة تتلعب أدوارا محورية في تأطير الحرفيين، الدفاع عن مصالحهم المهنية، مما يجعلنا نعيش اليوم على وقع دينامية غير مسبوقة في عملية التأطير وتنظيم الحرفيات والحرفيين المغاربة داخل هاذ المؤسسات المهنية.

هاذ المؤشرات تتدفعنا لمطالبتكم، السيد الوزير، بـ:

- تعزيز هاذ المسار الإيجابي خلال توحيد الجهود؛

- تحسين شروط الاشتغال والتكوين والتسويق؛

- وكذلك توفير المزيد من الدعم المؤسسي والقانوني لهذه الهيئات حتى تتمكن من أداء جميع أدوارها المنوطة بها، لأنها تروم الحفاظ واثمين هاذ الموروث الحضاري الأصيل، وكذلك الذي يدل على تاريخنا المشرق وإسهامنا الوزان في الحضارة الإنسانية جمعاء.

ناهيك، كما أقول ناهيك، عن الإسهام ديال هاذ القطاع الكبير اليوم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، اللي بدليل أنه كيساهم بتشغيل 2.7 مليون مغربي، أي ما يعادل 22% من مجموع الساكنة النشيطة، كيساهم بحوالي 7% من الناتج الداخلي الخام، وحوالي 7.6% من الصادرات الوطنية، واليوم وصلات الصادرات ديال هاذ القطاع إلى حدود 2025، 1.230 مليار درهم.

⁴ Régistre National de l'Artisanat.

⁵ Assurance Maladie Obligatoire.

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على السؤالين.
يمكن لكم تفضلوا للمنصة.

السيد كاتب الدولة لدى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين الأفاضل،

أولا، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو رافد من روافد التنمية، يساهم بشكل ملموس في خلق فرص الشغل والإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء من خلال التعاونيات.

الزخم الذي عرفه هذا القطاع وهذا المجال دبال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال هاذ الولاية الحكومية هو زخم كبير.

أولا لقناعة الحكومة بأن بناء تعزيز ركائز الدولة الاجتماعي، ما يمكن يكون إلا بالاهتمام بواحد الفئة واسعة، واحد الشريحة واسعة من المواطنين والمواطنات المغاربة التي كيشغلوا في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نتحدثو يعني على واحد الرصيد الذي كوناتو بلادنا وهو تقريبا 65.000 تعاونية تضم في عضويتها ما يقارب 800.000 متعاونة ومتعاون من بينهم 272.000 امرأة و18.000 شاب وشابة.

هاذ القطاع، السيد المستشار المحترم، السيدات والسادة المستشارين، خلق 24.558 منصب شغل خلال سنة 2025، من خلال البرامج التي تم القيام بها، وهاذ الأهمية دبال هاذ القطاع التي محتاج هيكلية حقيقية من خلال إخراج القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كان هو المحور دبال المناظرة الوطنية التي تنظمت السنة الماضية بابن جريروالي تخصصت لهدفين أساسيين:

أولا، تعميق التشاور مع مختلف الفاعلين، أزيد من 1200 مشاركة ومشارك التي معنيين بهاذ الموضوع باش نشوفو أشنوهي الرؤية دبالهم للقانون الإطار.

النقطة الثانية، التي كنا طرحنا في بن جريروالي تحيين الاستراتيجية، منذ السنة الماضية إلى غاية الأسبوع الوطني التي نظمناه هاذ السنة كان اشتغال مكثف والتي توج بإخراج هاذ النقطتين إلى حيز الوجود:

أولا، خرجنا مشروع قانون الإطار، وتم الوضع دبالو في مسطرة المصادقة، وتنشر فالموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة، وتم التلقي دبال التعليقات دبال المواطنين والمواطنات، وحيننا الاستراتيجية، الأسبوع الوطني التي تنظم تحت الرعاية دبال سيدنا الله ينصرو، خصص للتعريف بالمضامين دبال هاذ المشروع دبالقانون الإطار، والتي فيه مستويين أساسيين:

إذن اليوم، السيد الوزير، احنا هاذي مناسبة كنحييكم فيها مرة أخرى على روح المسؤولية التي كتحلاو بها في تدبير هذا القطاع، ونجاحكم في تطويره بما ينسجم مع الرهانات التنموية لبلادنا على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ونحن اليوم، كلنا أمل وثقة بأنكم ستواصلون الاشتغال بهذا النفس الإيجابي، فيما تبقى من هاذ الولاية الحكومية على الأقل حتى تتمكنو من ترسيخ جميع المكتسبات التي تحققت للصناعة التقليدية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على احترام الوقت.

السؤالين المواليين حول "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع نفس الفريق، فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "حصيلة الأسبوع الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد الوزير.

بالمناسبة دبال طرح هاذ السؤال المتعلق بحصيلة الأسبوع الوطني المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هو لا بد أن نهنتكم على النجاح هذا الأسبوع، وبالمناسبة نود معرفة الحصيلة دبال هاذ القطاع إن صح الحديث عنه في القطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الموالي موضوعه "النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

نفس السؤال السيد الرئيس.

ديالو بهاد القطاع وبهنا الأسبوع الوطني اللي كان تحت الرعاية ديال سيدنا.

وكذلك أنه تم تعبئة مختلف القطاعات الحكومية اللي حضرات والي تكلمت بأنه اليوم غادي نمشيو جميع نحو التقائية حقيقية داخل هاذ القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة، أعطي الكلمة لأحد أعضاء الفريق المحترم، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التفاعل.

ونعاود نهنئكم على هاذ المجهود وعلى هاذ الدينامية اللي تخلقات على صعيد هاذ الموضوع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اللي كان ينظر إليه فواحد الوقت على أنه غير من باب الترف في التعاطي معه، ولكن بحسب المعطيات على الأرض وهاذا الإحصائيات اللي موجودة، ففعلا على أنه نحن أمام فرصة ومدخل كبير لتحقيق التنمية، العدد ديال 63.000 تعاونية و800.000 مستفيد، أعتقد على أنه رقم دال ويجب الانتباه إليه.

حاولنا نرجعو لبعض الإحصائيات، أنا كنت فالواقع واحد التجربة مقارنة، يعني اندهشت لواحد الرقم على أنه يمثل فبعض الدول 10% من الناتج الداخلي الخام، ولكن ملي دقت المعطيات عندنا احنا، يعني تقريبا احنا واصلين 13%، وكنظن على أنه هاذ الرقم هذا كيزيد يعني يعزز هاذ الدينامية اللي اشتغلتو عليها فهنا المدة هادي، وأنا معكم.

أنا معكم فالتوجه ديال التفعيل، ولا التسريع بإخراج المشروع القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لأننا نعتبره مدخلا أساسيا لهيكل القطاع، لموضوع الحكامة، لتأطير الدعم ومأسسته، وبالتالي غادي تولى عندنا مقومات ديال أننا نتكلمو ففعلا على واحد القطاع مهم، من شأنه أن نحدث مناصب الشغل، يكون مدر للدخل، لاسيما الفئات يعني الهشة فالمجتمع، الفئات ديال النساء والفئات ديال الشباب.

وبالتالي راه ما يمكن لنا إلا أننا نشجعكم وأنا نحثكم على التسريع، ماشي التعجيل ولكن التسريع بهنا الوتيرة ديال يعني إخراج مشروع قانون الإطار المتعلق بهنا الموضوع ديال الاقتصاد الاجتماعي، لأنه هو المدخل الأساس اللي ممكن تنبثق عنه كل يعني التفرعات اللي ذكرتو، ونتكلمو على مكون وقوة يعني صاعدة ضمن الاقتصاد الوطني.

المستوى ديال الهيكلية والحكامة، وأنه نتحدثو كاملين على أن هاذ الموضوع خصو التقائية، كولشي تيعاون التعاونيات، مجموعة من القطاعات ما بقاش عندنا مشكل حقيقي ديال الدعم، كايين عندنا مشكل ديال الاستهداف، كايين المشكل ديال الوقع ديال هاذ الدعم، ديال التتبع، ديال التنظيم ديالو، ديال الولوج ليه المتكافئ لمختلف الفاعلين فهنا القطاع، هاذ الشئ علاش اقترحنا لجنة وطنية ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، و(ODCO⁶)، مكتب تنمية التعاون يتحول يكون وكالة وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والأرقام والمؤشرات تعطى لنا واحد المؤسسة اللي هي المرصد الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

هاذو كلهم مكونات اللي كايينين داخل مشروع القانون الإطار والي غادي يعطينا هاذ الرؤية وهاذا الاستهداف والنهوض الحقيقي بهنا القطاع.

المسألة الأخرى، هوما الإشراف ديال الجهات اللي أناط بها القانون التنظيمي للجهات، الاختصاص الذاتي ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال إحداث الأقطاب الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعلامات ديال التميز، هاذو كلهم جنبناهم.

اليوم كذلك عرضنا داخل الأسبوع الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الرؤية الاستراتيجية إلى غاية سنة 2030 بالأرقام، بالمؤشرات، بعدد فرص الشغل اللي غادي تكون، وأعطينا كذلك خلال هاذ الأسبوع الوطني يعني احتفينا بالفاعلين في القطاع واعطينا الانطلاقة لبرنامج تحفيز "نسوة" اللي غادي يحدث لنا أزيد من 5000 منصب شغل من هنا لسنة 2028، بإذن الله تعالى.

كذلك أحطنا وأعطينا دفعة كبيرة لبرنامج "مؤازرة" اللي فيه دعم مالي موجه للجمعيات والتعاونيات اللي تشتغل في القطاع، لاقتناء المادة الأولية وتجهيزات العمل، والي استطعنا إلى غاية.. في الخمسة ديال النسخ أزيد 595 مشروع، مع تخصيص 46% فيه للمشاريع النسوية.

كذلك نظمنا النسخة ديال "المعاونة"، واليوم مقبلين على "الجيل المتضامن"، وهاذو كلهم برامج، طلقنا كذلك برنامج جديد اللي هو "نشأة" لتحفيز الشباب على إحداث وإنشاء تعاونيات، لما تتيحه من إمكانيات ديال الاشتغال، وكذلك قدمنا يعني الحصيلة ديال برنامج مرافقة، اللي تيرافق، اللي الغاية منو هو المرافقة ديال التعاونيات حديثة النشأة، لأن نتعرفو بأن هاذيك السنة الأولى، وذيك السنتين الأولين اللي خص التعاونيات تلقى بجنبها اللي يوقف معها باش تعيش.

إذن هاذو مجموعة من النقاط ديال الحصيلة ديال هاذ الأسبوع الوطني، والي أعطى دينامية واعطى دفعة كبيرة للقطاع وثقة للتعاونيات اللي شافو بأنه سيدنا الله ينصرو أحاط العناية السامية

⁶ Office du Développement de la Coopération.

ونعتبر أن مواصلة تتبع تنفيذ البرامج والمخططات المعتمدة ورصد أثرها على الفئات المستهدفة، من شأنه أن يوفر مؤشرات إضافية حول مستوى تقدم هذا الورش ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف المجالات الترابية.

ورغم الدينامية التي يشهدها هذا القطاع على المستويين الوطني والمحلي فإن النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يظل ورشا مفتوحا يتطلب استمرار التعبئة وتكامل الجهود بين مختلف المتدخلين، بما يعزز مكانة هذا القطاع ويرسخ مساهمته في تحقيق التنمية المحلية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي ويضمن حضوره الفاعل ضمن مختلف السياسات العمومية ذات الصلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على احترام الوقت.

السؤال الآتي السادس موضوعه "الحوار القطاعي داخل الوزارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الوزير،

عن الحوار القطاعي داخل وزارتكم، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على هذا السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين الأفاضل،

تعتبر النقابات، بالنسبة لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، شريكا ووسيطا أساسيا في عملية الحوار الاجتماعي الذي يعد آلية أساسية لتطوير التعاون بين الإدارة والنقابات ووسيلة لتعزيز الديمقراطية التشاركية وتحقيق السلم الاجتماعي، من خلال تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للموظفات والموظفين بالقطاع، وتعزيز الحرية النقابية.

تبعاً لذلك، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى مؤسسة الحوار الاجتماعي وإعمال المقترحات الدستورية والمواثيق الدولية التي

فنتمنوا لكم التوفيق إن شاء الله فهذه المهمة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سلمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

لا يخفى عليكم السيد كاتب الدولة، الدور المحوري الذي كيلعبو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باعتباره أحد المكونات الأساسية للنسيج الاقتصادي الوطني، بالنظر إلى ما يضطلع به من أدوار في تعزيز المبادرات الجماعية ودعم الأنشطة المدرة للدخل والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية بمختلف جهات المملكة.

كما يشكل هاذ القطاع فضاء مهم لتثمين المؤهلات والموارد المحلية، وتشجيع روح المبادرة لدى مختلف الفاعلين، ويكتسي النهوض بهذا القطاع أهمية خاصة، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، لما يوفره من إمكانيات لدعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الدينامية التنموية على المستوى الترابي.

كما أن تطوير منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يظل رهينا بمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز حكمتها وتوسيع اشتغالها وتمكين مختلف مكوناتها من الاضطلاع بالأدوار المنتظرة منها في مجال التنمية.

كما أن الحديث عن النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يطرح أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز حضور هذا القطاع ضمن السياسات التنموية الترابية، بما يضمن مساهمة أكبر للتعاونيات والمقاولات الاجتماعية في خلق فرص الشغل وتحسين الدخل، وتثمين المؤهلات المحلية.

وفي هذا الإطار، يظل التنسيق بين مختلف المتدخلين والمؤسسات المعنية، عاملا أساسيا لضمان التقائية البرامج وتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

ومن جهة أخرى، فإن مختلف المبادرات التي تمت الإشارة إليها، تبرز أهمية مواصلة العمل على تقريب آلية الدعم والمواكبة من الفاعلين وتعزيز قدراتهم على مواجهة التحديات المرتبطة بالتدبير والإنتاج والتسويق، بما يساهم في تطوير أدائهم وضمان استمرارية مشاريعهم.

كما يظل توسيع فرص الولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية من بين المحاور التي تستدعي مزيدا من الاهتمام، بالنظر إلى دورها في تحسين تنافسية منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيز إشعاعها.

- إعطاء الأولوية للمعالجة ديال الأجور ديالهم على المستوى المركزي؛

- العمل على وضع مجموعة من الأنظمة التكميلية، سواء ديال التقاعد وكذلك للتأمين الصحي للموارد البشرية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم المقنع والحاسم والواضح، والذي يزيل كل الشكوك.

ثم كذلك شكرا على عطائكم المستمر وجهودكم المبذولة في هذا القطاع.

غايتنا في طرح هذا السؤال ليس هو الخوض في تفاصيل المطالب التي ترفعها الشغيلة العاملة بالقطاع بقدر ما نريد أن نتيح لكم، السيد الوزير، فرصة تنويرها من خلال جوابكم بمستجدات الحوار القطاعي، وفي نفس الوقت التأكيد في تعقيبنا على المبادئ التي ينبغي أن توطر الحوار الاجتماعي أو الحوار القطاعي ليكون حوارا ناجحا ومثمرا، ولعلكم أكدتم في جوابكم السيد الوزير ولو ضمينا على أهمها.

أول هذه المبادئ الإيمان بأن الإشكالات المطروحة لا يمكن أن تعالج إلا عبر الحوار الهادئ والبناء القائم على الثقة المتبادلة بين الإدارة والشركاء النقابيين، والمبدأ المتعلق كذلك بالمأسسة التي حرصت الحكومة خلال هذه الولاية على ترسيخها في الحوار المركزي، وكذلك على المستوى الحوارات القطاعية من خلال الحرص على عقد لقاءات دورية ومنتظمة مع النقابات الأكثر تمثيلية، ثم المبدأ المتعلق بخلق آليات لتتبع تنزيل الاتفاقات المبرمة مع التقييم المستمر لتجاوز صعوبات التنفيذ.

وقد تابعنا اللقاءات التي عقدتها الوزارة، وقد ترأستوها شخصيا مع المنظمات النقابية الأكثر تمثيلية، فلمسنا بكل صدق أنها جسدت بالفعل التزاما بهذه المبادئ، وأبرزت اقتناعكم بأن الرأسمال البشري هو ركيزة لكل إصلاح، وأن الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية والمادية للعاملين بالقطاع كفيل بتحسين أداؤهم والرفع من فعالية مشاركتهم في النهوض بالقطاع، على اعتبار الهيئات النقابية شريك أساسي في إنجاح التحول الهيكلي الذي تعرفه كل القطاعات التي تشرف عليها الوزارة، وبالأخص إنجاح الأوراش الكبرى التي يعرفها قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كما أكدتم على ذلك خلال هذه الجلسة، ولعل الارتياح الذي عبرت

صاदقت عليها المملكة المغربية في هذا الشأن، وتفعيلا لمنشور السيد رئيس الحكومة، تسهر كتابة الدولة على التواصل بشكل دائم ومستمر مع النقابات الممثلة في القطاع وقصد وضع أسس حوار اجتماعي جاد ومنتظم، بما يخدم مصالح الموظفين والموظفين ويساهم في الرفع من مردودية العمل الإداري وتحسين شروط العمل.

وتفعيلا لمخرجات هاذ اللقاءات تم القيام بما يلي:

أولا، بالنسبة لموظفي الوزارة:

- ضمان انتظام الحوار الاجتماعي القطاعي؛

- إحداث لجان تقنية مشتركة لتتبع مخرجات الحوار، الأولى على مستوى الكتابة العامة للإشراف العام ومناقشة القضايا المطروحة، والثانية خاصة بتتبع ومواكبة ورش وإصلاح منظومة التكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية؛

- توجيه كتاب خاص إلى جميع المصالح المركزية والترابية من أجل وضع أسس حوار اجتماعي جاد ومنتظم واحترام ضوابطه وتنزيل مخرجاته؛

- منح جميع التسهيلات الإدارية اللازمة والممكنة قانونا لأعضاء المكاتب النقابية؛

- الرفع من عدد موظفي القطاع من خلال توظيف أزيد من 134 موظف جديد؛

- الرفع من الغلاف المالي المخصص لتعويضات الموظفين والموظفين بما يناهز 30%؛

- الرفع من الغلاف المالي المخصص للأعمال الاجتماعية بنسبة 54%؛

- تحديث حظيرة السيارات؛

- توفير المعدات واللوازم الضرورية للعمل مركزيا وجهويا حسب الحاجيات المعبر عنها وحسب الإمكانيات المتاحة؛

- تجهيز مجموعة من المرافق التي كانت محل طلبات، خاصة ما يتعلق بالمقاصف والإحداث ديال المكاتب ديال التمريض؛

- الإعلان عن فتح باب الترشح لجميع تقريبا المناصب المسؤولية التي كانت شاغرة.

بالنسبة لمستخدمي الغرف، غادي نجو لها، التي كان كذلك فيها حوار كبير مع المستخدمين ديال الغرف ديال الصناعة التقليدية، وكان فيها واحد الانتصار لمجموعة من المطالب ديالهم:

- تجويد التدبير الإداري؛

- كذلك الإشراك ديالهم في مختلف القوانين التي يتم الإعداد لها؛

ملي تيكون شي عائق عند الرئيس ولا تيكون لا قدر الله يعني شي وفاة ولا تيكون شي مشكل قانوني ديال عزل ولا هذا، تتوقع أزمة حقيقية داخل الغرف، وأنا عشت هاذ التجربة وشفتها.

ولذلك كان اللقاء ديانا مع النقابات مشكورة لممثلي الغرف ومع السيدة والسادة الرؤساء، اتفقنا جميعا على أنه غادي نستاجبو وغادي نوقعوا اتفاقية اللي اعتبرت من طرف الجميع أنذاك بأنها تاريخية واللي غتمكن المستخدمين ديال الغرف أنهم يتخلصو في الخزينة العامة للمملكة، وتكون عندهم مركزية هاذ الأجور، وكان عندهم، يعني هاذ المطلب كان عندهم مطلب رئيسي وأساسي واللي عالج مجموعة من الإشكاليات وفتح آفاق، أنه اليوم يقدر يشد (Credit) وأنه تكون عندو واحد الوضعية مهنية أفضل.

إذن هذا واحد المطلب من المطالب الأساسية اللي تم الاشتغال عليه، واللي اليوم راه دخل ولله الحمد حيز التنفيذ واللي خفف على الرؤساء، وكذلك أنه انتصر للنقابات اللي كانت دافعات على هذا المطلب بشكل رئيسي، والشكر الجزيل لمصالح وزارة الاقتصاد والمالية وجامعة الغرف والغرف على توقيع هاذ الاتفاقية.

كاين كذلك مجموعة من المطالب المتعلقة بالوضعية ديال الجهاز الإداري اللي كيلعب معكم دور كبير، كيعاونكم السادة رؤساء الغرف في التفعيل ديال هاذ البرامج اللي توقعت في إطار عقود الشراكة مع كتابة الدولة، ولكن الاستجابة لهاذ المطالب ما يمكن تكون إلا عن طريق معالجة القانون والنظام الأساسي ديال الغرف، واللي اشغلنا عليه جميعا واللي هو اليوم جاهز، واللي تم الإشراف ديال ممثلي النقابات ديال المستخدمين ديال الغرف في الإعداد لهاذ المشروع ديال القانون واللي تم فيه تقوية الجهاز الإداري، وكنشغلو اليوم كذلك معهم، باقي النقاش مفتوح من أجل العمل على وضع نظام ديال التقاعد التكميلي للموارد البشرية، وكذلك وضع نظام تكميلي للتأمين الصحي للموارد البشرية.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد كاتب الدولة المحترم.

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير شكرا على هاذ التوضيحات.

أولا بدوري قبل ما نعقب على الجواب دياكم، غنبي نشكركم على الدعم اللي خصيتو به الغرفتين ديال الدار البيضاء-سطات، ومراكش-آسفي في إطار الأسبوع الثقافي بأثينا وهاذ الأسبوع اللي عرف

عنه مختلف النقابات بخصوص منهجية الاشتغال المشترك مع الوزارة لمعالجة كافة الملفات المطروحة يبرز نجاحكم في تدبير هذا الحوار.

وندعوكم، السيد الوزير، ونحن على مشارف نهاية هذه الولاية الحكومية، إلى التسريع بتنفيذ ما تبقى من النقاط المتفق عليها، سواء المرتبطة بتحسين الظروف المهنية والاجتماعية للموظفين والمستخدمين التابعين للقطاع، أو دعم منظومة العمل الاجتماعية وتطوير نظام التكوين المستمر، لتركوا بذلك بصمة إيجابية تشهد على حسن تدبيركم لهذا الملف.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم على احترام الوقت.

السؤال الآني السابع موضوعه "وضعية موظفي غرف الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول وضعية موظفي غرف الصناعة التقليدية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم، السي حسن شمس، أنتم بحكم كونكم رئيس لغرفة جهوية بحجم مراكش-آسفي، ومعنا كذلك السيدة الرئيسة جلييلة مرسل رئيسة الغرفة ديال الصناعة التقليدية بالدار البيضاء-سطات، أنتوما الإثنين أعلم مني سابقا بكيفاش كنتو تتعاونوا فواحد المهمة أساسية، هو كل نهاية شهر كيخصك تسني هذوك مانضات ديال واحد الكم يعني هائل، وملي تيكون عندك شي عائق يعني كانوا المستخدمين ديال الغرف يتخلصو بـ (signature) كل رأس شهر،

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، لا بد من التأكيد -وكما قلتو- السيد المستشار وكتعرفو جميع بأنه هاذ الموظفين ديال القطاع، هاذ يعني اليوم الظروف اللي تيشغلو فيها ظروف يعني أحيانا تتكون صعبة، لأنهم في التصاق يومي مع الصناع التقليديين، يعني في (terrain)، في الميدان، ماشي النوعية دالموظفين اللي كي جلسو في المكاتب ديالهم وهذا، تيتنقلو وتيشغلو وهما قلة قليلة.

راه اليوم داخل القطاع بهاذ القطاع اللي كيدبر 2.7 مليون مغربي ومغربي راه تنشتغلو بـ 800 موظف، والغرف كذلك يعني الحجم ديال الموظفين راه قليل وتيستحقو أكثر، وهاذ الشي اللي درنا في حقهم قليل.

ولكن، اليوم المعالجة ديال هاذ الإشكاليات تتكون بالقوانين، النظام الأساسي الخاص بالموظفين ديال الغرف المهنية كان مطلب ديال النقابات وحطيناه وضعناه يعني كتعديل، عدلنا النظام الأساسي ديال الغرف باش نفتحو الإمكانية، نصينا عليه بالحرف، نظام أساسي خاص بموظفي ومستخدمي الغرف المهنية واللي خصو يخرج.

بالنسبة لموظفي القطاع، السيدة المستشارة، بشكل عام، نهار جيت تلاقيت بهم لقاءات متعددة واستمعت لهم بالساعات وعرفت الإشكاليات فيه كايئة والجميع انخرط، الإدارة كلها انخرطت باش أنها تلقى حلول وأجوبة عملية ومشينا كنعالجو إشكال بإشكال، الهزالة ديال التعويضات كان عندنا تعويض ديال 200 درهم للشهر، اشتغلنا يعني بشكل جماعي، وصلنا اليوم أقل، يعني أقل تعويض اللي كايين هو 750 درهم، على أساس من 200 درهم لـ 750 درهم كحد أدنى، على أساس أنه مستقبلا أنه نشتغلو أكثر.

السادة المدراء الإقليميين والجهويين كانت عندهم تعويضات هزيلة وسيارات مهترئة وواحد المجموعة ديال.. واليوم اشتغلنا على تجديد هاذ الحظيرة، اشتغلنا على الرفع من هاذ التعويضات بـ 30%، اشتغلنا على تقوية يعني الأعمال الاجتماعية، اشتغلنا على الإدماج ديالهم، يعني فهاذ الاستراتيجيات ديال الوزارة، خاصة عندهم تصور ديال كيفية معالجة يعني اليوم التكوين المهني داخل القطاع ومجموعة من الأمور، والسيدات والسادة المدراء تيتلاقوا بهم وتستمعوا لهم على أساس أنه يتلقوا حلول مختلف هاذ الإشكاليات.

برنامج حافل اللي كان اعطى الصورة ديال الحضارة المغربية والثقافة المغربية والتعايش ديال الشعب المغربي مع الجميع.

غنبيغو نشكرك مرة ثانية بأنك ملي جيتي لهاد القطاع حاولتي تلم جميع المكونات ديالو، غرف الصناعة التقليدية، صناع تقليديين، المواد الأولية، ما نسييتش كذلك الموظفين ديال غرف الصناعة التقليدية واللي من طبيعة الحال هاذ الخطوة اللي خطيتها، السيد الوزير، حول مركزية الأجور، هي واحد النقطة مهمة اللي كانت تشغل بال، سواء السادة الرؤساء أو الموظفين بنفسهم -كما جاء على الجواب دياكم- يمكن أنه الرئيس غير إيلا مرض تيبقى الأجور تبقى معطلة.

هذا لا يمنع كذلك، السيد الوزير، بأنه هاذ الجزء المكون داخل غرف الصناعة التقليدية راه هو اللي كينزل جميع البرامج وجميع المخططات مع الجهاز المنتخب، خصها تعطاه واحد العناية لائقة، إسوة بنظرائهم في غرف مهنية أخرى، اليوم الهزالة ديال التعويضات على المسؤولية وعلى التنقل وعلى المردودية راه هي هزيلة مقارنة مع غرف أخرى، ما غنقولش أنه غادي يكون هو هاذ.

ولكن هاذ الشي -كما قلتو- السيد الوزير، ما غيتأتى إلا بعد الإخراج ديال النظام الأساسي ديال الغرف واللي غادي ينص على واحد النظام أساسي ديال الموظفين اللي غادي يجيب هاذ المسألة كلها.

اليوم كذلك، التوظيف داخل غرف الصناعة التقليدية هو هزيل، اليوم الناس تيجرجو عندنا (la retraite) ما كايينش تعويض، يعني تنضطرو باش أننا نمددو لهادوك الناس اللي كايين باش نستعنو بالتجارب ديالهم.

تنطالبو باش يكون واحد إقرار تعويضات خاصة بالمهام الميدانية والتقنية، اليوم راه السيد الوزير السجل الوطني ولا التأسيس ديال هيئات حرفية راه طلب واحد المجهود من السادة الرؤساء والسادة الأعضاء، وكذلك من الموظفين ديال الغرف اللي خرجو للميدان في إطار العملية ديال التحسيس وفي إطار التعريف بهاذ الهيئات الحرفية، اليوم خص واحد النظام ديال التعويضات أو ديال التحفيزات باش يمكن لنا أننا نعوضو هاذ الناس هاذو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن موضوعه "الحوار الاجتماعي القطاعي"، والأخير في هذه الجلسة، لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نؤكد السؤال السيد الرئيس.

وضعية الموظفين العرضيين السابقين مع النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، فإن هذا الالتزام لم يجد طريقه إلى التنفيذ بعد، كما لا تزال العديد من الاختلالات تطبع تدير الموارد البشرية بالقطاع، بما يثير تساؤلات حول الحكامة والشفافية وتكافؤ الفرص، سواء فيما يتعلق بالانتقالات أو التمديدات أو إسناد المسؤوليات.

وفي المقابل، تستمر مطالب الشغيلة الاجتماعية وعلى رأسها منحة عيد الأضحى، الذي يشكل خير مثال على غياب الجدية في التعاطي مع المطالب الاجتماعية المشروعة للشغيلة، في الوقت الذي يتم فيه رصد الإمكانيات المالية لتمويل أنشطة لا تندرج ضمن الأولويات الاجتماعية للموظفين عبر جمعية الأعمال الاجتماعية.

كما نسجل استمرار المقاربة الأحادية في تدبير ملفات استراتيجية، كالتيكوير المني والنظام الأساسي لمستخدمي الغرف، فضلا عن الحاجة إلى فتح تحقيق شفاف بشأن تدبير جمعية الأعمال الاجتماعية، بما يعزز الثقة ويرسخ مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد كاتب الدولة،

إن استمرار هذا الوضع يفرغ الحوار الاجتماعي من مضمونه الحقيقي، ويحول دون اضطلاع بدوره الأساسي في معالجة القضايا المهنية والاجتماعية للشغيلة، وإرساء مناخ من الثقة والاستقرار داخل القطاع، وهو ما ينعكس سلبا على الأداء المني ويحد من روح الانخراط والمسؤولية، ويؤثر في نهاية المطاف على نجاعة السياسات العمومية داخل هذا المجال الحيوي.

وعليه، فإننا في مجموعة (CDT⁷) ندعوكم إلى إرساء حوار اجتماعي جاد ومنتظم ومؤسسي، قائم على جدول أعمال واضح ومحاضر رسمية موثقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيدة المستشارة المحترمة.

ونشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة معنا.

وبهذا، نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

رفعت الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تأميرت، السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة،

يأسفنا أن نسجل أن الحكومة طيلة السنوات الأخيرة لم تنجح في بلورة رؤية استراتيجية متكاملة قادرة على النهوض بقطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رغم مكانتهما المحورية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص الشغل وتعزيز الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة، فغياب تصور تنموي واضح ومؤشرات قابلة للقياس والتتبع، جعل الحرفيين والصناع والصانعات يواجهون تحديات متزايدة دون أفق تنموي واعد.

كما انعكس هذا الجمود على أوضاع الموظفين والموظفات بالقطاع، سواء على المستوى المني أو الاجتماعي، وعلى قدرتها في مواكبة التحولات الاقتصادية الراهنة.

إن جوهر الإشكال المطروح اليوم لا يرتبط فقط بتدبير الملفات القطاعية، بل يتجلى أساسا في غياب حوار اجتماعي قطاعي مؤسسي وفعال يفضي إلى نتائج ملموسة، فالحوار الاجتماعي لا يقاس بعدد الاجتماعات المنعقدة أو البلاغات الصادرة، وإنما بمدى قدرته على معالجة الاشكالات المطروحة، وترجمة الالتزامات إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ والتقييم.

وفي هذا الإطار، ما تزال النقابات الممثلة للشغيلة تنتظر أجوبة واضحة وحلولا عملية لمجموعة من الملفات المطالبة العالقة، سواء تلك التي أحيلت على اللجن الموضوعاتية، أو التي كانت موضوع لقاءات مباشرة معكم، في ظل استمرار غياب محاضر رسمية توثق مخرجات الحوار وتحدد الالتزامات المتبادلة وأجال تنفيذها، بما يضمن المصداقية والشفافية والثقة بين مختلف الأطراف.

السيد كاتب الدولة،

رغم إعلانكم، من داخل هذه المؤسسة التشريعية، عن تسوية

⁷ Confédération Démocratique du Travail.

محضر الجلسة رقم 286

التاريخ: الثلاثاء 23 ذو الحجة 1447 هـ (9 يونيو 2026 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وتسع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة بالأسبقية لدى المجلس، طبقاً لأحكام الفصل 78 من الدستور، مشروع قانون رقم 47.25 بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الترابية.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة التي توصلت بها الرئاسة خلال الفترة الممتدة من 2 يونيو 2026 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 72 سؤالاً شفهياً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 41 سؤالاً كتابياً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 27 جواباً كتابياً.

ونحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

- مشروع قانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهين لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية حول "موسم الحج"، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكوراً لطرح السؤال.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

عن الإجراءات التي تعتمرون اتخاذها لإنجاح موسم الحج لفائدة الحجاج المغاربة لهذه السنة، نسألكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السؤال الثاني موضوعه "تيسير أداء فريضة الحج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تنظيم مناسك الحج لهذه السنة، هو موضوع سؤال الفريق الاستقلالي.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

الكلمة للسيد الوزير لتقديم الأجوبة على السؤالين.

السيد الوزير، بغيتي تعي هنا؟ تما؟

بالاه تفضل.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيدين المستشارين المحترمين، وفريقيهما على السؤالين.

وهي مناسبة، أجدد فيها التأكيد على الحرص الدائم لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على حسن تنظيم موسم الحج وعلى الارتقاء المستمر بجودة الخدمات المقدمة للحجاج، بما يضمن لهم أداء مناسكهم في أفضل الظروف، وفق التوجيهات السامية لأمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وعلى غرار السنوات الماضية، عبأت الوزارة مختلف الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لإنجاح موسم الحج 1447، سواء على المستوى الوطني أو من خلال التنسيق الوثيق مع السلطات المختصة بالمملكة العربية السعودية، ويتم الإعداد لموسم الحج عبر محطتين أساسيتين: الأولى، تتمثل في الاجتماع السنوي مع مسؤولي وزارة الحج والعمرة؛ والثانية، من خلال اجتماع اللجنة الملكية للحج، التي تضم مختلف القطاعات.

فيما يخص الترتيبات بأرض الوطن، عملت الوزارة على تنفيذ مخرجات اجتماع اللجنة الملكية للحج، المنعقد في 2 يوليوز 2025، وأهمها:

- تعزيز التنسيق مع مختلف القطاعات وتحديد لوائح الحجاج 22.200 حاج وحاجة في إطار التنظيم الرسمي، و11.800 حاج وحاجة في إطار تنظيم الوكالات؛

- تحديد تكلفة الحج بالنسبة للتنظيم الرسمي في مبلغ 63.021 درهما، شاملة لأول مرة لواجب الهدى المحدد في 720 ريال سعودي، أي ما يعادل 1770 درهم؛

- تنظيم دورات تكوينية وتأطيرية لفائدة الحجاج بمختلف جهات المملكة؛

- تطوير التطبيق الإلكتروني "مسار الحج"، الذي يتم تحميله على

الهواتف الذكية، ويعد هاذ التطبيق من الأدوات الرقمية المصممة لتأطير الحجاج من خلال توفير دروس تأطيرية باللغات الوطنية: العربية والأمازيغية، تشرحيات، وترفييت وتمازيغت، ووصلات مرئية وإرشادات مسموعة، مكتبة الحج التكوينية، المصحف المحمدي الكريم، تسجيلات صوتية للأدعية؛

- إطلاق تطبيق "ركب الحاج"، الذي يمكن من تتبع مسار الحجاج وتزويدهم بالمعلومات الضرورية في مختلف مراحل الرحلة بواسطة رمز (QR) المدرج ببطاقة الحجاج؛

- تعيين مؤطر لكل مجموعة تضم 49 حاجا؛

- إعداد برنامج دقيق لنقل الحجاج، شمل مرحلة الذهاب، 78 رحلة، كانت الأولى 2026/05/01 والأخيرة في 21 ماي 2026؛

- توسيع مبادرة "طريق مكة" إلى مطار الرباط-سلا، بعد أن كانت في الدار البيضاء، مرحلة العودة 78 رحلة جوية، أول رحلة 31 ماي، وآخر رحلة 18 يونيو، عدد الحجاج العائدين إلى الوطن لحد الآن، 11 ألف و64 حاجا وحاجة.

فيما يخص الترتيبات مع الجهات المختصة:

هناك العربية السعودية، تم خلال الاجتماع السنوي المنعقد بمدينة جدة، على هامش مؤتمر معرض الحجاج، التوقيع على محضر اتفاق يحدد مختلف الترتيبات.

الظروف التي مرفيها موسم الحج:

تميز الموسم بفضل الله تعالى، بنجاح ملموس، تجسد في جودة التنظيم وحسن التأطير، حيث أسهم اعتماد نظام التصعيد المباشر من مكة المكرمة إلى عرفات، في التخفيف من مشقة التنقل على الحجاج، واستفاد الحجاج المغاربة من خدمات الإقامة والتغذية في ظروف جيدة.

وقد مرت المشاعر المقدسة أيضا في ظروف جيدة، من حيث الإقامة والتغذية والنقل، حيث عرفت الإقامة والتغذية تحسنا ملحوظا بفضل الجهود التي بذلتها الوزارة من خلال تجويد التغذية وتوفير مكان لكل حاج.

نظرا لارتفاع درجة الحرارة بهاذ الموسم، حيث فاقت 48 درجة، استلزم الأمر تدعيم المخيمات بمكيفات إضافية، لمواجهة هذه الظروف.

كما عرفت عملية النقل بالمشاعر المقدسة انسيابية كبيرة بفضل اعتماد نظام تخصيص حافلة لكل مؤطرومجموعته.

تقديرا للمجهودات المبذولة في خدمة الحجاج المغاربة، توج مكتب شؤون الحجاج بالمملكة المغربية خلال هذا الموسم، بالحصول على جائزة "ليتم" الفضية للتميز في خدمة ضيوف الرحمن.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري لا بد باش نوه بالمجهودات التي بذلت في موسم الحج لهذه السنة.

كنشكرو السيد الوزير ومن خلاله جميع الأطر العامة والمساهمة طبعاً في إنجاح هذه السنة، لأن هي تتعتبر حسب ما سمعته وحكي لي لأن واحد المجموعة من العائلة اللي مشاوا وكلهم مقتنعين، والحمد لله ومفتخرين بانتمائهم إلى بلدهم المغرب، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أمير المؤمنين.

نحن اليوم، أمام واحد الظاهرة اللي هي تيسرت وتحسنت وجميع العراقيين اللي كان متوقع نشوفوها كان الاكتظاظ، كان السير في المكان ضد التيار ديال الحجاج، فكل هاذ الشي ما كاينش.

ثانياً، ما أثار انتباه الجميع واستحسنه الجميع هو المرشدين والمساعدين والناس اللي تيقبطو بيد هاذك اللي عندو شوية صحتوما تتساعفوش باش يزيد، سواء في "ميني" أو في "المزدلفة" أو في "عرفة"، فكلها كانت ميسرة بفضل التوجيهات الكبيرة ديال ذيك المؤطرين.

فهي مناسبة باش نعاودونثنيو الشكر ونعاودونكررو عليكم، السيد الوزير المحترم، بالتوجيهات ديالكم اللي مستنبطة من التوجيهات الكبيرة والسامية ديال سيدنا، لأن الحج كيتعتبر واحد السنة لأن هي فريضة اللي تتعتبر من فرائض الإسلام.

فهنيئاً لكم ومن خلالكم نشكر جميع الإخوة الذين ساهموا ولا زالوا يساهمون في إنجاح هذا الموسم.

ونتمناو إن شاء الله يزداد خير، كيف سبقني السيد اللي سبقني وتيقول أن هناك تحسن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السيد الوزير، لكم الكلمة إذا أردتم فيما تبقى لكم من ثواني أعتقد. الكلمة لكم.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس،

بغيت نشكر السيدين المستشارين على يعني تشجيعاتهم.

كل ما كانت لي فرصة في قضية الحج تنقول بأن الحج هو مسألة الله تعالى هو اللي تيقبلها، ولذلك اللي تيمشي يحج يعرف بأنه يتعامل مع الله تعالى، يعني احنا تنبذلو المجهودات، ولكن تيبقى أنه هاذك السيد

وفي الختام، أؤكد أن تنظيم الحج، يظل ورشا استراتيجيا يحظى بعناية خاصة من طرف الوزارة التي ستواصل في إطار مقاربة تشاركية قائمة على الحكامة والنجاعة والتقييم المستمر، تطوير مختلف آليات التدبير والمواكبة.

وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

والآن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

غادي نعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

لا بد في هاذ المنبر هذا، السيد الوزير المحترم، نشكركم على المجهودات الجبارة اللي تتقوموها على رأس هاذ الوزارة، واللي هي وزارة حساسة من طبيعة الحال تحت إمرة أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وتدبير الحق الديني ببلادنا بطبيعة الحال من الأوغاد الذين لا دين لهم ولا وطن، ما إلا نشكركم السيد الوزير.

وتبعنا التطورات ديال الموسم ديال الحج، الحمد لله دازت بكل صراحة ما سمعنا حتى شي حاجة اللي هي هفوة، الحجاج الحمد لله عندنا مشاوا وجاوا بخير وعلى خير، اللي وصلو وصلو، واللي باقيين راه غيوصلو، ولكن هذا ما تيعنيش أنه احنا ديما السيد الوزير المحترم، إن الله سبحانه وتعالى يحب العبد الملحاح من طبيعة الحال بغينا المزيد.

كاين الحمد لله الاشتغال، ولكن نطلبو منكم المزيد، ما عندناش شك بأنه ما كانش الاشتغال كاين الاشتغال الحمد لله، ولا بد باش نطلبو المزيد، السيد الوزير المحترم.

وفي هاذ المنبر هذا، نشكر كذلك جميع الشركاء اللي هما قايمين بالحج باش تمر بخير وعلى خير، تحت الإمرة ديال سيدنا الله ينصرو، وأظن أنه جواب السيد الوزير المحترم جواب مقنع وأكتفي بهذا.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

والآن غادي نعطي الكلمة في إطار التعقيب للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية. تفضل.

ولتعزيز مستوى التواصل والتفاعل، عملت الوزارة على تطوير آليات حديثة ومندمجة، من خلال:

- بث برامج حوارية وتفاعلية عبر قناة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم ناطقة بلغات أجنبية، مثل هذا البرنامج الذي سميتو (les chemins croisés) و (les constantes religieuses) بمعنى الثوابت الدينية للمغرب، (Ethiques et valeurs)... إلى آخره؛

- بث برنامج مغاربة العالم الذي واعدناكم به، الحمد لله، راه بدا هادي شهر، بوتيرة ثلاث ساعات يومية، انطلق يوم الإثنين 11 ماي الماضي ويوفر محتوى دينيا أصيلا بست لغات، العربية والفرنسية والإسبانية والإيطالية والألمانية والإنجليزية، عبر منصة رقمية، بمعنى إيلا فات واحد السيد الوقت راه وقت ما جا من العمل ديالوراه تيمكن يستمع ليه، ويتناول مجالات متعددة تشمل تلاوة القرآن الكريم والتفسير والحديث النبوي والسيرة النبوية العطرة، إلى جانب قضايا العبادات والأخلاق والسلوك والتعريف بالمملكة المغربية.

يمكن الولوج إليه عبر (Google Play) أو (App Store) يعني يمكن غير دير السادسة كنت في فرنسا أو ألمانيا ولا الإنجليز ولا فين ما دير (App) وتدخل من واحد المدخلين وتدير السادسة وتيمكن لك تدخل ليه؛

- إطلاق تطبيق المصحف المحمدي على منصتي (App Store et Play Store)؛

- طبع مصحف مزود بتقنية الاستجابة السريعة (QR)؛

- تنزيل برنامج للتواصل الرقمي الاجتماعي يرسخ المرجعية الدينية والوطنية في الخطاب الرقمي.

كما تعمل الوزارة على استثمار عملية "عبور" لتعزيز التواصل المباشر مع أفراد الجالية، وبذلك تواصل الوزارة جهودها بشكل متكامل لضمان تأصيل ديني رصين مواكب لتحولات مغاربة العالم، بما يعزز ارتباطهم بثوابتهم الدينية ويصون هويتهم في سياق الانفتاح والتعدد الثقافي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خلود البرنيسي:

شكرا السيد الوزير.

يشرفني أن أندخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التفاعل حول موضوع بالغ الأهمية، ويتعلق الأمر بالأمن الروحي لمغاربة العالم.

النفسية باش مشي، والنية باش مشي، والسلوك باش مشي وباش قضى ذاك الحج هو المعترف شرعا، أما حقيقة الله تعالى هو اللي تتولى.

فلذلك، هذا هو الإلحاح، وتوقع حويجات، مثلا أول البارح واحد الطيارة جات ما جاش.. هاذيك مسألة ديال التحسينات، التحسينات اللي تبدا يالاه تتكون تتوقع فيها مشاكل، لأنه يتقال أنه الحج يمشي ونخلطو عليه أسمو ديالو.. يعني الشركات اللي أسمو.. تتوقع مسائل بسيطة، مثلا قضية هاذيك ارتفاع الحرارة الكبيرة اللي اضطرنا باش نزيدو واحد المكيفات جديدة، هاذي كلها مسائل بسيطة بالنسبة لما هو المقصود، أنه الحاج يمشي ويكون في حالة روحانية، الله تعالى يقبل لو الحج ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

والآن غادي ننقلو للسؤال الثالث، موضوعه "تقوية وتحسين الأمن الروحي لمغاربة العالم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد خلود البرنيسي:

حول تقوية وتحسين الأمن الروحي لمغاربة العالم، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكركم السيد المستشار المحترم.

تأطير الحياة الدينية لهذه الشريحة من رعايا أمير المؤمنين، حفظه الله، يندرج ضمن أولويات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي تحرص على ضمانة الرعاية الدينية والروحية لأفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج وصون هويتهم، وإن كان كل مرة عاود ثاني اتاحت لي الفرصة تنقول المعول على المغاربة، احنا تنديرو بعض الشيء، والحمد لله فهم ثابتون على ثوابتهم.

وفي هذا الإطار، دأبت الوزارة على تجسيد هذه العناية من خلال تعزيز التعاون مع السفارات والقنصليات المغربية، ودعم جمعيات تسيير المساجد والمراكز الإسلامية بالخارج التي يشرف عليها المغاربة، إلى جانب إيفاد بعثات علمية من القراء والوعاظ والواعظات المؤهلين سنويا إلى عدد من دول الإقامة، وإن كان هاذ المسألة أصبحت فيها إشكالات مع القنصليات ومع السفارات.

فقد نجح المغرب بفضل مؤسسة إمارة المؤمنين في بناء نموذج ديني متفرد ومتوازن قائم على العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف السني المعتدل، وهو نموذج أثبت نجاحه في حماية المجتمع المغربي من مختلف مظاهر الغلو والتطرف وصون عقيدة المجتمع المغربي، غير أن أبناء الجالية المغربية يعيشون اليوم في سياق اجتماعي وثقافي وديني متنوع، تجعلهم عرضة للتحديات المتعددة، من بينها الحاجة الملحة للتأطير الديني وتنامي الخطابات المتشددة عبر الفضاء الرقمي وصعوبة المحافظة على الهوية الدينية لدى الأجيال الجديدة.

وفي هذا الإطار، نثمن عاليا مجهودات التي تبذلونها، السيد الوزير، لصون الأمن الروحي لمغاربة العالم من خلال إرسال الأئمة والوعاظ خلال شهر رمضان وتأطير المساجد والمراكز الإسلامية المغربية بالخارج وإحداث برامج للتعليم العتيق وحفظ القرآن الكريم، إضافة إلى توفير خدمات دينية ورقمية تستجيب لانتظارات الجالية.

السيد الوزير المحترم،

إن الأمن الروحي لمغاربة العالم لا يقتصر على الجانب الديني فقط، بل يشكل عاملا أساسيا في تعزيز الشعور بالانتماء للوطن وترسيخ قيم الاعتدال والتسامح والتعايش والمساهمة في إشعاع النمو المغربي في تدبير الشأن الديني على المستوى الدولي.

وفي الختام، فإن تعزيز الأمن الروحي للجالية المغربية بالخارج يتطلب مواصلة العمل المشترك بين مختلف المؤسسات الوطنية والفاعلين المدنيين، بما يضمن الحفاظ على الهوية المغربية للأجيال الحالية والقادمة، ويقوي ارتباطهما بالثوابت الدينية والوطنية، تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت إذا أردتم.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نبغي نغتم الفرصة، السيد الرئيس، نشرح واحد 3 دالحاجات ما معنى العقيدة الأشعرية وما معنى المذهب المالكي ومعنى التصوف السني؟

العقيدة الأشعرية، معناه ما كنكفرو أحد.

المذهب المالكي، معناه كنجمعو على الجزئيات ديال الإمام مالك باش العامة ما يشوش عليهم أحد يقول لهم الدين ديالي أحسن من الدين ديالك.

التصوف السني، هو التركيز على الأخلاق.

هاذي هي اللي بغيت نقول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن السيد الوزير، نشكركم على مساهمتم القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير النقل واللوجستيك، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إليه حول "مخرجات المناظرة الوطنية البحرية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وبالبدية مع السؤال الآتي الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل لطرح السؤال.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني أخواتي المستشارين،

عن مخرجات المناظرة الوطنية للبحرية الأولى بطنجة، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لطرح السؤال، تفضل.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

عن المناظرة الوطنية البحرية، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن استراتيجية الوزارة لدعم النقل البحري بالمملكة سواء النقل التجاري أو نقل المسافرين.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة الثلاثة.

السيد عبد الصمد قبوح، وزير النقل واللوجستيك:

إيلا اسمحتوا، السيد الرئيس، سوف أجيب على الشطر الأول، وبعد الاستماع إلى السادة المستشارين، إن سمح الوقت سأصعد إلى المنصة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

في البداية، أريد أن أشكر السادة المستشارين على وضعهم هذا السؤال الذي يبدو أنه محوري ولكن كبير ومتشعب، فأشكر الفرق المحترمة التي وضعت هذا السؤال.

بغيت باش نقول بأنه تولى وزارة النقل واللوجستيك أهمية كبرى لموضوع النقل البحري، وذلك تنفيذا للسياسة المولوية السامية ديال صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله وأيده، والذي نادى من خلاله في خطاب 6 نونبر 2023، بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء بالتفكير في إيجاد والعمل على إنجاز أسطول بحري سيادي قوي وتنافسي.

على إثر هذه التوجهات الملكية السامية، قامت الوزارة بدراسة مع مكتب دولي للإجابة على هذا السؤال، الذي من خلاله تم التطرق إلى تجارب الدول الصاعدة في الميدان البحري والتي استطاعت أن تنجح في السمو بأسطولاتها المختلفة من الحالات التي كانت عليها إلى ما هو أفضل.

كذلك، مرحلة التشخيص والتي كانت مع جميع الفاعلين الاقتصاديين والمنتخبين، والتي شملت جميع الوزارات التي عندها علاقة مباشرة مع النقل البحري، ووزارة التجهيز والماء بحكم أن عندها هي الوصايا ديال الموانئ، وزارة الداخلية، الملكية البحرية، وزارة الفلاحة، وزارة التجارة، وزارة الاستثمار، وزارة المالية، وزارة الطاقة والمعادن.

إضافة إلى المنتخبين ممثلي الغرف ديال الصناعة والفلاحة وكل الفاعلين التي تيشغلون في الاستيراد وفي التصدير عبر النقل البحري، والتي تمثل الحركة ديال التجارة البحرية، بالنسبة للمغرب 95% ديال ما يستهلك في المغرب وما يصدر من المغرب 95%، إذن السؤال يجيب على نفسه.

فإضافة إلى ذلك، الجانب ديال نقل المسافرين عبر الإبحار والتي شرعت وزارة النقل واللوجستيك فعليا بتنزيل هذه المخرجات، وذلك بإطلاق طلبين تنافسيين بتاريخ 25 فبراير، لاختيار شركات مغربية وأسطر عليها مغربية لاستغلال الخططين البحريين استراتيجيا طنجة المتوسط والجزيرة الخضراء، وطنجة المدينة- طريفة، اللذين يمثلان

70% من حركة نقل المسافرين بين المغرب وأوروبا، وأكثر من 95% في حركة النقل البحري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، غادي نعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم.

فعلا المناظرة الوطنية الأولى، ولما نقول الأولى لازم أننا نسطرو على هاذ الكلمة هاذي، لأن السيد الوزير في الحقيقة هاذي سابقة، رغم أن المغرب عندو واحد التاريخ بحري ولكن ما كانتش شي فرصة اللي يجتمعونها جميع المتدخلين-كما قلتو- السيد الوزير، سواء الإدارات العاملة في القطاع البحري ولا في الصادرات، كذلك في الصناعة.

حاولتو من خلال هاذيك المناظرة أنه يكون الاستماع لجميع الناس اللي تيعنيهم الأمر وهذا كان واحد النوع شيء اللي فيه واحد النوع من الحكمة.

فعلا، أنه التصور ديال سيدنا، الله ينصرو، هو خلق هاذ الأسطول البحري وهذا هو الحلم ديانا كاملين، ما يمكن لو يتحقق إلا إيلا ما كانت واحد الاستشارة-كما قلت- ديال جميع المتدخلين في هاذ القطاع.

وهاذ المناظرة، السيد الوزير، الأشغال ديالها برزت على تعزيز واحد الرؤية واضحة من أجل تعزيز السيادة اللوجيستكية والقدرة التنافسية الاقتصادية والإدماج الإقليمي للمملكة، لأن كما كنشوفو واحد التنقل ديال واحد المجموعة ديال البضائع اليوم ما بين مختلف المناطق ديال المملكة، وخاصة المناطق الساحلية فهي كتتنقل إلا عبر الطرق أو عبر الشاحنات.

فاليوم، عندنا واحد الواجهة بحرية مهمة اللي يمكن لنا من خلال هاذ التصور وهاذ الرؤية اللي اعطاوا الإخوان أننا نسهلو التنقل ديال البضائع وديال المنتجات ما بين الجهات.

كذلك، السيد الوزير، اللي كان جد مهم في هاذ المبادرة هو الحضور البارز ديال وفود أجنبية اللي شهدت بالمؤهلات اللي يمكن لها تكون عند بلادنا، وكذلك الموقع الاستراتيجي والجغرافي اللي كيمثلو المغرب ما بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وواحد العدد كذلك كبير ديال البواخر ديال النقل ديال البضائع اللي كتدور من السواحل

تعكس رؤيتكم الواضحة للنهوض بالقطاع البحري وتعزيز التنافسية في المنظومة البحرية الوطنية، وذلك تنفيذاً للتوجهات الملكية السامية الداعية إلى إحداث أسطول وطني بحري لتعزيز مكانة بلادنا كمحور إقليمي ودولي للربط والتبادل والتعاون بين أوروبا وإفريقيا وقضاء محيط الأطلسي.

إن الإمكانيات الحقيقية لتطوير حضور وطني تنافسي في النقل البحري، كما أكدت الدراسة الاستراتيجية التي أطلقتموها، السيد الوزير، وكذا الرواج المينائي القياس الذي تسجله بلادنا.

ونظراً لما تتوفر عليه بلادنا من مؤهلات وإمكانيات وتوفرها على حوالي 44 ميناء وموقعها البحري الجيو استراتيجي، يستدعي مزيداً من الجهود لتطوير القطاع البحري الوطني، وتعزيز السيادة اللوجستية لبلادنا، من أجل تعزيز وتمكين اندماجها الإقليمي وامتدادها الأطلسي الإفريقي، وهو ما لا يمكن أن يتم إلا عبر أسطول وطني قوي يرفع العلم المغربي ويشغل كفاءات مغربية.

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نؤكد على أهمية طموح بحري وطني، حديث وسيادي، موجه نحو المستقبل، لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التعبئة الجماعية والإشراك الفعلي والحقيقي لكافة الفاعلين في المجال، بما في ذلك الشغيلة واعتبارها الإضافة إلى أنها مورد بشري، شريك أساسي في أي استراتيجية بحرية ووطنية.

السيد الوزير،

إن بناء أسطول وطني تنافسي لا يمكن فصله عن تطوير منظومة بحرية متكاملة، تضع العنصر البشري البحري، البحار والميكانيكي وعامل الميناء، في قلب هذه المنظومة وإعطائه المكانة التي يستحقها والأخذ بعين الاعتبار ظروف عملهم القاسية والنهوض بأوضاعهم الاجتماعية والمهنية، وتحسين ظروف عملهم في مختلف مواقع العمل والإنتاج وتوفير الحماية الاجتماعية لهم، والنهوض بالسلامة البحرية وتحديث منظومة التكوين والتأهيل وربطها بحاجيات سوق الشغل، والتطورات التي يشهدها القطاع البحري.

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، الشكر لك كذلك.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل، السيد الرئيس.

المغربية ديالنا واللي غادي تشكل مستقبلاً واحد المحطة ديال الوقوف وواحد المحطة ديال المبادلات التجارية اللي هي جد مهمة.

السيد الوزير،

خلال هادوك المداخلات والمناقشات اللي قامو بها الإخوان، كانت واحد المجموعة ديال التصورات اللي خرجت في شكل محاور وهنا لازم أننا نوهو بها، لأن العنصر البشري اخذاً واحد القسط مهم في النقاش، وهنا ملي كنتكلمو على هاذ المبادرة ماشي غير السفن، ولكن خلق فرص ديال الشغل اللي هي جد مهمة، اليوم المغرب عندو مؤهلات، عندو واجهات بحرية، عندنا واحد الشباب اليوم اللي يمكن لنا ندمجوه في هاذ القطاع.

ولكن الإدماج ديالو، مشكورة الوزارة ديال النقل واللوجستيك اللي فكرت على خلق اليوم واحد المؤسسة أوكلية في الواجهة الشمالية، وما يمكن لنا كنزیدو نكررو، ما يمكن يكون عندنا أسطول إلا إيلا ما عندنا واحد العنصر بشري مؤهل، مكون وخاصة اليوم هناك طلب عالمي، بحيث أن المدرسة اليوم ديال (ISEM) مثلاً، السيد الوزير، ديال مدينة الدار البيضاء في طريق الجديدة أي فوج كيتخرج وإلا راه كيمشي يخدم في بواخر أجنبية.

اليوم كنظن من خلال هاذ الدراسة وهاذ التوجه اللي غادين به، السيد الوزير، لازم أننا الأسطول المغربي غادي يفرض واحد الفرص ديال الشغل لهاذ الناس.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

والآن غادي نعطي الكلمة دائماً في إطار النقاش في هاذ السؤال.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكراً السيد الرئيس.

إننا فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نؤكد على أهمية الجهود التي تبذلونها، السيد الوزير، في مختلف القطاعات التابعة لوزارتكم والدينامية الكبيرة التي أصبحت تعرفها هذه، بفضل الإصلاحات الهامة التي تقومون بها، والتي انعكست بشكل إيجابي على جودة الخدمات ومستوى التنافسية وتطوير مناخ الاستثمار الذي تعرفه مختلف هذه القطاعات.

فإننا نشيد بتنظيم النسخة الأولى من المناظرة الوطنية للبحرية التي

¹ Institut Supérieur d'Etudes Maritimes.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على البيانات والمعطيات التي

جاء بها جوابكم فيما يتعلق ببرنامج وزارتك لدعم النقل البحري.

وفي ذات السياق، نحى الدينامية التي يشهدها قطاع النقل بصفة عامة ببلادنا، وهذا مصدر فخر وتقدير بالنسبة لنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

بالنسبة لنا في المغرب، السيد وزير، النقل البحري مسألة حيوية، نحن دولة بتاريخ بحري مجيد، نحن دولة بواجهتين بحريتين، نحن دولة بموقع جغرافي استراتيجي متميز، ونحن كذلك دولة الرهانات الكبرى والأساسية سواء الحضارية أو التنموية، مرتبطة في جزء كبير منها بالنقل البحري، مرتبط بتعزيز السيادة اللوجيستكية للمملكة وتقليص التبعية للخدمات البحرية الأجنبية.

فتعزيز التنافسية الاقتصادية للمملكة مرتبطة بالنقل البحري، تأمين المبادلات التجارية، مرتبط بالنقل البحري وتعزيز روابط الجالية المغربية المقيمة بالخارج مع وطنها الأم، مرتبطة كذلك بالنقل البحري، كنموذج عملية "مرحبا".

قطاع النقل البحري بات فرصة استثمارية وتنموية مهمة وكبيرة جدا، يجب استثمارها، خاصة في ظل التحولات المتسارعة على المستوى الدولي.

هذه الاعتبارات وأخرى كثيرة، باتت تفرض ضرورة تفعيل سريع لاستراتيجية قوية لدعم النقل البحري، باتت تفرض توفير عرض تحفيزي لتشجيع توطن الصناعة والخدمات المرتبطة بالنقل البحري، باتت تفرض تحفيز الرأسمال الوطني على ولوج قطاع الصناعة والخدمات المرتبطة بالنقل البحري، باتت تفرض توسيع العرض البحري وتحسين ظروف الاستقبال بالموانئ، باتت تفرض كذلك، تعزيز حضور الولاية المغربية في سوق النقل البحري الدولي، وتعتبر الأسطول البحري الوطني والرفع من قدرته التنافسية واللوجيستكية.

الرهان اليوم، السيد الوزير، لا يقتصر على تطوير البنية التحتية المينائية، التي حققت فيها بلادنا إنجازات كبرى نفخر بها، بل يمتد إلى بناء منظومة بحرية متكاملة، تجعل من النقل البحري رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأداة لتعزيز السيادة الاقتصادية واللوجيستكية للمملكة.

السيد الوزير،

للأمانة، بعض أرباب النقل الدولي، ديال شاحنات نقل البضائع، وصوني باش نبلغكم المعاناة دياهم، فيما كيقوع لهم في ميناء الجزيرة

الخضراء، أنهم كيبقاو المدة ديال 5 أيام، 6 أيام، كيعانيو من منك بعض السفن، وهذا كياثر على المداخل دياهم ويقدر يعرضهم للإفلاس.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبات الثلاث.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

يوم 21 ويوم 22 ماي الماضي كان يوم مشهود بالنسبة لعائلة البحر الكبيرة، التي التأم أول مرة في تاريخ المملكة، وذلك بمناسبة المناظرة الأولى للنقل البحري والتي كانت تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، تحت شعار "المغرب أمة بحرية صاعدة".

وشكلت هاذ المحطة الوطنية واحد الفضاء ديال التفكير الجماعي والتشاور حول مستقبل القطاع البحري في سياق يتسم بتحولات متسارعة على المستوى الدولي.

وكذلك انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتنمية الواجهة الأطلسية للمملكة وتمكين دول الساحل التي لا تمتلك حدودا بحرية من الولوج إلى البحر، وكان ذلك بمناسبة -كما سبق لي أن ذكرت بذلك- بمناسبة خطاب المسيرة الخضراء التي نادى من خلاله صاحب الجلالة بالتفكير في إحداث أسطول بحري قوي وتنافسي.

وعرفت هاذ المناسبة حضور شخصيات قوية، على رأسها الأمين العام ديال المنظمة البحرية الدولية، التي أثنى كثيرا على السياسة الملكية وعلى التوجه ديال المملكة المغربية الاستراتيجية.

كذلك جميع الفاعلين الاقتصاديين المنتخبين، وكانو 4 ديال النقط التي رسمو الخارطة أو العصاره ديال التفكير الجماعي والتي تمثلت في:

- الرؤية والحكمة الاستراتيجية البحرية؛

- تحديث المنظومة اللوجيستكية والصناعية البحرية؛

- محور السلامة البحرية والانتقال الطاقوي ومجال التكوين والبحث العلمي والابتكار والتعاون.

فيما يخص المستوى ديال البحث والإلحاح على التمويل، والبحث على جميع الوسائل ديال التمويل، وذلك من خلال تدخل جميع المؤسسات البنكية فيما يخص دعم بناء هذا الأسطول، وتحديث تمويل وضمان خاص بالاستثمارات في السفن، وكذلك اعتماد نظام

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن غادي ننتقلو للسؤالين المواليين حول "عملية مرحبا".

هاذين السؤالين تجمعهما وحدة الموضوع، لهذا غادي نعرضهما دفعة واحدة.

وغادي نبادو مع سؤال فريق الأصاله والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد شيخ احمدو اديدا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تتخذونها لإنجاح عملية مرحبا 2026؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني لفريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل الرئيس.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن الإجراءات المتخذة لتيسير عملية عودة مغاربة العالم، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤالين.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

باش نشكر السيدين المستشارين المحترمين ومن خلالهما فريقهما المحترمين على وضعهما هاذ السؤال، اللي بالفعل تنفيذها للتوجهات الملكية السامية اللي تترمي إلى العناية الخاصة بأبناء الجالية المغربية المقيمين بالخارج، تولى وزارة النقل واللوجستيك أهمية خاصة لتيسير عملية رجوع مغاربة العالم، لا سيما خلال موسم العودة الصيفي، اللي تعتبر واحدة من أكبر العمليات ديال التحرك البشري، تتحرك فيها أكثر

جبائي ملائم لخصوصيات قطاع النقل البحري، ولا سيما من خلال إرساء نظام الضريبة على الحمولة (la taxe sur le tonnage)، لأنه في العالم (la taxe) أو النظام الجبائي تيكون على حسب الحمولة ديال الباخرات إلا في المملكة المغربية.

وبهاذ المناسبة بغيت باش نتوجه بالشكر الخالص للمجلس ديالكم، ديال مجلس المستشارين، من خلال القانون المالي اللي قدم واحد التعديل ديال إلغاء 10% ديال (la retenue) ديال الباخرات، فلکم الفضل والتاريخ تيسجل لکم هاذ التدخل ديالكم اللي شجع وغادي يشجع -لا محالة- المسألة ديال النقل البحري.

فيما يخص السلامة ديال البحرية والانتقال الطاق من خلال الدعوة إلى تعزيز قدرات المملكة في مجال مراقبة وتأمين الملاحة البحرية، على الواجهتين الأطلسية وعلى الواجهة ديال البحر الأبيض المتوسط وتطوير مراكز مراقبة جديدة.

كما تعلمون المغرب يتوفر في 2010 تم تدشين مركز ديال المراقبة ديال البحر الأبيض المتوسط في طنجة من طرف جلالة الملك، نصره الله، الآن الوزارة مشغلة، على أن تعمل واحد المركز ديال المراقبة ديال كل السفن الآتية من جنوب إفريقيا ومن أمريكا الجنوبية، واللي تتمر من الكويرة إلى شمال المملكة، المحيط الأطلسي، غادي يكون هاذ (le centre) ما بين طرفاية والعيون، واللي غادي يشمل كل السفن التي تمر لتوفير وتأمين سلامتها، وكذلك بتنسيق تام مع البحرية الملكية.

الجانب ديال التكوين والبحث العلمي والابتكار، الحاجة إلى تكوين حقيقي لأطرومسييري السفن ديال الغد، اليوم المعهد البحري ديال الدراسات البحرية تتخرج فيه 150 حتى لـ 160، 170 طالب وطالبة سنويا، السوق فقط ديال المملكة المغربية عندو طلب سنوي ديال ما يقارب من 1100، إيلا اخدينا طنجة المتوسط، اخدينا "Marsa Maroc"، اخدينا الوكالة الوطنية ديال الموانئ، هاذو وحدهم ما تقدهومش 700 ديال الطلبة سنويا، إضافة إلى الهجرة، واحنا ما عندناش حتى إشكال.

اليوم تنشتغلو باش تكون واحد الجامعة بحرية تكون على البحر البيض المتوسط، اللي غادي تيجي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وذلك بالاستجابة في الجانب ديال التأطيري الجديد والرقمنة لتخرج هاذ الضباط ديال الغد.

بطبيعة الحال المسألة ديال التمويل اخذات واحد - اسمح ليا السيد الرئيس، سوف أختم - المسألة ديال التمويل تبقى هي مرتبط الفرس، لأنه تتأكد على الثقة ديال المؤسسات البنكية والمؤسسات المالية وكذلك الالتزام ديالها، من خلال البناء ديال هاذ الأسطول المغربي، اللي كان في السبعينات كانت عندنا أكثر من 70 باخرة، اليوم أقل من 6 بواخر.

لذلك، سياسة ملكية، الحكومة تلتزم بأن تنفذها، إن شاء الله.

على خطوط الملاحة البحرية وإدخال تحسينات تقنية جديدة للحد من الاكتظاظ.

وبالتوازي، السيد الوزير، مع استعداد مدريد لإطلاق نظام رقي يتيح التتبع الفوري لحركة العبور وحالة الموانئ والظروف الجوية والحوادث المحتملة على مستوى مضيق جبل طارق.

السيد الوزير المحترم،

صحيح أن العدد الأكبر من الجالية المغربية يدخل عبر الموانئ المغربية بالشمال، لكن هناك أيضا جالية مغربية تدخل أرض الوطن عبر بوابة الكركارات من إفريقيا، وعليه فإن هذه البوابة يجب أن تستفيد أيضا من كل الخدمات الممكنة، خاصة منها الصحية، باحات الاستراحة المجهزة، مواكبة الجالية القادمة من إفريقيا والتي تقطع آلاف الكيلومترات عبر السيارات والشاحنات.

كما أن عددا لا بأس به يأتي عبر بوابة مدينة العيون من "لاس بالماس" من خلال مطار العيون، مما يسبب حالة اكتظاظ كبيرة بهذا المطار.

السيد الوزير المحترم،

فعلا لا يختلف اثنان على أن هناك مجهودات كبيرة وإجراءات متعددة ومواكبة متطورة من طرف مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي تقوم بمجهود جبار، ومن واجب باقي القطاعات المعنية القيام بذات الجهد، وفي مقدمتها وزارة النقل ووزارة التجهيز عبر الطريق السيار، الذي يجب أن يكون في أوجه استعداد، خاصة بمحطات الأداء التي في كثير من الأحيان تكون سببا في الاكتظاظ.

وفي الأخير، السيد الوزير المحترم، وفي ظل التحولات العالمية التي يعرفها العالم والتي تزيد كلفة السفر لمغاربة العالم، فإننا نثمن الإجراءات المتعددة التي اتخذتها إدارة الجمارك، وندعو الشركات الوطنية إلى التحلي بروح المسؤولية والمواطنة وعدم استغلال الوضع للرفع من أسعار التذاكر، وبالتالي المساهمة في رفع تكاليف رحلات مغاربة العالم.

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا مع جوابكم القيم، السيد الوزير، الذي تضمن جملة من

من 3.5 مليون ديارال المواطنين في فترة لا تتجاوز شهرين، من طبيعة الحال مع جميع الشركاء، مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن، مع وزارة الداخلية، الدرك الملكي، الأمن الوطني، الجمارك، الوقاية المدنية وكل المتدخلين لتسهيل هاذ العملية وجعلها أكثر سلاسة.

بطبيعة الحال، الجانب كذلك ديارال النقل الجوي يشمل هاذ العملية، واللي أهم وهي وزارة النقل واللوجستيك، كتشتغل مع كل هاذ المتدخلين على توفير ما يكفي من البواخر من المغرب إلى إسبانيا، وكذلك إلى إيطاليا وفرنسا.

الأسبوع الماضي تم التدشين ديارال واحد المجموعة ديارال البواخر من نوع من جيل جديد اللي تصنعت أقل من 6 أشهر، يعني سلمت أقل من 6 أشهر، واللي غادي تعمل واحد الدورة واحد (la rotation) ما بين الموانئ ديارال "جينوة"، ديارال "مرسيليا"، ديارال "سيت" في جنوب فرنسا، وديال "برشلونة"، وغتوصل لطنجة 3 ديارال البواخر اللي غيكونو يوصلو الجالية المغربية كل 3 أيام، يعني هذا واحد العرض جديد لفائدة مغاربة العالم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

غادي نعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد شيخ احمدو اديدا:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات القيمة التي تفضلتم بتقديمها بخصوص المجهودات التي تقوم بها من أجل مرور عملية مرحبا في أجواء انسيابية عادية.

فكما تعلمون، السيد الوزير، تشير تقديرات هذه السنة إلى حوالي 3.5 ملايين مسافر وحوالي 800.000 مركبة عبر خطوط النقل البحري الرابطة بين الموانئ المغربية والإسبانية، ناهيك عن المطارات، مع احتمال ارتفاع حركة العبور بنسبة 3%، مقارنة بصيف 2025، ما قد يدفع العملية إلى تسجيل أرقام قياسية جديدة في ظل التزايد المستمر لتنقل الجالية المغربية المقيمة بالخارج بين أوروبا والمغرب.

مما يستوجب ضرورة تحسين انسيابية الحركة داخل الموانئ وتقليص فترات الانتظار، إلى جانب تعزيز مواكبة المسافرين المغاربة خلال مختلف مراحل التنقل بين الضفتين، وإعادة تنظيم رحلات البحرية وتوزيعها بين الموانئ المعنية، مع تدبير أفضل للطاقة الاستيعابية وعدد الرحلات، خاصة خلال فترات الذروة التي تعرف ضغطا كبيرا

العرض الذي مهم أن وزارة النقل واللوجستيك، في إطار مسؤوليتها تقوم بتوفير أكبر عدد من البواخر، سواء بالتعاقد مع الشركات التي عندها واحد السمعة وعندها أسطول الذي هو متواجد في كل الموانئ التي محط طلب ديال الجالية المغربية، الحسيمة، الناظور، طنجة المتوسط، طنجة، على أساس الطلب الذي ما كيخليش الأثمنة تكون طالعة بزاف.

وذلك من خلال إيلأ اخذينا بعين الاعتبار المقارنة ديال سنة 2025 التي سافر فيها أكثر من 3.5 مليون مغربي مهاجر، وكذلك أكثر من 700.000 عربية، بزيادة ديال 7% مقارنة مع 2024، فواحد الظروف التي هي حسنة، علاش؟

لأنه كان التزام بالحجز المبكر (la réservation précoce) لأنه هي التي كتفادي الاكتظاظ، لأنه أي مسافر كما كيحجز في الطائرة كيعرف بأنه عندو طائرة ديالو في الساعة الفلانية في الوقت ديال الفلاني كيأخذ الاحتياط ديالو وكيجي لـ (parking) أو لا كيحطو واحد النوع ديال النقل وكيدر (la procédure) كذلك (le bateau) خص تكون (la réservation au préalable) باش ماشي يجي المسافر حتى يوصل للمرسى وكيزدحم مع ناس اللي عندهم (les réservations) ديالهم.

فيما يخص النقل الجوي تم الترخيص لموسم 2026، أكثر من 58 شركة طيران اللي غادي تؤمن 2403 ديال الرحلات أسبوعيا منتظمة، تربط المغرب بـ 160 مطار دولي في 61 بلد، وهو ما يمثل ارتفاع ديال 55% من عدد الرحلات الأسبوعية مقارنة مع صيف 2025.

بطبيعة الحال، المكتب الوطني للمطارات ووزارة النقل، وزارة الداخلية، الدرك الملكي، القوات المساعدة، الجمارك، الكل مجند لهاذ العملية، ومن طبيعة الحال مؤسسة محمد الخامس للتضامن، الكل مجند لهاذ العملية، تحت التوجيهات الملكية السامية، لإنجاحها، كما نجحت السنة الماضية ونجحت فالسنوات الماضية، إن شاء الله غادي تنجح هاذ السنة.

اللي مهم، وهو اليوم، فيما يخص السؤال ديالكم، كما تعلمون منذ 2006 المغرب نهج السياسة ديال السماء المفتوحة، وبما يسمى بـ (Open Sky).

(Open Sky) كيفتح المجال لجميع الطيران، بالخصوص الطيران المنخفض التكلفة، أي (low cost) أنه يجي من واحد العدد ديال البلدان للمغرب، ومن المغرب لتلك البلدان، والارتفاع ديال العدد ديال المستعملين ديال هاذ النوع وسيلة ديال النقل، كتدل على النجاح ديالو.

إذن، المسافر عندو الاختيار ما بين الشركات الوطنية، ما بين شركات منخفضة الثمن، التي مهم وهو الحكومة والوزارة تقوم بتوفير الجو العام التي يكون العرض متوفر وكبير أمام المسافرين.

التوضيحات المهمة بخصوص موضوع سؤالنا التي نعتبرها جد مهمة، تعكس بجدية تعاطي الحكومة مع مغاربة العالم، من خلال تنزيلها المحكم للتوجيهات الملكية الرامية إلى تجويد الخدمات الموجهة لتعزيز صلة الوصل بأرض الوطن.

ومما لا شك فيه أن الجالية المغربية تلعب أدوارا مهمة في دعم المشروع التنموي ببلادنا، لذلك ينبغي ألا يقتصر التعامل معها بمنطق التعامل الظرفي والمناسباتي، وإنما يجب اعتماد مقاربة بنيوية لمنظومة الاستهداف، تكون قادرة على تجاوز كل الإشكاليات المطروحة المتعلقة بقدرة أفراد جاليتنا على تحمل تكاليف السفر، خصوصا مع الارتفاع المتواصل الذي تعرفه أسعار تذاكر الطيران والعبور البحري خلال موسم عودتهم لقضاء العطلة الصيفية.

السيد الوزير المحترم،

نطالبكم بأن يكون هذا الموسم موسما للقطع مع كل المشاهد المتكررة للارتفاعات الصاروخية التي تعرفها أسعار تذاكر العبور، وتحسين شروط السفر لفائدة مغاربة العالم، لتفادي حركة الضغط التي تشهدها المحطات البحرية والجوية المغربية.

وفي هذا الإطار، نطالبكم مرة أخرى، السيد الوزير، بفتح مطاراتة لاستقبال مغاربة العالم من أجل تسهيل الربط بينهم وموطنهم الأصلي، خصوصا أن أكثر من 60.000 من أفراد الجالية المنحدرين من المنطقة يضطرون للنزول في المحطات الجوية البعيدة عن المدينة، لأنه لا يعقل ألا يتم توظيفه في عملية "مرحبا"، خصوصا أمام ما تعرفه المطارات من ازدحام داخل المحطات الجوية، علما أن هذا المطار قائم الذات، وقد سبق له أن استقبل مجموعة من الطائرات بمناسبة الزيارات الملكية للإقليم.

أمل الجالية فيكم، السيد الوزير، في التعجيل بفتح هاذ المرفق الحيوي أمام حركة النقل الجوي ببلادنا، من أجل ترسيخ روابط الانتماء مع جذورهم، ولكي يتمكن أفراد جاليتنا المغربية من زيارة أقاربهم بشكل منتظم وعلى مدار السنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبين.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

الحقيقة، المسألة ديال التذاكر ديال النقل البحري وكذلك الجوي يخضع للمسألة ديال العرض والطلب، ولكن غنيدا بالنقل البحري.

شكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "مشاكل مقاولات كراء السيارات".

هذا السؤال من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل، السيد الرئيس.

تفضل، لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

إن المغرب اليوم في ظل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة، نصره الله، يراهن على جاذبية استثمارية قوية، وعلى مواعيد عالمية كبرى، وعلى رأسها موندريال 2030.

وفي هذا السياق، السيد الوزير، لا يمكننا التعامل مع قطاع كراء السيارات كنشاط ثانوي، بل كصناعة خدماتية، تساهم مباشرة في القيمة المضافة للسياحة الوطنية.

لكن، السيد الوزير، هذا القطاع يعاني حالة من التشتت المقاولاتي، فعندما نتحدث عن 12 ألف وكالة أغلبها يشتغل في إطار غير مهيكّل، وأسطول سيارات محدود، فنحن لا نتحدث عن دينامية استثمارية، بل إننا أمام سوق مشتت، يؤدي إلى خفض الجودة وتعميق المنافسة غير الشريفة وإضعاف المقاولات المهيكلّة التي تستثمر وتحترم المعايير.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، عن استراتيجية وزارتك لإصلاح هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم، ومن خلالكم أشكر فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب على وضع هذا السؤال.

بغيت باش نذكر السيد المستشار المحترم، على الانتقال ديال الحظيرة ديال السيارات وكذلك الوكالات العاملة بقطاع كراء السيارات، فقط

مقارنة بين 2018 و2026، من 7186 وكالة بحظيرة ديال 102.000 ديال السيارات سنة 2018، 2026 وصلات 12.000 وكالة، 220.000 مركبة، أي بزيادة بلغت 66% بالنسبة للمقاولات وزيادة ديال 112% بالنسبة لحظيرة المركبات، هذا الرقم من طبيعة الحال، كيبين بوضوح على التطور الكبير.

بغيت باش نأكد لكم أنه هاذ القانون اللي أولا المسطرة اللي كانت تنتظم هاذ الحرفة كانت معمول بها منذ سنة 1997، وما عمر كان حتى شي مسؤول سياسي ديال النقل اللي قدر يحرك هاذك الشي، كان عندنا اجتماع في 15 أبريل 2024 مع جميع الشركاء بكل الأحجام الكبيرة والصغيرة، واللي وصلنا معهم واحد الاتفاق اللي توقع واللي كانو فرحانين به، وكان محط إجماع ديالهم وكنتم ممثلين فيه، واللي غير تأطير شروط الولوج والبقاء في القطاع عبر اعتماد معايير موضوعية تشمل:

شروط الشرف والقدرة المالية والأهلية المهنية، الرفع الأدنى لأسطول المركبات من 5 إلى 7، حيث أنه قبل كانو تطلبو 10، تنوع العرض وتوسيع نطاق المركبات المعدة للكراء، من خلال إدراج أصناف جديدة، اللي كانت الوزارة ترفضها، وكذلك تحديد مدة استغلال المركبات حسب نوع المحرك بما يضمن شروط السلامة وجودة الخدمة وتأطير إدماج المركبات المستعملة وفق شروط محددة.

تبسيط المساطر الإدارية، هذا مهم لتسهيل الإجراءات لفائدة المرتفقين والتنصيب على فترة انتقالية لتمكين المهنيين المزاولين اللي كانو قبل واللي كانو أكثر من 10.000 وكالة، اللي الآن أكثر 99% ديالهم استجابو.

وكذلك الوزارة التزمت وبدات تتشتغل في مستوى المنظومة المعلوماتية للخدمات عن بعد، (téléservice) اللي ما بقاش المرتفق خص يمشي للوزارة المندوبية الإقليمية أولا الجهوية ولا يرجع للمستوى المركزي باش ياخذ هاذيك (la feuille de route) ولى تيطيليشارجيها وتيجي مرة في خمسة سنين إلى بغى باش يبيع، قبل كان وقت ما غادي يتحرك خص هاذ الورقة.

فالיום، نتعتبر بأنه هاذوك الطلبات ديال هاذ الفئة استجبنا لهم، ونحن دائما في إطار الحوار مع كل الفاعلين في النقل، سواء النقل الطرقي، نقل البضائع، النقل ديال هاذ السيارات ديال الإيجار، احنا منفتحين نستمعولهم.

شكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على إجاباتكم وعلى التوضيحات التي زودتونا بها، السيد الوزير، والذي تعكس إدراك الوزارة راهنية هذا الملف لكن من منظور مقاولاتي بحث.

وبناء على المعطيات التي يقدمها لنا المهنيون، فإننا نرى أن التشخيص الحالي يحتاج إلى الانتقال من منطق الرصد الإداري إلى الإصلاح الهيكلي، وهذا ما تقومون به السيد الوزير.

لذلك، ومن أجل تحقيق الاستثمار المسؤول الذي ننشده، نؤكد على النقاط التالية:

- أولاً، تحقيق الأمن القانوني: إن هذا القطاع، نعم السيد الوزير، يحتاج إلى إطار قانوني متكامل، يحمي استثماراته ويحدد الحقوق والواجبات بوضوح، وليس فقط الاكتفاء بدفاتر التحملات كتدبير إداري مؤقت؛

- ثانياً، معالجة الإغراق في العرض: إن الاستثمار في القطاع يحتاج إلى رؤية قائمة على خلق القيمة توفر استدامة المقاولات والتنافسية الشريفة، وليس فقط الاكتفاء بزيادة عدد الرخص؛

لذا نطالب بداية بدعم المقاولات القائمة قصد إعادة الهيكلة والنمو ثم عقلنة منح الرخص الجديدة.

- ثالثاً، محاربة القطاع غير المهيكل:

السيد الوزير،

إن القطاع يحتاج إلى قاعدة بيانات دقيقة ومحيطة، توفر رؤية واقعية وتدبيراً عقلانياً، وليس فقط الاكتفاء بالمعطيات التقريبية.

لذا نطالب بإطلاق إحصاء وطني شامل ورقمنة كاملة لأسطول السيارات المكربة والوكالات النشيطة لمحاربة القطاع غير المهيكل وحماية الاقتصاد الوطني.

ومعالجة المساطر المعقدة في رخص السير ومواعيد الفحص التقني، وهو ما يشكل كلفة ترهق كاهل المستثمر.

ختاماً، السيد الوزير، نؤكد أن المهني هو الشريك الأساسي في هذا الإصلاح، وهذا ما قمتم به وتنتقل في مقاربة تشاركية تفضي إلى خارطة طريق واضحة تجعل من قطاع كراء السيارات رافعة حقيقية للتنمية السياحية في أفق 2030 وما بعده.

والسلام عليكم.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السؤال السابع لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول "الحوار الاجتماعي القطاعي"، فليفضل السيد المستشار المحترم. تفضل السي..

المستشار السيد خلمين الكرش:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يعتبر الحوار الاجتماعي من أسس البناء الديمقراطي الحقيقي، كما أن جديته ومصداقيته مرتبطة بمدى مأسسته وبالنتائج التي تنبثق عنه، والتي يجب أن تقدم أجوبة عملية وأثر ملموساً على الأوضاع الاجتماعية والمادية والمهنية للشغيلة.

ومن هذا المنطلق نسألكم، السيد الوزير، حول الحوار الاجتماعي القطاعي وآفاق تفعيله؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكراً السيد المستشار، ومن خلالكم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

بالفعل عملت الوزارة في إطار وعيها بالأهمية الاستراتيجية للحوار الاجتماعي، باعتباره ركيزة أساسية لترسيخ مبدأ التشاور والتعاون مع كل الشركاء الاجتماعيين وتحسين الوضعية للعاملين بالقطاع، وذلك من خلال تنظيم عدة جلسات حوارية مع الشركاء الاجتماعيين داخل القطاع، تم خلالها معالجة عدد من المطالب والمقترحات المرتبطة بموظفي الوزارة أو الموظفين الملحقيين وموظفي المعهد العالي للدراسات البحرية، وذلك في إطار تفعيل مضامين الاتفاق الوطني للحوار الاجتماعي المؤرخ بـ 30 أبريل 2022.

وتنفيذاً لمنشور السيد رئيس الحكومة، في هذا الإطار، ترأست شخصياً اجتماعاً على الصعيد المركزي بتاريخ 23 أبريل، كما تم على مستوى الكتابة العامة عقد اجتماعين بين الجامعة الوطنية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء التابعة للاتحاد العام للشغالين، النقابة الوطنية لقطاع الأشغال العمومية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، النقابة الوطنية لموظفي وموظفات وزارة التجهيز والنقل التابعة للاتحاد المغربي للشغل، كذلك (l'UNMT²)، فضلاً عن عدة اجتماعات مع

² Union National du Travail au Maroc.

كما نستغرب استمرار التباين الحاد في منظومة الأجور والتعويضات داخل الوكالة، حيث استفادت فئة من المسؤولين في إطار التعاقد من زيادات هامة، في مقابل إقصاء باقي المستخدمين، بمن فيهم رؤساء المصالح الذين يتحملون مسؤوليات جسيمة، دون أي تحفيز مادي منصف.

وفي الوقت الذي تستمر فيه هذه المماطلة، نجد وكالات أخرى تستفيد من امتيازات اجتماعية ومادية متعددة كإحداث جمعيات للأعمال الاجتماعية وتحسين الأجور، فأين هو مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص؟ وما هي إجراءاتكم لرفع هذا الحيف؟

وفي الختام، نؤكد أن النقابة الوطنية لقطاعات الأشغال العمومية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هي النقابة الأكثر تمثيلية بالوكالة بناء على نتائج الانتخابات المهنية، ومن تم نطالبكم بتصحيح وضعية تمثيلها داخل المجلس الإداري للوكالة عبر تمكينها من مقعدين مستحقين بقوة القانون والشرعية الانتخابية.

ونتمناو، السيد الوزير، أن كلامنا ما يمشيش في السراب، علاش؟ لأن تكلمنا على (SNTL³) مرات عدة فهذا المؤسسة المحترمة وما كانتش حتى نتيجة.

السيد الرئيس،

احنا راه الوزير زديته دقيقة، في دقيقة، في دقيقة، احنا راه وقفيتنا في 10، دابا أنت خصنا معك نطالبو الإنصاف.

السيد رئيس الجلسة:

لما كنزيد الوزير، كنزيد المستشارين، ولكن أنت دابا مازال الوزير ما جاوبش، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

في الحقيقة، السيد المستشار المحترم، اللي سمعك وسمع الوقفات يقول واش كولشي واقف؟ احنا كنتكلمو بواحد الموضوعية وبمسؤولية اللي ملتزمين بها، الهندسة الحكومية اللي فصلت وزارة النقل واللوجستيك عن وزارة التجهيز والماء ليست وليدة اليوم بطبيعة الحال (le statut) ديال الموظفين منذ اليوم الأول عن تعييني راه كنجلس مع جميع التمثيليات النقابية وهوما عايشين معنا هاذ الإشكال ودعيناهم للتفكير جماعيا في إيجاد..

أنا بالأمس وقعت على الخلق ديال المنظومة ديال التمثيلية ديال الموظفين ديال وزارة النقل واللوجستيك باش نشوفو من دابا كيفاش

جميع النقابات التي تطلب اجتماعات، فنحن أبوابنا مفتوحة كما هو معروف علينا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد خلمين الكرش:

شكرا السيد الوزير.

نسجل بكل أسف شديد عن انعدام الحوار بقطاعكم لدرجة أن نعتبروه يكون منعدما، وهو ما يعكس غياب رؤية واضحة ومسؤولة لتدبير هذا القطاع الحيوي، فكيف يستقيم الحديث عن حوار اجتماعي حقيقي والوزارة لا تعترف بنتائج الانتخابات المهنية لسنة 2021، حيث تم اللجوء إلى اللجان الثلاثية للبت في ملفات الترقية بالاختيار، التي تراكمت وعرفت تأخرا كبيرا في خرق سافر لمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

إن غياب تمثيلية اللجان الثنائية بقطاع النقل بسبب الهندسة الحكومية الجديدة التي فصلت قطاع النقل عن التجهيز والماء، مما يفرض إعادة انتخابات لإنصاف شغيلة قطاع النقل، وهو ما التزمت به، السيد الوزير، في اللقاء اليتيم الوحيد الذي جمعكم بالفرقاء الاجتماعيين، ولهذا نتساءل عن الأسباب الحقيقية وراء هذا التواطؤ ولصالح من؟

السيد الوزير،

إن سياسة الارتجال في معالجة المطالب وعدم الاهتمام بالعنصر البشري الذي هو الثروة الحقيقية لأي إدارة أو مؤسسة ولن تؤدي إلا إلى مزيد من الاحتقان وما شهدته الوزارة في شهر أبريل من احتجاجات وإضرابات الذي ينافي خطابكم، السيد الوزير، ليس إلا نتيجة مباشرة لعدم وفائكم بالتزاماتكم السابقة، وعلى رأسها إخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي وموظفات وزارة النقل واللوجستيك، إسوة بباقي القطاعات ومراجعة التعويضات الجزافية بما يضمن صون القدرة الشرائية أمام الارتفاع الموهول للأسعار وحلحلة كل المشاكل العالقة التي تعيشها المصالح الترابية.

وبالانتقال من وضع مقلق بالوكالة الوطنية للسلامة الطرقية التي لم ترد في جوابكم، فإن حجم التذمر والاستياء السائد في أوساط مستخدميها، يعكس النجاح الكبير للإضراب الأخير في شهر أبريل بمختلف المصالح ومراكز تسجيل السيارات، هذا الاحتقان الناتج عن استمرار الوكالة في تأجيل تعديل نظامها الأساسي رغم الأدوار الاستراتيجية لمواردها البشرية.

³ Société Nationale du Transport et de la Logistique.

(C) المطار ديال الداخلية مرشح باش يتوسع، باش أولا (le tarmac) ديالو يقدر يستقبل على الأقل 3 دالمرات ديال الطائرات اللي فيه اليوم.

ولكن المعايير ديال السلامة، هاذي معايير (standard) ماشي كيبي شي واحد كترشق ليه حتى لصباح وكيبي يبغي يدير.. هاذو معايير اللي كتلزمها المنظمة الدولية ديال الطيران، اللي كتضمن السلامة، لأنه المدرج ديال أي طائرة غتقلع، خص يكون واحد (la clôture étanche) ما يكون فيها لا حيوان ولا بشر، خص تكون ضمانة.

إضافة لأكثر من ذلك أنه تم التجهيز ديالو اليوم بكاميرات (infrarouge) اللي كتشتغل يعني بالأشعة الحرارية اللي كتعطي إنذار ديال تحرك ديال أي حد كسائر المطارات.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نود في البداية أن نشكركم على جوابكم السيد الوزير المحترم، والجواب غير مقنع.

السيد الوزير المحترم،

نحن لا نتكلم على السلامة، ولا نتكلم على المعايير الدولية، السلامة كايئة، الأمن كايين، نحن سؤالنا، السيد الوزير، في الفريق الحركي واضح، وهو الزيادة في علو جدار مدينة الداخلية، هاذ الجدار وهو ما مشيتوش (les architectes)، ما دروش (la conception) اللي هي خصها تدار، دارو إضافة بعض الأحجار ودارو من فوق منها الزيادة بعض الأسلاك الكهربائية، إذن نتكلم غير عن تشويه المنظر ديال مدينة الداخلية.

وفي هذا الإطار وتفاعلا معكم، السيد الوزير المحترم، نسجل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نسجل، السيد الوزير، أن طرح وضعية الرفع المشوه في جدار مطار الداخلية يستمد أهميته من كونه يهم منشأة استراتيجية في قلب المدينة، والتي جاءت مبادرة المكتب الوطني للمطارات بزيادة في علو جدارها بحوالي سنتيمترات، ووضع أسلاك شائكة فوقه لتشويه الهوية المعمارية لهذا المرفق الحيوي، وتخدش جمالية مظهره الخارجي؛

ثانيا، على هذا الأساس، وإذ نتطلع، السيد الوزير، إلى التدخل المستعجل لتصحيح الوضع، فإننا نعتبر كذلك أن طرح هذا الإشكال الهندسي هو مناسبة للتنويه بالتحول التنموي الكبير وبالتطور النوعي والشامل والمتواصل، الذي تعرفه البنية التحتية لمدينة الداخلية، لؤلؤة

خصها تفرق على اللي مع وزارة التجهيز والنقل، ولكن الأغلبية ديال الموظفين ما بغاوش، واش غادي نجي نفرض عليهم؟ "وأمرهم شورى بينهم".

ولكن الأمور اللي هي مهمة واللي نتكلمو عليها الباب ديال الحوار وديال النقاش مع جميع المنظمات النقابية، هوراه مفتوح أمام الجميع، وهذا حقهم، وكذلك واجب على الوزارة باش تقوم بذلك.

شكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن للفريق الحركي الموضوع ديال السؤال "حيثيات وملابسات الزيادة في علو جدار مطار الداخلية"، فليفضل السيد الرئيس يحفظه.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن حيثيات وملابسات الزيادة في جدار مطار الداخلية والتدابير المتخذة لتصحيح الوضعية، نسألكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، ومن خلالك أشكر الفريق الحركي على وضع هذا السؤال.

في الحقيقة مطار الداخلية، انطلقت فيه واحد الأشغال اللي كتهم الارتفاع ديال العلو ديال هاذ الحائط اللي كيدور بالمطار ديال الداخلية، 3 ديال الأمتار، وكذلك التغيير ديال (le siège) هاذك الشبكة اللي كتتمنع من الدخول ديال أي حد للمطار، وذلك جا أولا، في إطار احترام ديال المعايير الدولية ديال المنظمة الدولية ديال الطيران، اللي هي الوصي، اللي عندها معايير ديال تسييج ديال كل المطارات ديال العالم وكذلك ديال المغرب.

أي مطار اللي كياخذ (l'accréditation) باش يهبطو فيه الطائرات ويطلعو، عندو واحد العدد ديال المعايير ديال السلامة، ديال بشحال خص يتباع هاذ الوقود (الكيروسين) من البلاصة ديال الشحن، شحال خص يكون فالعرض ديال المدرج ديال الهبوط، شحال خص يكون فيه، لأنه أي مطار عندو (un classement, classe A, classe B, classe)

الماضية وصلات 360 ألف، مرشح هاذ المطار لأربع سنوات، أنه يوصل مليون مسافر، من تم كولشي هاذ الشي الي تكلمت عليه ديال التوسيع ديال كل منظومة الاستقبال من قاعات الاستقبال، من توسيع ديال المدرج ديال الوقوف ديال الطائرات، كذلك، الجانب الي تكلمنا عليه ديال السلامة.

أنا غادي نبعث شخصيا بلجنة توفد وتشوف الملاحظة ديالكم هناك في الداخلة، وإيلا كايين أي حاجة الي ثبتت أنها كتشوه الجمالية وما كتناقصش مع الجمالية ديال المدينة، كن على يقين أنها سوف يعني نرجعو الأمور كما هي.

ولكن الداخلة عندها مستقبل كبير، والنقل بواسطة الطائرة لعب واحد الدور كبير فيما يخص التنمية الاقتصادية والسياحية والاجتماعية ديال الداخلة، وكذلك الربط ديالها إن شاء الله، من حيث غادي يتفتح ميناء ديال الداخلة الأطلسي، كون على يقين أنه العدد الي كيزور الداخلة غادي يتضاعف مرات ومرات، لذلك لازم ما نكونو جميعا مهيين لذلك الموعد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع لفريق التجمع الوطني للأحرار، الموضوع ديال السؤال "وضعية مراكز الفحص التقني للعربات".
تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن وضعية مراكز الفحص التقني للعربات، نسألكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار المحترم،

سؤال عريض وطويل فالتاريخ، بغيتي تسولني على الوضعية، واش الوضعية الحالية؟ ولا أش بغينا فيها غدا؟

هاذ المراكز أول مراكز تنشأت، 11 مركز ديال المراقبة سنة 1958

الجنوب وجوهرة الصحراء المغربية، وذلك بفضل الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة والمهابة، الملك محمد السادس نصره الله، ملهم مسيرة الوفاء والنماء ومبدع النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

وفي نفس السياق، وبكل موضوعية، نشيد بالمجهودات الجبارة والمكثفة للسلطات الولائية والإقليمية والمحلية وعلى رأسها السيد والي الجهة المحترم، في إحداث هذا التحول التنموي الاستراتيجي، الذي جعل من مدينة الداخلة ورشا تنمويا مفتوحا، وذا جاذبية استثمارية غير مسبوقة؛

ثالثا، صلة لما سبق، نجدد السيد الوزير، طلبنا بمواصلة الجهود للرفع من رحلات الطيران من وإلى الداخلة داخل الوطن وخارجه وتنويع العروض وتوزيع مجال المنافسة.

ختاما، واستحضارا للأفق التنموي لجهة الداخلة-واد الذهب، نقترح التفكير في تشييد مطار دولي كبير بالجهة، لمواكبة هذا المستقبل التنموي الواعد والمؤكد.

السيد الوزير المحترم،

تشيد ديال القاعة الجديدة الي غادي يكون، القاعة بغيناها، السيد الوزير، تكون خاصة للرحلات الدولية بجانب القاعة الي هي حالية للرحلات الوطنية، لأنه قاعة واحدة بعض الأحيان تتزامن مع رحلتين جويتين، ويكون اكتظاظ كبير.

وفي هذا الإطار، وهذه مناسبة لا بد أن نوجه ونشيد بتحيةة إجلال وتقدير لرجال ونساء الأمن الوطني بمختلف رتبهم العاملين بالمطار، على العمل الكبير المقدم من طرفهم للعابرين في جو من الاحترام والتقدير.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير،

عندك 54 ثانية زائدة على الوقت المخصص لك، هذا باش نحترمو التوازن بين السلطتين في الكلام.

تفضل، السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم.

كتعرف المعزة ديال الداخلة على سيدنا الله ينصرو وعلى جميع المغاربة.

مطار الداخلة ف 2016 سافرت فيه 150 ألف مسافر، السنة

موزعة على المدن الكبرى، كانت تابعة لمصلحة النقل، آنذاك ما كانتش وزارة النقل فالحكومة ديال السي أحمد بلافريج.

سنة 2003 تحولات إلى 31، ف 2005 قررت الوزارة تنفيذها للخطة الاستراتيجية المستعجلة المتكاملة، بالزيادة فهاذ المراكز، 2005 تنشأ المركز ديال (CNEH⁴)، 2007 تم منح تراخيص بفتح واستغلال المراكز لشركات منظمين في إطار شبكات، 2016 أول مرة كيتم المنافسة لترخيص بفتح واستغلال 192 مركزا للمراقبة التقنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الوزير على الإجابة، رغم أنها-كيف قلت-السؤال كبير والإجابة كنا كنتسناوها تكون أكثر من هكا، ولكن على العموم.

احنا ما كنساوش الدور المحوري لهاذ المؤسسات، وكنشيدو بالجهود اللي كتنقومو بها السيد الوزير، واللي كتنقوم بها الحكومة معكم، لتحسين الدور ديالها وضمان السلامة ديال الأسطول، لأنه السلامة الطرقية عندها علاقة كبيرة بهاذ المراكز ديال الفحص.

وفهاذ الإطار، السيد الوزير، كندعيو بأنه يكون واحد الحوار مع الجامعة ديال هاذ المؤسسات، حوار يكون مفتوح ويكون مستمر، باش يمكن يتناقشو فيه جميع المشاكل والانتظارات ديال هاذ المراكز هاذي.

وكندعيو أولا، للرقمنة اللي انتوما خدامين عليها، السيد الوزير، ليكون شوية بالإسراع في هاذ الرقمنة ديال هاذ الخدمات، واعتماد أنظمة معلوماتية مندمجة لتعزيز الشفافية وتبسيط المساطر، وتفعيل أنظمة الحجز المسبق عبر الأنترنت، لأن كيكون شوية دالاكتظاظ باش نقلصو ذلك المدة ديال الانتظار داخل هاذ المراكز.

وفي نفس الوقت تحيين دفتر التحملات بغرض إدماج التكنولوجيا الحديثة، وكذلك مراجعة دورية المراقبة، واعتماد إلزامية المراقبة التقنية ابتداء من 3 سنوات، السيد الوزير، عوض 5 سنوات، لأن كنشوفو الحالة السيئة لبعض العربات من بعد ثلاث سنوات، وإلزامية المراقبة التقنية فعوض سنة ل 6 أشهر على العربات اللي كتجاوز واحد 10 سنين، لأن هي اللي كتشكل الخطر الكبير داخل الطرقات بالمملكة.

وفي نفس الوقت، كنطالبو بإلزامية المراقبة التقنية على الدرجات النارية بجميع الأنواع ديالها، لأن الدرجات النارية كما كتعرفو، السيد الوزير، في بعض المدن، راه هي الرقم واحد فحوادث السير، ناخذو على

⁴ Centre National d'Essais et d'Homologation.

سبيل المثال مدينة مراكش، أنه المراقبة كتكون على بعض النوع من الدرجات بخلاف واحد النوع آخر غير ملزم بهاذ المراقبة، هنا إيلا وسعنا هاذ المراقبة غادي يكون أحسن، باش ننقصو شوية من هاذ الحوادث.

وفي نفس الوقت، خصنا نواكبو المستثمرين بالتكوين المستمر، خاصة فمجال السيارات الكهربائية الحديثة، وهذا، لأنه هاذي كلها أمور دخيلة على هاذ المراكز، خصها تكوين مستمر، السيد الوزير.

وكنأكدو هنا، السيد الوزير، بأن هاذ المقترحات من شأنها أن تساعد على تجاوز التحديات وكتجاوب مع المطالب الاقتصادية والاجتماعية ديال المهنيين.

وفي الأخير، لإنجاح هاذ المراكز، نؤكد، السيد الوزير، على ضرورة التنبيه إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات والتكاليف التشغيلية مقابل محدودية المداخل.

كما كتعرفو، السيد الوزير، بأنه التسعيرة ديال هاذ المراكز يمكن 20 عام هاذي ما تبدلاتش، باقي هي، هي، وفي المقابل راه كنعرفو الأمور الأخرى اللي كلها فالزيادة، وما يمكنناش نعطيوا الناس اللي كتشتغل داخل هاذ المراكز هاذي، نعطيوها المسؤولية كبيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فيما تبقى لكم من الوقت، إيلا بغيتو السيد الوزير؟

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم على كل هاذ الاقتراحات.

دائما أعتبر شخصيا كواحد برلماني سابق، بأنه البرلمان كيتعتبر بأنه قوة اقتراحية، وبالأخص مجلس المستشارين، لأنه كاين الجانب المهني وكاين كذلك أفكار اللي من طبيعة الحال الهدف كامل وهو كيفية تفكير جماعي لتحسين المنظومة ديال السلامة الطرقية ديال النقل، ديال..

فيعني التكوين ديال هاذ المجلس اللي خلاه ما بين النقابات، ما بين أرباب العمل، ما بين التمثيليات الجهوية والجماعية والمهنية تتعطيكم هاذ القوة.

بغيت نشكركم على كل هاذ الاقتراحات اللي كاينة قيد الدرس، واللي في المجلس الإداري المقبل داخله فيها البرمجة ديال الدرجات، ودخله فيها كذلك هاذ السيارات الكهربائية، اللي جاية لا محالة للسوق وفارضة نفسها.

شكرا جزيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

وغادي نرفعو الجلسة، لمدة 5 دقائق.

رفعت الجلسة.

(استئناف الجلسة بعد إحدى وعشرين دقيقة)

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف العمل ونرحب بالسيد الوزير، وزير العدل.

وننتقل إلى السؤال الآتي الأول الموجه طبعاً إلى السيد وزير العدل، في قطاع العدل حول "الحماية الجنائية من الأخبار الزائفة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي المصطفى تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسألكم عن الحماية الجنائية عن الأخبار الزائفة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

أولاً أنا أعتذر على التأخير الخارج على إرادتنا، فقد كنت ماثلاً أمام المجلس الأعلى للمنافسة في ملف آخر، وهذا ما أخر حضوري، لذلك أعتذر، فلأول مرة في خمس سنوات تأخرت عن الحضور، فأرجو المَعذرة مرة أخرى.

في الحقيقة هاذ الأخبار الزائفة ستطرح إشكالات كبرى الآن، ونحن على أبواب الانتخابات، المصيبة أنه هناك استعداد لدى الرأي العام بقبول الأخبار الزائفة تلقائياً، ويحدثك المواطنون أنه اطلع عليها.

في الحقيقة الأخبار الزائفة قمنا بالتنصيص عليها في القانون الجنائي، القانون الجنائي انتهى، فقط الظرفية لا تسمح الآن بإحالتها، لأنه الوقت الزمني ضيق، وكاين أكثر من 1000 مادة فهذا القانون الجنائي، ونصينا على مجموعة من الجرائم الإلكترونية، بما فيها

الجرائم التي ستضع حدا لهذه التصرفات، مثل نشر خبر زائف، مثل أخذ صورة بدون إذن صاحبها، مثل القيام ببعض التلاعبات التقنية حول الصور، إلى غير ذلك.

وثانياً علينا ان نعتبر أن الأخبار الزائفة لا تقف عند المواطن العادي، كيف سنتعامل مع الصحفي حينما ينشر خبراً زائفاً؟

الصحفي يحتي وراء قانون الصحافة، ويقال أنه الصحفي لا يعتقل عن.. أنا أعتقد يجب إعادة النظر في هذا الموضوع، الصحافة مهنة مقدسة، مهنة أخلاقية، يجب على الصحفي أن يقوم بنشر المعلومة حينما يتأكد منها.

ولكن في نفس الوقت على السياسي أن يمد الصحفي بالمعلومات، لأنه بقدر ما السياسي يقفل الباب على الصحفي، الصحفي يخلق الأخبار، وبقدر ما تفتح له الحوار والنقاش، الصحفي ينشر الحقائق.

لذلك، هاذ التعاون أساسي جداً، عاد تبجي القانون من بعد، واش يمكن نكونو متشددين فيه أولاً، غنشوفو القانون الجنائي بعدا باش نوقفو وسائل التواصل الاجتماعي واستعمال هاذ الأخبار، ثم بعد ذلك سنرى.

أنا أعتقد بأنكم ستعاونون للعملية الانتخابية، انتوما باقي لكم سنة، نتمنى أنه وزير العدل اللي غادي يجي من بعد أكتوبر يدير قانون جنائي قبل ما تبجي الانتخابات ديا لكم، باش يتم تصفيها، أما هاذ الانتخابات احنا فغادي تكون عندنا مشاكل كبرى، لأن الأخبار الزائفة ستنتشر، وهذا خطر على الديمقراطية وخطير على الدولة بل وخطير على الاستقرار الاجتماعي، لأن خصنا نوعيو المواطنين دبالنا بأنهم ما ياخذوش بعين الاعتبار بعض الأخبار التي تأتي وهي مزيفة، وفي كثير من الأحيان تمس بالاحترام الواجب للمواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي المصطفى، تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد الوزير المحترم على التفاعل مع هاذ السؤال الآتي المتعلق بالحماية الجنائية عن الأخبار الزائفة.

هو السيد الوزير، التحسيس مطلوب فهاذ الموضوع، ولكن الزجر أيضاً مطلوب أكثر، لأنه لا يمكن أن نرتين لهاذ الآفة المجتمعية المتعلقة بالأخبار الزائفة، ما يمكنش نسلمو بالأخبار الزائفة وتولي أنها قدر محتوم، لأن الأخطار اللي كترتب عليها لا يمكن يعني تصورها.

هاذ الموضوع عندو علاقة، السيد الوزير، بالسياسة الجنائية، والسياسة الجنائية عندها واحد البعد في القانون، ولكن بعد حتى في إنفاذ القانون، تنظن هاذ الموضوع ديال الأخبار الزائفة لوي يعني نتكلمو عليه غير في إطار الصحافة تنظن ما كاينش مشكل، أنه الصحافي المهني حينما ينشر خبرا زائفا يسهل عليه أن يوضح تصحيحا أو ما شابه، ولكن الأخبار الزائفة في الفضاء الرقمي وفهاذ الفضاءات الافتراضية عندو واحد الخطورة متناهية.

أنا نبغي نعطيك واحد 2 أمثلة اللي يعني تعايشنا معها فهاذ المرحلة ديال عيد الأضحى، لائحة تروج بالتصويت ديال هاذ المؤسسة بالرفض على اللجنة ديال تقصي الحقائق في موضوع ما، نشر كخبر زائف، أصبح كالنار في الهشيم، وتبناوه ناس يعني يقتنصون الفرص، ناس تبيحثو على الأصوات، ناس تبيحثو تيديرو به الحملة، ناس تبيحثو به على الدخل من خلال واحد الصحافات من خلال المؤثرين.

ما وقع أيضا فقرية با محمد نواحي تاوانات، أعتقد على أنه موضوع مؤسف والضجة المجتمعية اللي ترتب عليها ذاك الخبر الزائف واللي أدت أنه فئة عريضة من الفتيات ولاو تينقاطعو عن الدراسة بفعل الأخبار الزائفة.

أعتقد، السيد الوزير، على أنه على الدولة أن تقوم بمسؤوليتها فيما يتعلق بالأخبار الزائفة، على الحكومة أن تقوم بمسؤوليتها فيما يتعلق بالأخبار الزائفة، على الجهات المكلفة بإنفاذ القانون أن تقوم بواجبها الزجري لا سيما فيما يتعلق بهاذ الفضاءات الرقمية، اللي ولا يعني يصعب الضبط ديالها.

وبالتالي التحسيس، كيف ما قلنا في البداية، تحسيس مطلوب، ولكن التعاطي بالأشكال اللي فيها الصرامة وفيها يعني التعاطي بالجدية، أعتقد على أنه هذا أمر مطلوب أكثر، لأنه تيمس المواطن بالدرجة الأولى، تيمس المؤسسات، تيمس الأفراد بجميع الطبقات ديالهم، وبالتالي لا بد أن نقف واحد الوقفة ديال الحزم من جميع هاذ المناحي هاذي باش نتصدوا لهاذ الآفة اللي ما تبيغها لا الله سبحانه وتعالى، لا الشرع، لا القانون، لا المؤسسات، لا الناس، واللي فيها أصلا، كيف ما قلنا في الأول وفي الأخير، الحماية ديال هاذك المواطن اللي تيتلقف هاذ الأخبار الزائفة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غير باش نذكر راه كل ما زدت أكثر من 3 دقائق راه غادي نعطيها للحكومة، والحكومة إذا زادت غير 5 ثواني ولا 10 غادي نزيدها للسلطة التشريعية، باش نديرو التوازن في الكلام، وكل سؤال بوحديثو، ما تقوليش بأن علاش زدت لهاذك فذاك السؤال الفلاني.

شكرا.

السيد الوزير فيما تبقى لكم من وقت.

السيد وزير العدل:

أنا تبعت هاذ الموضوع هذا أنا اعتبرته إهانة، ولكن أنا نقول لك، أنا أعتقد بأنه الزجيجب أن يكون، واش المجلس يقدم شكاية للنيابة العامة باش نعرفو شكون اللي نشر ونتاجعوه قضائيا؟

أو أي واحد من السادة المستشارين تذكرت سميتو يمشي يدير الشكاية دياو أو الفريق يدير الشكاية دياو للنيابة العامة؟

إيلا درتو مرحبا النيابة العام تفتح بحث في الموضوع، عندها السلطات التقديرية كلها في الموضوع باش نحسمو هاذ الموضوع.

أما من حيث تيجي تتم هاذ التصرفات وتنديرو احنا تصريحات فقط ما عندها حتى معنى، رغم أن فتح نقاش وتقال نقاش، وفي الحقيقة إيلا درتو شكاية، النيابة العامة راه غادي تكون ملزمة تدير بحث.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الآتي الثاني وموضوعه "وضعية المساعدة القضائية والمحامين" لفريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال. تفضل.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن وضعية المساعدة القضائية والمحامين، نسألكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

هاذ الموضوع ديال المساعدة القضائية كان فالحكومات السابقة وضعوا قانون ديال المساعدة القضائية، وضعو المبالغ مالية، وكان السي الناصري الله يواليه برحمة الله هو صاحب الفكرة، هو اللي كان اشتغل عليها لسنوات.

وتم تقديم واحد التأدية للمحامين منذ 2016 إلى الآن، وبلغت قيمة المبالغ التي توصل بها المحامون من 2016 إلى الآن 240 مليون درهم

حاجة لتقديم طلب أو بناء على طلب يودع لدى الجهات المختصة.

في البداية لابد، السيد الوزير المحترم، من الإشادة بالخطوات المهمة لوزارة العدل من خلال مساعي وإجراءات تحديث منظومة العدالة، والتي يأتي في صلبها ورش مراجعة المساعدة القضائية التي يعتبر أحد المداخل الأساسية لتعزيز حق الولوج المنصف إلى القضاء وترسيخ النجاعة القضائية، بما ينسجم مع مستجدات ورش تأهيل وتحديث منظومة العدالة لضمان الوصول إلى حق الدفاع.

منوهين كذلك بمجهودات مؤسسة الدعم الاجتماعي من خلال الحرص على دعم الفئات الهشة، كالنساء ضحايا العنف والأشخاص في وضعية إعاقة والقاصرين، عبر إحداث مكاتب المساعدة الاجتماعية داخل العديد من المحاكم لتقديم الدعم النفسي والإداري وتوجيه المتقاضين.

فإذا كانت علاقة المحامي بالمساعدة القضائية تتحدد في كونه الركيزة الأساسية لتفعيلها على أرض الواقع، حيث يتولى الدفاع مقابل أتعاب محددة بمقتضى مرسوم المساعدة القضائية، أي الأشخاص المعوزين لتمكينهم من حقهم في الولوج للعدالة، فإنه كثيرا ما يثار النقاش حول قيمة أتعاب المحامين المعنيين في إطار المساعدة القضائية، وما يرافق هذا النقاش من مطالب للرفع من قيمة هذه الأتعاب، بما يحفظ كرامة المحامي ويتلاءم مع حجم الجهد والمصاريف وطول مدة التقاضي وتعدد الإجراءات، وما يرافق كذلك من مطالب بصرف هذه الأتعاب في آجالها المعقولة مع توسيع قاعدة الفئات المعوزة والهشة من الإعفاء الشامل من الرسوم القضائية ومصاريف الإجراءات.

كما تكشف الممارسة العملية لنظام المساعدة القضائية على مجموعة من التحديات المرتبطة أيضا بتعدد بعض مساطر الاستفادة من هذه الآلية وتفاوت تطبيقها بين مختلف المحاكم، خاصة مع تطور البنية الاجتماعية وتغير طبيعة النزاعات، مما أصبح يدعو إلى مراجعة شاملة للنظام المؤثر للمساعدة القضائية.

ولنا كامل الثقة، السيد الوزير المحترم، في نفسكم الحقوقي وفي التزام وزارة العدل بتحديث النصوص القانونية المؤطرة للمساعدة القضائية وتوسيع الاستفادة منها وجعلها أكثر قدرة على استجابة لحاجيات المتقاضين، بما يضمن ولوجها للعدالة بتبسيط مساطر التقاضي، وبتجديد تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين دون استثناء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

وزعت على المحامين، وأكبر وحدة توصلت بالمبالغ المالية هي أكادير 25 مليون درهم، ومن بعدها الدار البيضاء 19 مليون درهم، وتنبقاو نازلين، مكناس 11 مليون درهم، وجدة 16 مليون درهم، أسفي 11 مليون درهم، وكلميم 3 مليون درهم، والجديدة 4 مليون درهم، الدار البيضاء، إلى غيرها، ها هي الأرقام كلها عندي.

ولكن لاحظنا واحد القضية ما فهمتش أنا، هو المساعدة القضائية يجب أن تكون بالتناوب بين المحامين، لاحظنا أن 90% ديال المحامين تياخذو إما 1500 درهم إما 3000 درهم، ولكن كايين بعض الأشخاص تياخذو مبالغ غريبة.

مثلا من 2016 للآن، كايين محامي في وجدة توصل بـ 1 مليون و50 ألف درهم، محامي فأكادير توصل 723 ألف درهم، محامي فالعيون 510 ألف درهم، مراكش 450 ألف درهم، الدار البيضاء 264 ألف درهم، الرباط 262 ألف درهم، علاش بالضبط هاذ المحامين بالضبط تيتوصلو بهاذ المبالغ الكبيرة وتبقى 90% من المحامين تيتوصلو بـ 3000 درهم و1500 درهم؟

علاش هاذ 240 مليون درهم استافدو منها غير بعض المحامين دون غيرهم؟

يجب إعادة النظر في القانون المنظم والمساعدة القضائية تبقى غير فقط في المجال الجنائي، لأنه تدارت باش نساعدو المحامين كلهم، باش نوفروها للمحامين كلهم، والي بغى يتنازل هذاك حقو يتنازل، ولكن خص تدار واحد المسطرة ويتدار واحد البرنامج إلكتروني باش نعطيو لكل محامي الدور ديالو، ونعطيوه القيمة ونعطيوه المبالغ المستحقة ديالو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم.

المستشار السيد مولاي مسعود اكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على الجواب ديالكم، وكما تعلمون فإن المساعدة القضائية تجسد الأداة العملية لتحقيق مبدأ المساواة أمام القضاء كصمام أمان للفئات الهشة، حيث تضمن هذه الآلية الولوج العادل للعدالة من أجل ضمان حق التقاضي كحق دستوري، بإعفاء الفئات المعوزة من الرسوم والمصاريف القضائية التي تعيق وصولها للعدالة.

فهذه الآلية لم تعد إجراء مسطريا فقط، بل أصبحت عنوان وتجسيد لعملية مبدأ المساواة أمام القانون وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهي المساعدة التي تمنح إما تلقائيا وبقوة القانون لفئات محددة دون

السيد وزير العدل:

عندي جوج دالقضايا مطروحة.

عندي هاذ المساعدة القضائية يجب أن أحيلها على المجلس الأعلى للحسابات باش يديرو فيها تفتيش، يفتشو الموظفين ويفتشو هاذ الفلوس فين كتمشي؟ وعلاش تتمشي؟ وعلاش بالضبط هاذ المحامين وماشي هاذ المحامي؟ هاذي المسالة الأولى، لأن هذا مال عام، هاذي ميزانية الدولة.

وعندي مشكل آخر هو صندوق الودائع، صندوق الودائع فيه فلوس المحامين، فيه فلوس المواطنين، فيه فلوس الشركات، فيه فلوس الإدارات العمومية التي نفذت لها المبالغ خص حتى هي تخضع للمراقبة، هاذي ما تتخضعش.

دابا نشوفو من الناحية القانونية كيف نخضعهم للمراقبة، لأنه أينما يوجد المال يجب أن تكون المراقبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ننقلو للسؤالين المواليين حول "المحكمة الرقمية"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا غادي نعرضهم دفعة واحدة.

السؤال الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة لكم لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا.

السيد الوزير المحترم،

عن تسريع تنزيل ورش المحكمة الرقمية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن سير تنزيل ورش المحكمة الرقمية، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين.

السيد وزير العدل:

شكرا السادة المستشارين.

السيد الرئيس،

هناك إشكال كايين في وزارة العدل، كايين الوزير والإدارة القضائية وكايين السلطة القضائية، وكايين النيابة العامة، ثم كايينة الارتباطات، الضابطة القضائية، الدرك الملكي، الأمن الوطني، المحافظة، إلى آخره.

بغيتي تدير محكمة رقمية، إيلا دارها الوزير بوحده، وهاذ الشي اللي تنديرو الآن، غير كنخربقو، إيلا خليت السلطة القضائية كتدير المحكمة الرقمية في المجال القضائي راه غدير غير الجزيرة ديالها، إيلا بغيت نرتبط مع المؤسسات لآخرين، درنا ارتباطات من الناحية التقنية لمجموعة نتاع المؤسسات راه كايين إيجابي، دابا درنا واحد الحل، والحل اللي الآن وصلنا له.

كان لقاء بيني وبين السلطة القضائية بالسيد الرئيس المنتدب والسيد الوكيل العام، قال لي أودي إيلا بغينا نديرو شي حاجة دالعدالة الرقمية، خصنا نديرو برنامج واحد احنا ب 3، ماشي كل واحد فينا تيصرف من جهة، ونديرو مؤسسة ونديرو عمل مشترك، وتشرف عليه مؤسسة من مؤسسات الدولة اللي تهتم بالمجال الرقمي، باش ما نجيبوش القطاع الخاص بيذا يتلاعب معنا ونبدوا نضاربو معاه، خص هاذي ما خلص هاذي، درتي هاذي ما درتي هاذي.

وفعلادرنا اجتماعات ودرنا اجتماعات مع التقنيين ودرنا اجتماعات، ونجحننا في هاذ الموضوع، وهيننا واحد التصور وطني غادي نقدموه لوزير المالية باش ناقشو معه ومع السيد رئيس الحكومة ماعرفتش واش هذا ولا المقبل، الله أعلم، ونشوفو آنذاك.

ولكن على الأقل غتجيك واحد البرنامج طويل الأمد اللي حول المحكمة الرقمية، وهذيك المحكمة الرقمية غادي تكون من طرف النيابة العامة والسلطة القضائية ووزارة العدل باش نحافظو على الفلوس، أولا ماشي كل واحد فين تيصرف بوحده، باش نديرو عمل مشترك وموحد، وباش نقدمو أكثر الخدمات، نتعرف النهار الكبير اللي غيكون عندي، نهار المواطن ولا المحامي ما يمشيش للمحكمة، من دارو عارف أشنو عندو وأشنو كايين وأشنو تحكم لو، إمتى عندو الجلسة؟ وأشنو داز؟ نهار تكون هاذي غادي نكونونجنا.

راه نقول لكم واحد القضية راه استعمال الوسائل الرقمية هي أكبر وسيلة لمحاربة الفساد، راه ما كايينة شي حاجة أخرى تتحارب الفساد قدها، باش نتعرفو أش دارو وأش ما دار.

يصدر الحكم ما عرفت في قلعة السراغنة يقول فيه اللي بغى،

والوساطة القضائية؛

- كذلك الرقمنة الإلكترونية المرتبطة أو المتعلقة بالتبليغ والمراسلات؛

- الرقمنة الإلكترونية المتعلقة بتقنيات الاتصال عن بعد للاستماع للأطراف والمحامين والخبراء القضائيين والشهود؛

- كذلك رقمنة الأرشيف وإطلاق مختلف المنصات الإلكترونية بما فيها منصة التبادل الإلكتروني ما بين المحامين والمحكمة أو المحاكم، ومنصة التبادل الإلكتروني التي مرتبطة مع الخبراء القضائيين.

وفي الختام، نحن واثقون من جديتكم لترك بصمة إيجابية يعني في تسريع تنزيل ورش المحكمة الرقمية كجزء من الأوراش الملكية للمغرب الصاعد.

والله ولي التوفيق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير على الجواب الذي تفضلتم به وعلى المعطيات الهامة التي قدمتموها، والتي تؤكد أن تنزيل ورش المحكمة الرقمية يشهد تقدما متواصلا، وأن مختلف المبادرات المتخذة تندرج في إطار رؤية متكاملة، تروم بناء عدالة حديثة مفتوحة وقادرة على الاستجابة لمتطلبات العصر الرقمي، بما يعزز ثقة المواطنين في المرفق القضائي ويساهم في الارتقاء بأدائه وجودة خدماته.

نتابع بكل اهتمام، ما قمتم به وتقومون به من إجراءات وتدابير لتطوير البنية الرقمية للمحاكم، عبر تعميم العديد من الخدمات الإلكترونية وتوسيع نطاق استعمال المنصات الرقمية، مما يسهل ولوج المواطنين والمواطنات إلى الخدمات القضائية، وتقليص الأجل الزمنية لمعالجة الملفات وتعزيز سرعة وفعالية معالجتها.

وما تقومون به من عمل للتنسيق مع باقي المتدخلين، لا سيما المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، بما يضمن انسجام مختلف المبادرات المرتبطة برقمنة العدالة.

كما نؤكد في الوقت ذاته، على أهمية ما تم الإعلان عنه، من مواصلة تطوير الأنظمة المعلوماتية وإحداث خدمات رقمية حديثة، تستجيب للحاجيات المتزايدة للمتقاضين ومهنيي العدالة والحرص على تأمين المعطيات وحماية المعلومات المتداولة داخل المنظومة القضائية ومواكبة هذا التحول عبر التكوين المستمر وتعزيز القدرات التقنية

قناعتو يديرها القاضي، ولكن فالعشية المفتشية الرئيس تيشوفوه هنايا، نهار نوصلو لهاذ الشي، وكذلك تنعرفو كل واحد إمتى دخل وإمتى خرج... إلخ.

كنتمنى هاذ الشي باش يكون، ولكن الآن نقول لكم الخطوة الأولى قطعناها، درنا الاتفاقية، درنا التصور دابا دخلنا للمجال العملي ديالها، ولقينا مؤسسة الدولة غادي تكلف بهاذ الموضوع، وإن شاء الله يكون خير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد شاكر.

تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية، نود التنويه بالمجهودات التي تقومون بها من أجل تنزيل ورش المحكمة الرقمية، نشيد كذلك بالمقتضيات التشريعية التي تنساهم فيها جميع.

وأنتم بصدد التنزيل يعني التوجيهات الملكية السامية، لا يخفى عليكم التحدي الكبير المتمثل في تقليص عمر الدعوة القضائية، ولا سيما القضايا المتعلقة بالاستثمار المنتج، وبقضايا الجالية المغربية وباقي القضايا.

كذلك، أنتم على علم بالتحدي المرتبط بالتفكير الجدي في تسريع تنزيل ورش المحكمة الرقمية، هاذ المشروع هذا جاء لأن كايين إكراهات معروفة مرتبطة كلها، أولا، بعنصر ثقة المتقاضين في العدالة، خصو يتزاد ما ينخفض.

ثانيا، باش يعني الناس اللي تيمشيو للمحكمة يرجعو يعرفو فوقاش تيدخلو للمحكمة وفوقاش تخرجو من المحكمة، وباش كذلك التطبيقات الإلكترونية تكون مصدر ديال الشفافية لجميع الأطراف.

لهذا، من أجل تبسيط المساطر، والتقليص من الأرشيف الورقي اللي كايين في المحكمة، بغينا كذلك نتقاسمو معكم المقترحات ديال الفريق ديالنا:

- أولا، تنقولو لا بد من تطوير البوابة الإلكترونية للشكايات وكذا تتبع المآل ديالها؛

- رقمنة وتأهيل المهن القضائية ولا سيما المهن المرتبطة بالتحكيم

للموارد البشرية، والذي يشكل عنصراً أساسياً لإنجاح هذا المسار.
السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم ما يكتسبه هذا الورش من أهمية بالغة لتطوير المنظومة الوطنية للعدالة والرقى بها، وانعكاساته الإيجابية على تحسين جودة الخدمات القضائية، وتقريبها من المواطنين ومساهمته في ترشيد الزمن القضائي وتبسيط المساطر والإجراءات وتكريس مبادئ الشفافية والنجاعة، ناهيك عما يوفره من معطيات دقيقة، تساعد على الرفع من مردودية العمل القضائي والإداري.

لذلك، ندعو إلى مواصلة هذه المقاربة التدريبية المتكاملة، الهادفة إلى إرساء أسس التحول الرقمي داخل المرفق القضائي، بما يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة ويستجيب لانتظارات مختلف المتدخلين والمترفقين، فاعتماد الرقمنة لم يعد اختياراً تقنياً فحسب، بل أصبح توجهها استراتيجياً يهدف إلى الرفع من جودة الخدمات وتبسيط الإجراءات والمساطر القضائية وتحسين ظروف الولوج إلى العدالة لفائدة المواطنين والمواطنات ومختلف الفاعلين في المنظومة القضائية.

كما ننوه كذلك، السيد الوزير، على الدور الذي قمتم به وتقومون به لحد الآن في إطار تنظيم الأرشيف وننوه بهذا العمل.

وفقكم الله، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

أنا أريد أن أشكركم على هاذ المواقف.

ولكن، الله يجازيكم بخير عقلو علي، باش فالميزانية الجاية تزيدولي في الميزانية ديال الاستثمار، فقط هاذ الشئ باش ننفذ هاذ المشروع.

شكراً.

ما تنساو نيش.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تسريع البت في الدعاوى القضائية".

هذا لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل، السيد الرئيس لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد عموري:

شكراً السيد الرئيس.

كنسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لتسريع البت في الدعاوى القضائية؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكراً السيد الرئيس.

السيد المستشار،

هو خارج اختصاصي هاذ السؤال، لا دخل لي فالدعاوى القضائية.

أنا الدعاوى القضائية في إطار الإجراءات، في إطار الإجراءات أوفر جميع الإمكانيات لتسهيل الإجراءات وكذا.

كتطرح مشكل ديال التنفيذ، الهيئة القضائية حدود لهم واحد الأجلات المعقولة، لو كان هناك انتقادات لهاذ الأجلات كياعتبرهم قلال، كايين اللي كياعتبرهم كثار، كل واحد أش كيقول، ولكن هذا داخل فاختصاصهم كسلطة قضائية لا يحق لي أن أتكلّم باسمها، ولا يحق لكم أن تحاسبونهم وفق الدستور، هاذ الشئ اللي أعطى الله.

أما بالنسبة لي، أنا في إطار الإدارة القضائية، أحاول أكثر ما يمكن باش نسهل هاذ العملية من خلال استعمال هاذ الوسائل الرقمية، باش نسهلو العلاقة مع القضاة بيناتهم ومع السلطة القضائية ومع الموظفين باش نسهلو العملية.

وأخر حاجة درناها، هي القضية ديال تنفيذ الأحكام القضائية ديال السير، ما بقاتش فالدار البيضاء ولات على المستوى الوطني فنظام إلكتروني واحد، وكذلك حاولنا ما يمكن نحيدو الورق.

وكذلك أنه الآن كنجاولو نخلقوا واحد البرنامج بيننا وبين المفوضين القضائيين باش نبلغوا الاستدعاءات، إلى حدود هنا ممكن نتكلم معكم، خارج هاذ الشئ ذاك شغل السلطة القضائية، لا حول لي ولا قوة فيها. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار ماذا تقول؟

المستشار السيد محمد عموري:

شكراً السيد الرئيس.

أحنا بالفعل عارفينها، ولكن أحنا غير المسؤولية السياسية عند السيد الوزير، هو (l'interlocuteur) ديالنا، المخاطب ديالنا، ومن خلالو بغينا نوجهو هاذ الانتظارات ديال المقاولات، لأن العدالة، إذا كانت العدالة هي واحد الميزان ديال الحقوق، فإن النجاعة ديالها ولات

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، هل تريدون أن تتفاعلوا مع هذا التعقيب.

السيد وزير العدل:

غير واحد جوج دالنماذج:

أولا، أعدنا النظر في المحاكم، درنا محاكم استئناف، حاولنا ننقيو مجموعة الدماكم، شرينا السيارات، شرينا الوسائل، درنا المكاتب جيدة، حاولنا، وباقي كايين عمل كبير خصويدار، ولكن هادي هي حدود الوزير، الأخلاق ما تيتباعوش ما عندي فين نشرهم، اللي مربيه والديه راه مربيه، والموظف اللي ولد الناس راه ولد الناس، هادي ما عندي منين نشرهم لهم.

أما السيارة أو النقل و..

فالدار البيضاء، كان عندنا مشكل في الدار البيضاء والرباط، الدار البيضاء كان ما بين 1000 و1500 معتقل فالنهار تنديوه للنياية العامة، وعندنا فالرباط بين 600 حتى 800، كيدوز النهار كامل كنستمعو لهاذ المهمين، وكيتمطل، كيمشي حتى الليل، تتلقى النساء تينتنظرو ولادهم والآباء تينتنظرو ولادهم حتى 12 ليل عاد يخرجو، وشي ظروف فاش كان.

درنا واحد القرار السيد الوكيل العام، السيد رئيس النيابة العامة المحترم، دار واحد القرار وبلغني به، قال لي أنا ما غاديش نجيبهم للمحكمة، أنا غنمشي لعندهم للكوميساريات ونستمع لهم تم، درنا للموظفين ديانا السيارة، درنا لهم واحد المحاسب، لأن تيكون الصلح تخلصو واحد المبلغ ويخرج بلا ما يجي المحكمة، ودرنا لو موظف وتيمشي.

في آخر المطاف لقينا بأن كايين واحد 50، 60 شرطي فالدار البيضاء مقابلة غير هز المعتقلين ديمهم، وفالرباط نفس الشيء، ولينا تيمشيو عندهم ما بقاش محتاجين احنا لهاذ الشرطة، لأنه راه في كوميسارية، ولات تنجي للمحكمة 20، 25، ذوك اللي عندهم الجرائم الكبرى اللي خصها تستمع لهم النيابة العامة وقاضي التحقيق، ولينا تنتفاصلو مع الناس فالكوميسارية، اللي غنديرو معاه الصلح تخلص ذاك المبلغ وتنعطيوه الوصل وتيمشي بحالتو يعطينا التيساع وتنتصالحو معاه، اللي عندو غير شي حاجة صغيرة تنديرو لو استدعاء، تم تم، واعطيناهم (les ordinateurs portables)، وتيديو (les ordinateurs portables) وتستمعو لهم تما، ودرنا هاذ العملية فالرباط ونجحات لنا، وهناونا من ذوك قوة الطموبيلات غادين جايين، والمواطر وجهنم الكحلة، حيدنا ذاك الشي كامل.

وأنا تشكر في الحقيقة السيد الرئيس المدير العام للأمن الوطني اللي

اليوم، السيد الرئيس، من أهم المؤشرات الثقة بالدولة والجدانية للاستثمار.

وانخرط المغرب خلال السنوات الأخيرة فواحد الورش إصلاحي مهم، لتحديث المنظومة القضائية وتعزيز النجاعة ديالو، وأثمرت هاذ الدينامية على واحد المجموعة من النتائج إيجابية ملموسة تجلت بالفعل بتسريع وثيرة البت في القضايا وتطوير الخدمات الرقمية وتحسين ولوج المواطنين والمقاولات للعدالة، كما شارلهم السيد الوزير.

ما تفوتناش هاذ الفرصة فهاذ المقام باش ننوهو بما يبذله السادة القضاة من تفران ومسؤولية في أداء المهام ديالهم وما تحقق من تطور ملحوظ في جودة الأحكام والاجتهاد القضائي، ورغم ضغط الملفات وتزايد تعقيد المنازعات المعروضة على المحاكم، وما كايينش شك أن هاذ التطور تيشكل واحد المكسب مهم، لأن العدالة السريعة، السيد الرئيس، السيد الوزير، بالنسبة للمقاولات تتعني تقليص التكاليف والحد من حالة التعطيل وتعزيز الثقة في مناخ الأعمال اللي تنبغيو نمشيولو كاملين.

غير أن الرهان اليوم ما بقاش فقط هو تسريع البت فالقضايا، ولكن مواصلة هاذ المسار مع الحفاظ على جودة الأحكام وتعزيز الأمن القضائي، فبالنسبة للمقاولات ما تتقاسش العدالة الاقتصادية بسرعة البت فقط، ولكن أيضا بمدى وضوح الأحكام والقدرة ديالها على مواكبة الواقع الاقتصادي، واليوم ومع المشاريع الكبرى اللي تيعرفها المملكة، خصوصا كأس العالم 2030، فولات الحاجة إلى واحد العدالة متخصصة.

السيد الوزير،

فالسباق ديال تحديث العدالة، نتابع باهتمام ورش تعميم التوقيع الإلكتروني للأحكام القضائية، باعتباره واحد الخطوة مهمة نحو تسريع المساطر وتحديث الإدارة القضائية، وهنا كنجيو لكم، السيد الوزير، للاختصاص ديالكم فالنجاح ديال هاذ الورش تيبقى رهين أيضا بمدى جاهزية الموارد البشرية المكلفة بالتنزيل ديالو، واللي تيطرح واحد الأهمية ديال التكوين المستمر والمواكبة التقنية وتعزيز الموارد البشرية الكفيلة بضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هاذ التحول الرقمي.

كما أن تحسين ظروف العمل ديال السادة القضاة تيبقى واحد العمل أساسي فتعزيز النجاعة القضائية، فإن كنا نتطالبو بعدالة أكثر نجاعة فإننا نؤمن أيضا أن القاضي لا يمكن أن يعطي أفضل ما لديه إلا إذا توفرت له جميع الإمكانيات باش يدير المهام ديالو في أحسن، المهام النبيلة في أحسن الظروف، ولأن المستثمر يمكن لو السيد الوزير، ينتظر فرص ولا فرصة للاستثمار ولكن ما يمكنلوش ينتظر عدالة متأخرة.

شكرا السيد الرئيس.

يشعر المتهم أنه ارتكب واحد الفعل، وأنه العمل أفضل له من التصرف الي دار، وأنه ممكن، هاذ العملية خصنا نفكرو فيها أكثر.

كاين موضوع آخر راه الشباب الذكور يستفيدون أكثر فالعقوبات البديلة على النساء، المهم نتوسعو شي شوية، وأنا شحال ما توسعو فالعقوبات البديلة شحال ما تنقذو، راه واحد صيفتو يخدم فشي بلاصة أفضل بكثير تديه للحبس تسد عليه، الحبس راه هو آخر حل، حتى ما تتلقى الحل، ما شي نسبقوه، الحبس خصنا نتليوه حتى ما نلقاو الحل.

لهذا، أعتقد بأنه الآن الأمور غادي للجدية وغادي يكون فيها خير، إن شاء الله، في المستقبل، خص غير واحد شوية دالجرأة وشوية الشجاعة.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الزبيدي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كما تعلمون، فإن العقوبات البديلة ليست مجرد مشروع قانون تقدمت به الحكومة وتمت المصادقة عليه، أو هو توصية من توصيات هيئة إصلاح منظومة العدالة، بل هو ورش ملكي أكد جلاله الملك على ضرورة اعتماده في خطاب ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2009.

الحكومة عندما تقدمت بهذا المشروع، السيد الوزير، كان سقف الطموح جد مرتفع وكان الحديث عن ساكنة سجنية تتجاوز 30.000 يمكن تستافد من العقوبات البديلة، ولكن التطبيق أودخل العقوبات البديلة أو هاذ القانون حيز التنفيذ أدى إلى نتائج صادمة.

اليوم من بعد تقريبا سنة على دخول هاذ القانون حيز التنفيذ نتفاجأ على أن عدد الحالات التي استفادت من العقوبات البديلة ما تتجاوز 2000 حالة، في حين أن بتطبيق فصل بسيط الي هو المادة 632 من قانون المسطرة الجنائية الي تمهدر على التخفيض التلقائي للعقوبة، الي جا بمقتضيات واضحة، بشروط موضوعية واضحة أيضا، أدى إلى استفادة تقريبا 90.000 سجين والإفراج عن 9000 سجين.

إذن الحديث اليوم عن المشكل الذي يعتري تنفيذ العقوبات البديلة، واش هو النص القانوني ديال 43.22؟

هل هي السلطة التقديرية المفرطة التي منحها النص لقضاة المملكة لتطبيق العقوبات البديلة؟

أم أن الأمر يتعلق بمشكل آخر؟

ساعدنا بشكل كبير والسيد رئيس النيابة العامة الي أشرف شخصيا على هاذ الموضوع، أنا قدمت غيرو سائل العمل باش ينجح هاذ المشروع ونجح، ودابا خصنا نعمموه وطنيا، أننا نعطيوه الفرصة على المستوى الوطني للجميع باش يبقاو يتنقلو لمخافر الشرطة، وغادي تنجح إن شاء الله، باش هز حط وهذاك الشكل باش، ونفكو أولاد الناس إيلالينا ما نفكو.

الله يجعل آخر أيامنا أحسن من أولها.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "الإجراءات القطاعية المتخذة لمواكبة تنزيل قانون العقوبات البديلة".

السؤال للفريق الحركي فليتفضل.

المستشار السيد نبيل الزبيدي:

عن آليات تنزيل العقوبات البديلة، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير العدل:

هو الأسئلة البرلمانية فهاذ الموضوع ديال العقوبات البديلة على الأقل حفزت الآخرين بالاهتمام بهذا الموضوع، شحال ما طرحتها، شحال ما القضاة تيطرحو أسئلة وتيقولو أودي خصنا فعلا، وفعلا لاحظنا أن هناك واحد الارتفاع فالاهتمام بالعقوبات البديلة، رغم أنه خصنا نعيدو النظر فواحد المجموعة ديال الإجراءات فيما يخص العقوبات البديلة، فالاستئناف ديالها...

ولكن نقول لكم بأنه مثلا فالغرامات اليومية أو في التصالحية أو فكذا، درنا مداخيل، ما صيفطنا هاش للحبس ودرنا مداخيل الدولة، فهاذي أساسية مهمة، دابا خصنا نتوسعو فالعقوبات البديلة، احنا اشتغلنا بزاف فالعقوبات البديلة أننا نتوسعو المحكومين بالعقوبات البديلة فالمحاكم، تيقابلو الأرشيف، تيقادو لنا المحاكم، وكذلك استعملناهم فواحد المجموعة، دابا خصنا نتوسعو.

أنا أش تنقول؟ تنقول نمشيو للقطاع الخاص، نديرو اتفاقيات مع بعض الشركات الكبرى، وقلنا إذا عندنا شي وليدات دارو مشكلة، تضاربو فالزنقة، يجيو يدخلو للشركة يخدمو ولو تعطيهم شي تعويضات بسيطة، المهم غير يفهم مفهوم العمل، وتكون عندو الرؤية.

أنه نشوفو مع القطاع الخاص باش القطاع الخاص يبدأ يستوعب لنا هاذ العقوبات البديلة، يخدمو فالشركات، يخدمو فالطرقان، يخدمو فكذا، لأنه أشنو هي العقوبة البديلة؟

كثير هو ملم بالموضوع وعندو اهتمام خاص بهذا الموضوع ودار دورات تكوينية ودار تحفيزات غير هو راه عندو حدود، لأنه كايته استقلالية السلطة القضائية ما يمكنش يمشي بعيد، ولكن يحفز ويطلب من السادة القضاة أن ياخذو بعين الاعتبار هاذ العقوبات البديلة لأنها أساسية جدا.

ثم أنه خصنا نعطيو فرصة للناس يستوعبونها والناس تفهمها غير وحدة وحدة باش يمكن لنا نوصلوها تعطي النتيجة ديالها.

في وحدة الدول الأوروبية دارواحد العقوبة بديلة غريبة، أنهم دارو واحد الآلة فدارتيمنعوه يخرج من الدار، يعني قابل لهم، ما يحطوهش في الحبس حكمو عليه بالسجن، قالوا لا ما نحطوكش في الحبس غنحطوك في الدار وغادي نديرو واحد الآلة ما تقدرتخرج من الدار، إيلا وصلتي لباب الدار غادي تغوت وبدوا تيديروها، حتى تدوز واحد شهر شهرين تميز الآلة وتيجي للحبس يقول لهم بغيت ندخل للحبس، دارو واحد الاجتماع علاش الناس ما تيجلسوش فالدار تيجيو للحبس، تينكرو عليهم في الدار، النهار كامل، عياو، هما يدخلو نمشيو للحبس أحسن لنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "الرقمنة في قطاع العدل".

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال. تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكل ورش رقمنة قطاع العدل أحد الرهانات الاستراتيجية الكبرى التي انخرطت فيها الوزارة من أجل تيسيرولوج المواطنين والمتقاضين إلى المرفق القضائي بنجاعة، سرعة وشفافية، رغم الاعلانات المتتالية عن منصات رقمية جديدة وتدابير تهدف إلى إرساء المحكمة الذكية، إلا أن التنزيل الميداني لازال يواجه تفاوتات وإكراهات واضحة بين المحاكم.

كما نلاحظ وجود بطء فيه تعميم بعض التطبيقات الرقمية واستمرار الاعتماد الواسع على الدعامات الورقية في كثير من الإجراءات والمساطر، فضلا عن وجود فجوة رقمية وصعوبات تقنية تواجه المرتفقين والمهنيين على حد سواء في تتبع ملفاتهم الإلكترونية.

وبناء على ما سبق، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الحصيلة المحلية والمؤشرات الرقمية الفعلية لتنزيل مخطط التحول الرقمي

الجانب الثاني ديال العقوبات البديلة هو السلطة المكلفة بالتنفيذ وهي إدارة السجون، والممارسة ديالها في تطبيق تنفيذ العقوبات البديلة، السيد الوزير، أثبت:

أولا، قلة الموارد البشرية؛

ثانيا، ضعف وجود اختصاصات اجتماعية ونفسية، لأن المحكوم بالعقوبات البديلة يحتاج إلى المواكبة الاجتماعية وإعادة الإدماج أكثر مما يحتاج إلى المراقبة الأمنية.

اليوم، السيد الوزير، الخوف إذا استمر هذا المسار في تطبيق العقوبة البديلة غادي نوصلويمكن فواحد الوقت وجيز أن المحاكم ما تبقاش تعرف أحكام ديال العقوبات البديلة وغادي ننساها القانون، غادي ينساوه القضاة، غادي تنساه النيابة العامة، وغادي ينساوه المحامون، وغادي نصبحو أمام مجرد قواعد قانونية نفتخر بها عندما ننظر إلى المنظمات الدولية أو عندما نناقشها في الأبحاث والندوات.

لذلك، أنا أظن أنه رغم مرور سنة على تنفيذ العقوبات البديلة، فإننا نحتاج إلى تقييم هذه التجربة.

أنتوما، السيد وزير العدل، عن طريق مديرية الشؤون الجنائية والعفو تراقبون بدقة جميع الأحكام الصادرة في العقوبات البديلة لتقييم أين يكمن الخلل؟

لذلك، أتمنى أن نرى في القريب العاجل تعديلا لمقتضيات هذا الورش المهم الذي يغير نظرة المشرع للسجين وللعقوبة، وأن نرى شروطا موضوعية واضحة في القانون 43.22 تساعد القضاء المغربي على السير قدما لتفعيل هذه المقتضيات.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

هو في الحقيقة بهذا الانتقادات ديالك خص يدير واحد لك واحد العقوبة بديلة باستمرار 5 سنوات أخرى في مجلس المستشارين.

هو غير نمشيو بهدوء، العقوبات البديلة أنا سولت وزراء دول آخرين حول كيفاش عاشو تجربة العقوبات البديلة؟

واحنا الآن تنوجدو واحد القانون استرشادي لجامعة الدول العربية في هاذ الموضوع، كلهم قالوا لنا نفس المنظور تيتخوفو، قالوا القضاة تيتخوفو وتيمشيو في هدوء.

ولكن نقول لك السي عبد النباوي، وكان ناقشنا معاه هاذ الموضوع

لقطاع العدل بمختلف محاكم المملكة؟ وعن التدابير التشريعية والتقنية التي تعتزم الوزارة اتخاذها لتسريع برمجة الإجراءات القضائية والاستغناء عن المساطر الورقية والتحول الكامل نحو التقاضي الرقمي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

على كل، كنا تكلمنا في هاذ الموضوع مسبقا حول الرقمنة في قطاع العدل، دابا درنا واحد المجموعة ديال الخدمات ديال العدالة فيما يخص "محاكم موبيل"، لتقديم طلبات الحصول على السجل التجاري، على طلب الإفراج المقيّد، الحصول على شهادة الجنسية، الإشعارات والتقييدات، بمعنى واحد المجموعة ديال الأعمال درنها، محتاجين الوقت باش نديرها، ونشوفو إن شاء الله، جاوبنا على هاذ السؤال قبل قليل ونبقاو فهاذ الحدود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم فيما تبقى لكم من الوقت.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

نشكركم السيد الوزير على المعطيات التي تقدمتم بها سابقا.

ولكن كما لا يخفى عليكم، أن المتقاضون والمهنيون يعيشون واقعا مريرا داخل المحاكم.

فعلا أنكم قمتم بإطلاق منصات رقمية متطورة للمحامين والمفوضين القضائيين، لكن بالمقابل هناك تعثرات متكررة وبطء في المعالجة بهذه المنصات، ربما ذاك راجع للعدد الكبير للمستعملين، الشيء الذي يحول إجراء بسيط كإيداع مقال افتتاحي في بعض الأحيان، إلى رحلة عذاب تمتد لساعات، مما يضطر المهنيين في النهاية لإيداعه ورقيا، خوفا من ضياع حقوق المتقاضين وأجال الطعون.

كما أن المواطن والمهني، السيد الوزير، يطالبون ببيئة رقمية فعالة، فإلى حدود اليوم، لا يزال هناك تخوف حقيقي من حجية الوثيقة الإلكترونية، خاصة أمام غياب نصوص قانونية واضحة ومتكاملة، تؤطر التقاضي الرقمي بشكل شامل وتحمي الأمن القانوني للمغاربة.

لذلك، وللمعالجة الإكراهات التقنية، السيد الوزير، فعوض الشاشات الإلكترونية، نقترح توفير شبابتك للمساعدة الرقمية داخل المحاكم لمواكبة المرتفقين والمهنيين الذين يواجهون صعوبات تقنية،

وذلك مراعاة للأمية الرقمية المستشرية، خاصة لدى كبار السن من المتقاضين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، لا.

غادي ننتقلو للسؤال "دور هيئة كتابة الضبط في تنزيل إصلاحات منظومة العدالة".

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلني، السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن دور هيئة كتابة الضبط في تنزيل إصلاحات منظومة العدالة، نسألكم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

كتاب الضبط، كتابة الضبط، هاذي كتدير الإصلاح، الموظفين هوما اللي كيديرو الإصلاح، الوزير كيديرو البرنامج السياسي، اللي كيديرو هوما الإصلاح، وفعلا موظفي كتابة الضبط المنخرطين فالإصلاح، فالمدة الأخيرة دمجت مجموعة من المهندسين في الرقمنة فالمحاكم باش نسهلو العملية أكثر.

الحوار اللي كاين بين النقابات وبين وزير العدل مفتوح، وبنناقش جميع القضايا المطروحة، وهذا يسهل عملية إدارة الشأن العام، وزارة العدل تمارس العمل النقابي بشكل كبير، واحد خصو ياخذها بعين الاعتبار، درنا التغييرات ديال التنظيم الداخلي للمحاكم، شاركو فيه النقابات واعطوا رأينا فيه واتفقنا عليه، والآن داخل حيز التنفيذ، كذلك ناقشنا معهم الوضعية ديال النظام الأساسي للموظفين، وعندهم أشياء أخرى كثيرة.

وأنا أعتقد بأنه ما يقوم به الموظفين مشرف، كان بعض الاخلاعات

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد على ضرورة إشراك هيئة كتابة الضبط في إصلاح منظومة العدالة عبر اعتماد الحوار الاجتماعي المسؤول واحترام الحقوق والحريات النقابية والاستماع إلى مطالب العاملين بالقطاع، لأن أي إصلاح تشريعي أو مؤسساتي سيظل محدود الأثر، ما لم يواكبه إنصاف حقيقي للموارد البشرية التي يقع على عاتقها تنزيل هذا الإصلاح في أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

ماشي فقط الموظفين اللي ما تزداتش الوضعية ديالو، حتى وزير العدل من 1996 ما زادو لولا في التعويضات ولا في مانضة راه بحال بحال، كلنا من بلاصة وحدة، إلا مع فوزي ها هو معنا الله يهديه علينا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "التكوين المستمر للقضاة وموظفي العدل"، هاذ السؤال ديال الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، فليتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن استراتيجية الوزارة في التكوين المستمر والأساسي للموارد البشرية العاملة بقطاع العدل؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

هو التكوين المستمر درناه على مستوى، وصلنا لـ 3000 إلى 4000 موظف تدير التكوين على طول السنة في المعهد، إضافة إلى الماسترالي فتحناه ومولناه من طرف...

واحنا كنسهر في جميع الوسائل اللي ممكن نزيدو فيها في التكوين ديال الموظفين، وعندنا الآن برنامج حتى الآن تدار برنامج السنة المقبلة فيها التكوين ديال 6000 موظف، السنة المقبلة، وبهذا نحن متحمسين لهذا الموضوع.

ماشي مشكل، ولكن بسيطة جدا، ومتفرقة ولا تفسد في شيء، ولكن ما يقوم به الموظفين ديال وزارة العدل جيد جدا، وغادي يعطي نتائج إيجابية فالمستقبل بشكل أكبر، هذا هو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

كنشكركم السيد الوزير على المعطيات اللي قدمتموها بخصوص تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة، الذي تشكل الموارد البشرية وفي مقدمتها هيئة كتابة الضبط ركيزته الأساسية.

فهذا الهيئة ليست مجرد جهاز إداري، بل تضطلع بأدوار متعددة ذات طبيعة قضائية وإدارية ومالية وتقنية، وهو ما كرسه التنظيم القضائي والإجتهاد الدستوري.

فهي تؤمن تدبير الملفات القضائية ومواكبة مختلف الجلسات وتنفيذ الأحكام وتحصيل مداخيل مهمة لفائدة خزينة الدولة، فضلا عن مساهمتها الأساسية في إنجاح ورش الرقمنة وتحديث الإدارة القضائية.

ورغم المجهودات المبذولة من طرفكم، السيد الوزير، إلا أن الأوضاع المهنية والمادية لموظفي كتابة الضبط، لا تتماشى وحجم المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم وثقل الأعباء المتزايدة، مما يستوجب تخصيص تحفيزات مهنية ومادية تتناسب مع خصوصية وظائفهم.

ومن هذا المنطلق، نؤكد على ضرورة فتح ورش مراجعة النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط، بما يضمن إقرار تعويضات منصفة عن المهام ذات الطبيعة القضائية، وأخرى عن حجم المبالغ المحصلة ومراجعة التعويض عن الساعات الإضافية والتعويضات عن الحساب الخاص التي بقيت دون تغيير منذ 2008، والارتقاء بالمسار المهني من خلال إحداث درجات جديدة وأخرى استثنائية، وفتح آفاق أوسع للترقي والتطور الوظيفي.

كما ندعو إلى تمكين هذه الهيئة مع مكانة تديرية تليق بأدوارها داخل منظومة العدالة وتوسيع فرص ولوج المنتسبين إليها إلى المهن القضائية مع الحفاظ على مكتسباتها المهنية وتعزيز حضورها في مختلف مستويات اتخاذ القرار المرتبطة بإصلاح منظومة العدالة.

وفي الجانب الاجتماعي، نؤكد على أهمية تطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة لموظفي وزارة العدل وضمان عدالة مجالية في الاستفادة منها، وإيجاد حلول للإكراهات التي تعرفها المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية بعد تقسيمها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة دياالكم.

لكن اسمحو لي أن أسجل بعض الملاحظات فيما يرتبط بالتكوين الأساسي والمستمر للموظفين العاملين في وزارة العدل:

أولا، لا بد من الإشادة بالمبادرة ديال الماستر اللي فتحت الباب لعدد من الموظفين والأطر ديال هيئة كتابة الضبط لمتابعة الدراسات العليا بتمويل من وزارة العدل.

ولكن هاذ الخطوة، السيد الوزير، افتقدت إلى شيء من العدالة لأنه تفتحت فقط لحاملي الإجازة في القانون الخاص، مع أنه هيئة كتابة الضبط فيها عدد من التخصصات، كإين تخصصات تقنية، كإين الاقتصاد، كإين الشريعة اللي لحد الساعة واليوم وانتوما السيد الوزير في السنة الثانية من هاذ المبادرة، ما تفتحتش الإمكانية لتسجيل هذه التخصصات لمتابعة دراستها في سلك الماستر.

ثانيا، الغزارة التشريعية اللي عرفتها هاذ الولاية فالجانب التنظيمي في قطاع العدل، نتحدث عن التنظيم القضائي، المسطرة المدنية، المسطرة الجنائية، عدد من التشريعات اللي يمكن تربط واحد الإيقاع معين في التكوينات، والشيء اللي ما كإينش فأرض الواقع.

آخر مستجد، السيد الوزير، فهاذ الإطار، هو ما ارتبط بالسجل ديال الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، واللي ما بدا فيها التكوين لفائدة رؤساء كتابة الضبط حتى من بعد يومين من انطلاق هاذ السجل، الشيء اللي كإيفرض واحد الارتباك اللي ممكن لو وزارة العدل اعطت الانطلاقة ديال التكوينات قبل الدخول ديال هاذ الشيء حيز التطبيق، كان غادي يجنبنا هاذ الارتباك.

غير ارتباطا بهاذ السجل، السيد الوزير، -وبين قوسين- المنصات خدامة، المهنيين كإيسجلو الوكالات، ولكن تفرض عليهم أنهم يجيبو الوثائق يعني المادية للمحاكم، الشيء اللي فرض واحد العمل مزدوج على المهنيين وفرض أعباء جديدة على هيئة كتابة الضبط، اللي خصها عاود ثاني تطلق هاذ الوثائق وتشوف فين ديرها فالمحاكم، بالإشكالات المرتبطة بحفظ الوثائق والأرشيف اللي انتوما عارفين السيد الوزير.

نتمناو هاذ الموضوع هذا عاود ثاني يكون فيه شيء حل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد وزير العدل:

فيما يخص التكوين، ما عنديش إشكال، نديرو لقاء، نشوفو شكون التكوينات اللي ممكن نديرو نزيدوها، مزيان على ربي غير اقرا لي الموظف، غير يقرا لي.

المسألة الثانية، القضية ديال السجل نرجعو نشوفوها، ونشوفو مع السيد مدير الشؤون المدنية أشنو هي الإمكانات ديال أنه نوفرو وسائل التواصل بعيد وخاصة الوسائل الرقمية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي نتقلو الآن للسؤال العاشر وموضوعه "الخصاص في القضاة والموظفين".

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، مرة أخرى.

المستشار السيد يوسف أيدي:

السيد الوزير،

نسائلكم على الخصاص الذي تعرفه مختلف محاكم المملكة في الموارد البشرية؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

حول الموارد البشرية، عندنا فيها خصاص، وخصاص كبير، كنجاولو إلى حد ما، ولكن كنجددو كذلك هاذ الوسائل الرقمية الحديثة تنقص لينا من عدد الموارد البشرية، لأنه يمكن يلعب هاذ الدور هاذو.

الحاجيات ديال المحاكم الآن من 20 لـ 25 درنا واحد المجموعة ديال التعيينات وصلات 3290 موظف، وبين 2018 و2023 فقط 1090 منصب مالي، هاذو هوما..

واحنا عندنا احتياجات كبيرة، ولكن الغالب الله، هاذ الشيء اللي كيعطوننا فمناصب الشغل، احنا راه كنوظفوههم، ولكن ماشي الحل هو نوظفو الناس، ماشي حل، خصنا نديرو البرامج الرقمية اللي تقدم واحد المجموعة دالخدمات مختلفة، لأن (l'ordinateur) راه كيلعب دور كبير، دابا كتدير (l'ordinateur) وكدير احده واحد الموظف، راه ما يمكنش، راه خص هاذك الموظف يكون قدامو (l'ordinateur) يكون عندو مجموعة نتاع البرامج ويدير واحد المجموعة ديال العمل ماشي كل واحد يدير واحد العمل فواحد البرنامج، ما جاتنا.

فالآن يجب التفكير، فكيف إدارة هاذ المجموعة البشرية باش تقدم جميع الخدمات بسهولة أكثر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف أبذي:

السيد الوزير،

الإشكال ديال الخصاص اليوم في المحاكم هو إشكال حقيقي، وإشكال اللي كيتزاد سنة بعد أخرى.

انتوما، السيد الوزير، في إطار مراجعة الخريطة القضائية تم إحداث عدد ديال المحاكم، المحكمة الابتدائية ببيوكري، بدمنات، أولاد تايمية، جرادة، محكمة الاستئناف فالداخلية، محكمة الاستئناف فتارودانت، اللي غتبدا قريبا، المحكمة الاستئناف التجارية والإدارية فبني ملال، يعني عدد ديال المحاكم منها العادية ومنها المتخصصة، اللي تم إحداثها في الخريطة القضائية.

أيضا، اليوم عدد ديال المحاكم الابتدائية فالمدن الكبرى، السيد الوزير، ملي كنتحدثو على ابتدائية فاس، ديال الرباط، ديال مكناس، الدار البيضاء، طنجة، أكادير، فيها واحد الضغط رهيب على الموظفين، فيها واحد الحالة اللي لا تستجيب لتقديم خدمة حقيقية للمواطن المغربي، فيها واحد الحالة اللي لا تستجيب لتحقيق النجاعة المرجوة في الخدمة القضائية.

وتم كاين عدد من المحاكم الابتدائية الصغرى بحال بلقصيري، بحال طاطا، بحال سوق الأربعاء، تاوانات، تارجيست، ميسور، الديوش، تحولت إلى مدن عبور، كتعين فيها الوزارة تيدوز موظف عامين، 3 سنين، 4 سنين، خصو الطلب ديال الانتقال، ما فهماش استقرار.

هاذ الضغط على الموارد البشرية اليوم، السيد الوزير، خلق عدد من الإشكالات الاجتماعية منها المحدودية ديال الاستجابة لطلبات ديال الانتقال.

واحنا بهاذ المناسبة، السيد الوزير، نتقدمولكم واحد الملتمس، لأنه في بداية الولاية ديا لكم قمتو بواحد الخطوة مهمة، واللي نالت الإشادة ديال الجميع مرتبطة بالاستجابة لجميع الطلبات ديال الالتحاق بالأزواج.

اليوم وقد مرت حوالي 4 سنوات على هاذ الخطوة، كاين تراكمات كبيرة في هاذ الملف هذا، نتمناو السيد الوزير أنكم تستجيبولهاذ الملتمس وتفكو على الأقل هاذ الطلبات ديال الالتحاق بالأزواج المتراكمة منذ

سنوات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

وفعلا الأزواج خصنا نجمعوهم ما خصناش نفرقوهم.

بالمناسبة كاين اللي احتج عليا، قال لك علاش جبتي ليا المرأ، ومرا قالت ليا علاش جبتي ليا الرجل، كاين اللي احتج عليا في الوزارة قالك علاش اجمعوتونا، واش غنديرلهم أنا دابا؟ ما عرفتش أش غندير؟

هذا الانتقال إيلا ما اعطيتي الانتقال لواحد الموظف راه ما يخدمش، راه إيلا كان جالس بز فشي مدينة راه ما يخدمش، اللهم اعطيني انتقال بعدا غير يخدم فبلاصة أخرى.

كاين هناك حاجات، ولكن حيث تنفتحو واحد المحكمة، راه تنهزو الخدمة من واحد المحكمة وتنزودوها لمحكمة أخرى، معناه هذيك المحكمة الأولى فيها مثلا 20 ألف ملف، من حيث تنفتح محكمة أخرى في مدينة قريبة لها تنهز 10 الاف دالملفات نجيبهم، وذوك الموظفين اللي تخدمو تما النص الخدمة حيدتها لهم تتعطيهم لينا، باش تتسهل العملية ديال الولوج وتتسهل العملية، غير خصهم يتعاونو معانا، وخص البرامج الرقمية تمشي بعيد.

احنا الآن نتشتغل على هاذ البرامج الرقمية، أنا والسلطة القضائية والنيابة العامة، كتنمناو باش يخرج لحيز الوجود وإن شاء الله يكون خبر غير يصبروا معنا، وراه المشكل الموظفين ماشي غير.. راه كاين أرقام دولية وكاين راه وزارة المالية ما تتعطيكمش وما تتحيدش لك، عندها واحد المجموعة دالمعايير تتحكمها، المالية ما تتركه ما تتحب، تتشوف أشنو المعايير اللي عندها وكتطبقها.

لهذا إيلا اعطاتنا شي حاجة تناخذوها، ولكن انتوما اللي تتقررو لأنكم انتوما السلطة التشريعية، من حيث يجيكم وزير المالية قول ليه وزارة العدل بغيانا نعطيوها 3000 موظف الله يجازيكم بخير.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال في هذه الجلسة، جلسة ديال المراقبة.

السؤال الحادي عشر موضوعه "تعزيز العدالة التصالحية" لفريق الاستقلال والوحدة والتعاضدية.

السيد الرئيس، ولا أحد منكم يفضل.

تفضل.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

نسألكم السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات القضائية الكفيلة بتفعيل أوسع للعدالة التصالحية كبديل فعال؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد وزير العدل:

هاذ ما يسعى بالعدالة التصالحية، أحسن ما يمكن أن أنتجناه في هاذ المرحلة الأخيرة.

كاع ذاك المشاكل اللي كانت تتجينا للمحاكم الاجتماعية ما بقاتش تتجي، جوج ضاربو تصالحو الله يعاونهم، جوج تخاصمو على الفلوس حلو مشاكلهم المادية الله يعاونهم، واحد المجموعة الناس حمينهم باش ما يمشيوش للسجن باش ما يجيوش يدوروا للمحاكم، باش يحلو هاذ المشاكل اللي كاينة، ودرنا وهاذ القضية ديال التصالح درنا مجموعة ديال الفصول حددنا فيها ودرنا الإمكانية عند وكيل الملك وعند قاضي التحقيق، جا القاضي تيصاقد فقط على الصلح، إلى غير ذلك.

ودرنا كذلك في الشيكات راه شفتو الوضعية راه وصلنا لشي 630 مليون درهم اللي تعدات ديال الشيكات، بحيث أنه هاذك ما يسعى بالعدالة التصالحية حالات المشاكل وحالات المشاكل الاجتماعية بالأساس، لأنه واحد تيضاربو، تيتخاصمو، تيستعملو العنف، ولكن غير تيوصلو للمحكمة تيشوف راسو غادي، تيتصالحو، ونقول لك جبتو ذيك الساعة واحد الموضوع ديال السجن، السجن درنا فيه واحد القضية ديال تخفيض العقوبة، النتيجة ماشي خرجات لنا 8000 معتقل، ماشي خفضات العقوبة لـ 80 ألف، اللي رافع هو أنني سولت الحراس هذيك المشاكل ديال الاصطدامات داخل السجن ما بقاتش، ولاوما تيديروهاش، علاش؟ لأن تيعرف إيلا تضارب مع صاحبو في السجن غادي يديرو لو متابعة تأديبية وما عندهوش الحق في التخفيض التلقائي، تيقول لك اللهم خويا نديرو غير الصلح، فتيضاربو بعضياتهم، ولكن ملي تيجي الحارس تيبينو أنهم هما ما ضاربو ما كايين حتى شي حاجة راه مصالحين بخير وعلى خير.

وقالو ليا الحراس بأنهم ارتاحو من هذيك الفتنة كلها، ودابا أي واحد عندهو مشكل في السجن مع شي واحد آخر، ما تيخرجوش للإدارة، والإدارة بقات بعيدة.

واحنا طلقنا 8000 معتقل، درنا تخفيض العقوبة لـ 80.000، وهذا إيجابي جدا لأن خفضت كنا 107.000 دابا وصلنا لواحد 87.000 وخصنا نزيدو نخفضو، لأن خصنا ما نمشيوش نصيفطو شي واحد للسجن حتى ما يكون لنا حل آخر، راه السجن هو آخر حل، أما غير جي

هزودي للجبس راه ما غنسالي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم تفضل.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بالفعل هاذ الشي من أحسن ما جات به.. كذلك أحسن السيد الوزير في تنزيل هاذ الآلية ديال العدالة التصالحية.

نحن في الفريق الاستقلالي نثمن ما جاء في جوابكم، ما تم اعتماده لتفعيل آليات العدالة التصالحية، سواء من خلال الوساطة أو الصلح في قضايا الأسرة أو تعزيز دور قضاء القرب أو في المادة الجنائية، وهنا لا بد أن نسجل أن المسطرة الجنائية الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ، قد جاءت بجملة من المستجدات هامة على مستوى العدالة التصالحية، هاذ الآلية خففت من اكتظاظ المحاكم وكذلك من الاكتظاظ ديال السجون، ورسخت واحد القيم ديال التسامح والمسؤولية المشتركة.

وفي نفس الاتجاه، نود طرح بعض التوصيات نراها كفيلة بإعطاء دفعة أقوى لهذا الورش عن طريق:

1- العمل على إخراج الإطار القانوني الشامل: قانون متكامل للوساطة والصلح يحدد بوضوح المجالات التي يمكن أن تشملها العدالة التصالحية وضماناتها والجهات المؤهلة لممارستها.

2- التكوين والتأهيل، تكوين القضاة والوسطاء والفاعلين المحليين على تقنيات العدالة التصالحية، لأن نجاحها رهين بالعنصر البشري المؤهل؛

3- الشراكة مع المجتمع المدني: إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات المتخصصة في الوساطة الأسرية والاجتماعية؛

4- كذلك التحسيس والتواصل: إطلاق حملات تحسيسية للمواطنين بأن العدالة التصالحية ليست تنازلا عن الحق، بل استرجاعا للحق بطريقة تحفظ الكرامة وتصون الروابط الاجتماعية وتخفف الضغط على المحاكم؛

5- العمل على الاستفادة من التجارب الدولية: الملاحظة أن العدالة التصالحية هي تجربة عالمية أثبتت نجاعتها، مثل كندا مقاطعة كيبك 80% من النزاعات المدنية الصغيرة تحل في مراكز العدالة التشاركية قبل أن تصل للقاضي، وفرت الدول ملايين الدولارات وخففت الضغط على المحاكم.

السيد وزير العدل:

تقييمات العدالة التصالحية هي كأس إفريقيا، درنا المحاكم في تيرانات الكرة، اعتقلنا مجموعة ديال الناس اللي دارو جرائم على هامش المقابلات، يالاه 2 فقط اللي أحلناهم على المحاكم لأن جرائمهم كبيرة، أما الباقي كلو تصالحنا معهم فالمحكمة اللي كنا درنا فوسط الملاعب وأدوا المبالغ، دخلنا واحد البركة ديال الفلوس، وهاذو أدبناهم ودرنا التصالح، هادي هي العدالة التصالحية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة. إخواني، أخواتي سنكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة. ورفعت الجلسة.

وعليه، فالدول التي اعتمدت التصالح كسبت قضاء أسرع ومجتمع أقل تصدعا.

السيد الوزير المحترم،

في الأخير، إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن تطوير العدالة التصالحية مسؤولية جماعية، ونؤكد من موقعنا في الأغلبية، أننا سنواكب كل المبادرات التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى ترسيخها بمن يخدم المواطن ويعزز دولة الحق والقانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير هل تريدون أن تضيفوا شيئا؟

محضر الجلسة رقم 287

التاريخ: الثلاثاء 23 ذو الحجة 1447 هـ (09 يونيو 2026 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وتسع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثامنة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات (محال من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون رقم 041.26 بتغيير وتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بتنظيم الدعم الاجتماعي المباشر (مودع لدى مكتب المجلس بالأسبقية من رئيس الحكومة).

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخصص هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- 1- مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- 2- مشروع قانون رقم 041.26 بتغيير وتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بتنظيم الدعم الاجتماعي المباشر، والمودع لدى مكتب المجلس بالأسبقية من رئيس الحكومة.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانونين المدرجين في جدول الأعمال، أود أن أقدم باسمكم وباسم المجلس جميعاً، بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، وكذلك رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذلك للسيد وزير الداخلية، وكذلك الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، على جميع الجهود التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانونين المسجلين في جدول أعمال مجلسنا لهذا اليوم.

غادي نعطي الآن الكلمة في البداية للحكومة لتقديم.. إذا بغات مشروع واحد ولا بجوج تجمعهم؟

.. له ذلك، تفضل.

آه واحد؟ تفضل يالاه، واحد ديال المالية، غير واحد السيد الوزير.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر لتقديم مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 القاضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والذي يندرج في إطار مواصلة تنزيل ورش الجبوية المتقدمة، باعتباره أحد الأوراش الإصلاحية الهيكلية الكبرى التي تحظى بالعناية السامية والمتواصلة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، لما يمثله من دعامة أساسية في مسارتحديث الدولة وتعزيز الحكامة الترابية وترسيخ الديمقراطية المحلية وتحقيق تنمية مجالية متوازنة ومستدامة بمختلف جهات المملكة.

ويأتي هذا المشروع، في سياق الدينامية الإصلاحية المتواصلة التي تشهدها بلادنا، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، الرامية إلى الارتقاء بالجهات إلى فضاءات مؤسساتية قادرة على الاضطلاع بأدوارها التنموية والإستراتيجية، وتمكينها من ممارسة اختصاصاتها في إطار من التكامل والتناسق مع مختلف الفاعلين الترابيين والمؤسساتيين، بما يعزز النجاعة والالتقائية في تدبير السياسات العمومية على المستوى الترابي.

كما يندرج هذا النص، ضمن مسار تقييم وتطوير المنظومة القانونية المؤطرة للجهات، على ضوء الممارسة العملية وما أبرزته من حاجيات وتحديات مرتبطة بحسن تنزيل الاختصاصات وتوضيح بعض المقتضيات القانونية وتجويد آليات الحكامة والتدبير، وتعزيز مبادئ التدبير الحر والتعاون والتضامن بين الجهات، وباقي الجماعات الترابية، فضلا عن مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تعرفها بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أفرزت تجربة تنزيل القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2015، مجموعة من التراكمت الإيجابية التي أفرزتها التجربة العملية، سواء من خلال تعزيز مساهمة الجهات في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية، أو عبر ما تم تحقيقه من مشاريع مهيكلية، ساهمت في دعم الدينامية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين جاذبية المجالات الترابية.

وفي المقابل، فقد أبانت الممارسة العملية كذلك عن مجموعة من الإكراهات والتحديات المرتبطة بتداخل بعض الاختصاصات وتعدد عدد من المساطر الإدارية والتدبيرية وضعف التنسيق والالتقائية بين المتدخلين، فضلا عن محدودية بعض الآليات المرتبطة بتنفيذ

ومؤسسات وطنية متخصصة وقطاعات حكومية أخرى، خاصة في مجال التكوين المهني والنقل، حيث تم إدراج اختصاص استراتيجي جديد يتعلق بالتنمية الرقمية، من خلال إعداد وتنفيذ المخطط المديرى الجهوي للتنمية الرقمية، بما يواكب التحولات الرقمية ويعزز الحكامة الترابية الحديثة.

كما شملت التعديلات إعادة ضبط بعض اختصاصات التنمية القروية، وتحويل بعض المجالات ذات الطابع الإستراتيجي كالثقافة والبيئة والطاقة إلى اختصاصات مشتركة، بما يعزز التنسيق والالتقائية بين الدولة والجهات.

ومن جهة أخرى، همت التعديلات المادة 83 المتعلقة ببرامج التنمية الجهوية، حيث تم تمديد أجل إعداد البرامج إلى 18 شهرا، مع التنصيص على استمرارية المشاريع المبرمجة وتعزيز الإطار التعاقدى بين الدولة والجهة، بما يكرس مزيدا من الواقعية والنجاعة والوضوح في تنزيل المشاريع والبرامج التنموية على المستوى الترابي.

ثانيا، تأطير مساهمة الجهة في المشاريع الخارجة عن اختصاصاتها:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يهدف تعديل المادة 93 إلى تعزيز وضوح الاختصاصات وترسيخ الانسجام المؤسساتي من خلال ضبط مساهمة الجهة في تمويل أو إنجاز المشاريع التي لا تدخل ضمن اختصاصاتها القانونية.

وفي هذا الإطار، نص المشروع على أن تتم هذه المساهمة بمبادرة من الدولة بما يضمن احترام مبدأ توزيع الاختصاصات ويكرس التوازن بين أدوار الدولة والجهات وباقي الجماعات الترابية.

ويأتي هذا التعديل على ضوء ما أفرزته الممارسة العملية من تداخل في بعض مجالات التدخل وما ترتب عنه أحيانا من توجيه موارد الجهات نحو مشاريع لا تندرج ضمن أولوياتها التنموية الأساسية.

ومن ثم يروم هذا التوجه تعزيز حكمة تدبير الموارد العمومية، وتوجيه تدخل الجهات نحو اختصاصاتها الأصلية ومشاريعها الهيكلية، بما يضمن مزيدا من النجاعة والوضوح والالتقائية في تنزيل السياسات العمومية الترابية.

ثالثا: تطوير آلية تنفيذ المشاريع وتعزيز النجاعة الترابية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشكل هذا المحور أحد أهم المرتكزات الإصلاحية التي جاء بها مشروع هذا القانون التنظيمي، بالنظر إلى ارتباطه المباشر بإشكالية التنفيذ التي أبانت التجربة العملية أنها تمثل الحلقة الأكثر تحديا في مسارات تنزيل السياسات والبرامج التنموية على المستوى الترابي.

فقد أظهرت الممارسة الميدانية خلال السنوات الماضية أن عددا من الجهات رغم توفرها على برامج تنموية طموحة ومشاريع مهيكلية

وتتبع المشاريع والبرامج التنموية، وهو ما استدعى مراجعة عدد من المقتضيات القانونية والتنظيمية بهدف تعزيز الوضوح والنجاعة والانسجام المؤسساتي في تدبير الشأن الجهوي.

ومن هذا المنطلق، يأتي مشروع هذا القانون التنظيمي بهدف إرساء مرحلة جديدة من الجهوية المتقدمة تقوم على تعزيز وضوح الاختصاصات وتحسين الحكامة الترابية وتقوية القدرات الترابية والمالية للجهات، بما يضمن رفع النجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع وتحقيق التنمية الترابية المندمجة.

وبعد هذا العرض التمهيدي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أود أن أستعرض أمام مجلسكم الموقر أهم المقتضيات والإصلاحات التي تضمنها هذا المشروع، والتي تستهدف الارتقاء بأداء الجهات وتعزيز نجاعتها الترابية والمؤسساتية وتمكينها من ممارسة اختصاصاتها في أفضل الظروف، بما يخدم أهداف التنمية الترابية المستدامة ويواكب الأوراش التنموية الكبرى التي نعرفها بلادنا.

وقد تمحورت أهم الإصلاحات والمستجدات التي جاء بها هذا المشروع حول أربعة محاور أساسية، تروم تعزيز فعالية الجهة وتطوير آليات اشتغالها، وتتعلق أساسا بمراجعة الاختصاصات الذاتية والمشاركة للجهة وضبط مساهمة الجهة في المشاريع والبرامج التي تندرج خارج اختصاصاتها، إلى جانب تحديث آليات تنفيذ المشاريع وتعزيز النجاعة الترابية، فضلا عن تقوية الموارد المالية وتعزيز الاستقلالية المالية للجهات، بما يضمن تمكينها من الاضطلاع بمهامها التنموية في إطار من الحكامة والفعالية والالتقائية.

أولا، مراجعة وتحديد اختصاصات الجهة:

أما التعديلات الواردة في المادة 82، إعادة هيكلة عدد من الاختصاصات الذاتية للجهة بهدف الانتقال من منطق الاختصاصات العامة إلى اختصاصات أكثر وضوحا وفعالية وارتباطا بالأثر التنموي المباشر، بما يعزز دور الجهة كفاعل استراتيجي في التنمية الترابية.

وفي هذا الإطار، تم توجيه تدخل الجهة نحو دعم الاستثمار المنتج وتحفيز المبادرة المفاوضية وفق معايير مؤطرة بنص تنظيمي، مع إقرار اختصاص إحداث وتنظيم مناطق الأنشطة الاقتصادية والمساهمة في تعبئة العقار اللازم لها، بما يساهم في تحسين جاذبية المجالات الترابية وتمهينة شروط الاستثمار وخلق فرص الشغل.

كما تم تحديث بعض الاختصاصات المرتبطة بالتسويق والتوزيع، عبر إحداث المجمعات الجهوية للتسويق والمنتجات الفلاحية والغذائية، بهدف تحسين سلاسل التسويق وتعزيز تنافسية المنتج الوطني وضمان الأمن الغذائي.

وفي المقابل، تم حذف بعض الاختصاصات التي تضطلع بها

يعزز التكامل المؤسسي ويمكن من تعبئة موارد إضافية وخبرات متنوعة لخدمة المشاريع التنموية.

وحرصاً على تكريس مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، نص المشروع على إخضاع هذه الشركات لآلية مراقبة وافتتاح سنوي من طرف المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية، بما يضمن حسن تدبير المال العام واحترام قواعد الحكامة والشفافية والنجاعة في تدبير المشاريع العمومية.

ويعكس هذا الإصلاح إرادة واضحة في إرساء نموذج جديد للتدبير الترابي يقوم على تعزيز الفعالية التنفيذية، وتسريع إنجاز المشاريع وتحقيق الالتقاء بين مختلف المتدخلين، بما يمكن الجهات من الاضطلاع الكامل بأدوارها التنموية والاستراتيجية، ويواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

رابعاً: دعم القدرات المالية للجهات وتعزيز استقلاليتها المالية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن نجاح ورش جهوي متقدمة لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال توسيع اختصاصات الجهة أو تطوير آليات الحكامة والتدبير، بل يظل رهينا كذلك بمدى توفر الجهات على الموارد المالية الكافية والقادرة على مواكبة حجم الاختصاصات والمهام التنموية الموكولة إليها.

فقد أبانت التجربة العملية خلال السنوات الماضية أن محدودية الموارد المالية كانت في عدد من الحالات من بين أبرز الإكراهات التي أثرت على القدرة التنفيذية للجهات وعلى مستوى إنجاز المشاريع التنموية وبرمجة الاستثمارات الهيكلية، خاصة في ظل اتساع الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية وتزايد متطلبات التنمية الترابية.

ومن هذا المنطلق، جاء هذا المشروع ليكرس توجهها واضحاً نحو تقوية القدرات المالية للجهات، عبر الرفع من حجم التحويلات المالية المرصودة لفائدها بما لا يقل عن 12 مليار درهم سنوياً، ابتداء من السنة المالية 2027، وذلك بهدف تمكين الجهات من توفير التمويلات الضرورية لإنجاز المشاريع الهيكلية وتعزيز قدراتها على الاستمرارية وتحسين قدرتها على مواكبة الأوراش التنموية الكبرى على المستوى الترابي.

ومن شأن هذه التدابير أن تساهم في تكريس الاستقلالية المالية التدريجية للجهات، وتمكينها من ممارسة اختصاصاتها في ظروف أكثر نجاعة وفعالية، بما يعزز دورها كشريك أساسي للدولة لتزليل السياسات العمومية وتحقيق تنمية ترابية مندمجة ومستدامة.

واعتمادات مالية مهمة، كانت تواجه صعوبات حقيقية على مستوى التنفيذ، سواء بسبب تعقد المساطر الإدارية أو بطء اتخاذ القرار أو تعدد المتدخلين أو محدودية الكفاءة التقنية والتدبيرية القادرة على مواكبة الأوراش الكبرى، وهو ما كان يؤدي في عدد من الحالات إلى تأخر الإنجاز وارتفاع الكلفة وتراجع الأثر التنموي المتضمن للمشاريع العمومية.

ومن هذا المنطلق، جاء هذا المشروع بإصلاح مؤسسي هيكلي، يتمثل في تحويل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات جهوية لتنفيذ المشاريع، في إطار توجه يروم تحديث أدوات التدبير الترابي واعتماد آليات أكثر مرونة وفعالية ونجاعة في تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.

ويهدف هذا التحول المؤسسي إلى تمكين الجهات من آلية تنفيذ حديثة ومتطورة، قادرة على مواكبة الأوراش الكبرى والمشاريع الهيكلية وتسريع وثيرة الإنجاز وتحسين جودة التنفيذ، وضمان تتبع أدق لمراحل إنجاز المشاريع، بما يسمح بتحقيق مردودية أفضل للاستثمارات العمومية وتعزيز أثرها الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الترابي.

كما يندرج هذا الإصلاح ضمن توجه أوسع، يروم الانتقال من منطق التدبير الإداري التقليدي الذي يحكمه أحياناً بطء المساطر وتعقيداتها إلى منطق تدبيري حديث، يركز على النجاعة والنتائج وجودة الأداء، ويقوم على اعتماد أدوات تدبير مرنة وأساليب حديثة في الحكامة والتخطيط والتتبع والتقييم.

وفي هذا الإطار، ستمكن الشركة الجهوية لتنفيذ المشاريع من استقطاب الكفاءات والخبرات التقنية والتدبيرية المتخصصة التي تتطلبها طبيعة المشاريع التنموية الكبرى، خاصة في المجالات المرتبطة بالبنيات التحتية والتحول الرقمي والتنمية الاقتصادية والتجهيزات العمومية، بما يعزز القدرة التنفيذية للجهات ويرفع من جودة المشاريع المنجزة.

كما سيمكن هذا التحول من تعبئة آلية تمويل أكثر تنوعاً ومرونة وتعزيز الشراكات المؤسسية وتطوير القدرات التدبيرية للجهات، بما يسمح بمواكبة الدينامية التنموية التي تعرفها مختلف جهات المملكة، والاستجابة بشكل أكثر فعالية للحاجيات المتزايدة للمجالات الترابية.

ولضمان وضوح الأدوار والاختصاصات، حرص المشروع على تحديد مهام الشركة الجهوية لتنفيذ المشاريع بشكل دقيق، سواء فيما يتعلق بمواكبة إعداد الدراسات والبرامج التنموية أو بتنفيذ وتتبع المشاريع لفائدة الجهة أو لفائدة الدولة والجماعات الترابية الأخرى، وذلك في إطار اتفاقية تعاقدية تحدد طبيعة التدخلات والالتزامات المتبادلة وآليات التمويل والتنفيذ والتقييم.

كما نص المشروع على احتفاظ الجهة بأغلبية رأسمال هذه الشركة بما يضمن الحفاظ على طابعها العمومي والاستراتيجي، مع إمكانية مساهمة أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام في رأسمالها، بما

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ولا يفوتني في هذه الجلسة العامة، أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير، إلى كل من ساهم في إطار لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، في دراسة هذا المشروع بما تقتضيه روح المسؤولية والجدية والتفاعل الإيجابي.

كما أنه بالنقاش المؤسسي البناء الذي واكب مختلف مراحل دراسة هذا النص، والذي عكس حرص السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تعميق النقاش حول مختلف المقتضيات المرتبطة بتطوير المنظومة الجهوية المتقدمة وتعزيز الحكامة الترابية، بما يخدم المصلحة العامة ويواكب الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تعرفها بلادنا.

كما يعكس هذا التفاعل المسؤول روح التعاون والتكامل بين الحكومة والمجلس الموقر في مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، باعتباره خيارا استراتيجيا لتعزيز التنمية الترابية وترسيخ الحكامة الجيدة وتقوية الديمقراطية المحلية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن هذا المشروع يؤسس لمرحلة جديدة في مسار الجهوية المتقدمة، قوامها تعزيز النجاعة التدييرية وتوضيح الاختصاصات وتقوية القدرات التنفيذية والمالية للجهات، بما يمكنها من الاضطلاع الكامل بأدوارها التنموية والاستراتيجية.

كما يعكس هذا الإصلاح إرادة راسخة لمواصلة بناء نموذج ترابي حديث ومتوازن، قادر على مواكبة التحولات التي تعرفها بلادنا والاستجابة للحاجيات المتزايدة للمجالات الترابية وتعزيز العدالة المجالية والتنمية المستدامة لفائدة مختلف جهات المملكة.

وإننا إذ نتقدم بهذا المشروع أمام مجلسكم الموقر، نعبر عن ثقتنا في انخراطكم المسؤول والبناء من أجل مواصلة دعم هذا الورش الإصلاحى والاستراتيجى، بما يخدم المصلحة العامة ويعزز مسار تحديث الدولة وترسيخ الحكامة الترابية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الداخلية.

الكلمة لمقرر اللجنة لتقديم التقرير أو من ينوب عنه.

أعتقد بأنه التقرير وزع على الفرق والمجموعات.

إذن غادي نبدأ في المناقشة.. يالاه.

فالمناقشة أولا، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

واش التقرير؟ غتقرا التقرير؟

إيوا نوض تفضل.

المستشار السيد كمال صبري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتلو على مسامعكم المدخل العام للتقرير الذي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، حول مختلف مراحل الدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

يندرج هذا المشروع في إطار مسلسل الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تحظى بالعناية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، كما يعتبر محطة نوعية في مسار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، باعتباره أحد الاختيارات الاستراتيجية الكبرى، التي أقرها دستور المملكة.

ويأتي في سياق وطني يتسم بتسارع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية وبالحاجة إلى ضرورة اعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، قائم على النجاعة والالتقائية والحكامة وتحقيق العدالة المجالية وتطوير نموذج للتدبير الترابي، يجعل من الجهة فاعلا محوريا في التنمية والاستثمار وخلق فرص الشغل ورافعة أساسية لترسيخ الحكامة وتحقيق التنمية المندمجة والمستدامة وتأهيل البنيات الترابية، مع تعزيز الالتقاء بين السياسات العمومية الوطنية والبرامج الجهوية.

وفي هذا الإطار، تندرج مختلف المقتضيات الجديدة الرامية إلى تحديث آليات تنفيذ المشاريع وتقوية الحكامة الترابية وتكريس التعاقد بين الدولة والجهات، بما يضمن نجاعة أكبر في تنزيل المشاريع التنموية وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي مباشر على المستوى الترابي.

وعليه، فإن مشروع هذا القانون يشكل خطوة متقدمة نحو ترسيخ جهوية أكثر فعالية ووضوحا ونجاعة، قادرة على مواكبة التحولات الوطنية والاستجابة للانتظارات التنموية للمواطنين والمواطنات، في انسجام مع الرؤية الملكية الرامية إلى بناء نموذج تنموي ترابي متوازن ومستدام.

وتتلخص أهمية مستجدات مشروع القانون التنظيمي رقم 031.26

في:

كما أخص بعبارات الشكر والثناء، السيدة والسادة المستشارين المحترمين على حضورهم المكثف وتفاعلهم المثمر، وكذلك أعضاء اللجنة على ملاحظاتهم واقتراحاتهم البناءة.

كما نتوجه بالشكر للسادة أطر الوزارة وأطر اللجنة على مواكبتهم لأشغالها وضمان حسن سيرها.

شكرا على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن الآن غادي ندخلو لباب المناقشة.

هل تريدون تتدخلو ولا تسلمو التقارير؟

أنا غادي نعيط واحد بواحد.

فريق التجمع الوطني للأحرار.. سلم.

فريق الأصالة والمعاصرة.. الأغلبية تفضل.

المستشار السيد محمد بودس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية والاتحاد العام للشغالين والاتحاد الدستوري والاتحاد العام لمقاولات المغرب، أندخل في هذه الجلسة الدستورية لمناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، كما وافق عليه مجلس النواب وكما صادقت عليه اللجنة المختصة.

وهي مناسبة نجدد فيها دعمنا المبدئي لكم، السيد وزير الداخلية، لما تقومون به من إصلاحات جوهرية داخل الإدارة الترابية، إيماننا منا بأهمية هذا المشروع الذي يأتي في إطار دعم كل المكتسبات التي تحققت لورش الجهوية المتقدمة.

وفي هذا الإطار، نحيي كذلك أعضاء لجنة الداخلية والبنيات الأساسية على روح اشتغالهم الإيجابية وعلى مناقشتهم الجادة والمسؤولة لمشروع هذا القانون، بعدما أخذ الوقت الكافي في المناقشة العامة والتفصيلية قبل المصادقة عليه بالإجماع.

ويكتسي هذا المشروع أهمية بالغة، حيث يسعى إلى الرفع من سقف الاعتمادات المالية المرصودة للجهات، خصوصا أن هاذ المشروع يرنو إلى تحويل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركة مساهمة، مما

- إعادة ضبط اختصاصات الجهات وتوضيحها، حيث انتقل المشروع من اختصاصات عامة وتوجيهية إلى اختصاصات عملية قابلة للتنفيذ والقياس، خاصة في مجالات الاستثمار والعقار الاقتصادي والتنمية الرقمية، مع تقليص التداخل بين الدولة والجماعات الترابية والجهات؛

- تعزيز الدور الاقتصادي والاستثماري للجهة ومنحها اختصاصات أخرى مرتبطة بإحداث مناطق الأنشطة الاقتصادية وتعبئة العقار وإحداث المجمعات الجهوية لتسويق المنتجات الفلاحية والغذائية، بهدف رفع جاذبية الاستثمار وتحقيق التنمية الترابية المندمجة.

كما أدمج المشروع البعد الرقمي في التنمية الجهوية، حيث تم إقرار اختصاص جديد يتعلق بإعداد وتنفيذ المخطط المديري الجهوي للتنمية الرقمية، انسجاما مع استراتيجية المغرب الرقمي 2030 بما يعزز الحكامة الرقمية.

وبخصوص تحديث آليات تنفيذ المشاريع، يقترح المشروع تحويل الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة بما يوفر مرونة أكبر في الإنجاز واستقطاب الكفاءات وتحسين التمويل والحكامة والتتبع وتقوية الموارد والاستقلالية المالية للجهات.

كما نص المشروع على الرفع من التحويلات المالية لفائدة الجهات إلى ما لا يقل عن 12 مليار درهم سنويا، ابتداء من سنة 2027، بهدف تمكين الجهات من ممارسة اختصاصاتها بفعالية أكبر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع قد أحيل على اللجنة بتاريخ 12 ماي 2026، وعقدت من أجل دراسته ثلاث اجتماعات، تميز الأول منها الذي انعقد بتاريخ 14 ماي 2026 بالعرض القيم الذي تقدم به السيد وزير الداخلية المحترم، وبمناقشة مضامينه من طرف السادة المستشارين المحترمين وبتعقيب السيد الوزير على تساؤلاتهم وملاحظاتهم.

أما الاجتماع الثاني الذي انعقد بتاريخ 20 ماي 2026، فقد خصص للمناقشة التفصيلية لمواد المشروع وتعقيب السيد الوزير عليها.

وبعد استيفاء جميع مراحل المسطرة، مسطرة دراسة المشروع، عقدت اللجنة اجتماعها الثالث بتاريخ فاتح يونيو 2026 للتصويت على مواد المشروع وعلى المشروع برمته.

وأُسفرت عملية التصويت على النتيجة التالية:

التصويت بالإجماع على مواد المشروع وعلى المشروع برمته.

وفي الختام، أتوجه بخالص الشكر للسيد وزير الداخلية على العرض الغني الذي تقدم به وعلى تفاعله المتميز مع ملاحظات وتساؤلات السادة المستشارين، باسني وباسمكم جميعا، أهني السيد مولاي عبد الرحمان ابليل، رئيس اللجنة الذي أدار اجتماعاتها باقتدار وبمرونة في تدبير مختلف المحطات خلال دراسة هذا المشروع.

الحقيقي يكمن في حسن تنزيل مقتضياته على أرض الواقع، بما يحقق تنمية ترابية عادلة ومستدامة، ويقوي مكانة الجهة كرافعة أساسية.

لأجل كل ذلك، فإننا سنصوت كأغلبية على مشروع هذا القانون الذي جاء نتاج لحوار وطني كبير وموسع، شاركت فيه كل الحساسيات ومكونات المجتمع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هل المعارضة بغات تكون عندها مداخلة؟

السيد الرئيس، تفضل السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 القاضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، كما وافق عليه مجلس النواب.

هذا المشروع الذي يندرج ضمن الدينامية الإصلاحية المتواصلة التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والهادفة إلى ترسيخ الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي لتعزيز التنمية الترابية وتحقيق العدالة المجالية.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا المشروع لا يمكن عزله عن السياق الوطني العام، بل هو يشكل محطة جديدة في مسار تطوير الحكامة الترابية والانتقال بالجهات من مجرد وحدات إدارية إلى فاعل تنموي حقيقي قادر على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية التي تعرفها بلادنا.

كما نعتبر أن هذا المشروع هولبنة أخرى في تعزيز مغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب، ويستهدف مواكبة المغرب الصاعد المقرون بمغرب التوازن المجالي الترابي المندمج، الذي أسس له صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

لقد أبانت التجربة الجهوية خلال السنوات الماضية عن مجموعة من الإكراهات المرتبطة أساسا ببطء تنفيذ المشاريع وتداخل

يتيح الجمع بين متطلبات الحكامة والرقابة العمومية ومرونة التدبير ونجاعة الأداء، يهدف للرفع من جودة الإنجاز وتسريع وتيرة التنفيذ، مما سيمكن من الارتقاء بجودة الفعل المؤسسي لدى المنتخبين على صعيد الجهات.

ويهدف هذا المشروع كذلك، إلى ترسيخ ورش الجهوية المتقدمة الذي أطلقته المملكة كخيار استراتيجي لتعزيز الديمقراطية الترابية وتحقيق التنمية المندمجة، تبوأ في هذه الجهة مكانة محورية داخل التنظيم اللامركزي، باعتبارها تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، وقد خول لها القانون التنظيمي رقم 111.14 اختصاصات ذاتية ومشتركة وموكولة، تشمل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد التراب والنقل وجلب الاستثمار، مما يجعلها فاعلا أساسيا في بلورة السياسات العمومية الترابية.

وفي هذا السياق، يأتي مشروع القانون التنظيمي رقم 031.26 ليعكس دينامية التطور التي تواكب مسار تنزيل الجهوية المتقدمة، من خلال إدخال تعديلات تروم تجاوز بعض الإكراهات التي أبانت عنها الممارسات العملية وتعزيز الحكامة لتدبير الشأن الجهوي.

السيد الوزير المحترم،

إن من بين أبرز أهداف هذا المشروع توضيح وتدقيق توزيع الاختصاصات بين الدولة والجهة، بما يحد من تداخل الصلاحيات ويعزز مبدأ التفريغ، فضلا عن تقوية آلية التنسيق والتعاقد بين مختلف الفاعلين الترابيين.

كما يسعى المشروع إلى تحسين نجاعة الأداء المؤسسي لمجالس الجهات عبر تطوير آليات اشتغالها وتحديد أدوار مجالسها التداولية والتنفيذية.

ومن الجوانب الهامة التي يتطرق إليها المشروع كذلك مسألة الحكامة المالية، حيث يقترح تدابير من شأنها تحسين تدبير الموارد المالية للجهات، سواء عبر تنويع مصادر التمويل أو عبر تعزيز آلية المراقبة والتتبع، بما يضمن ترشيد النفقات ورفع فعالية الاستثمار العمومي الجهوي.

كما يولي المشروع أهمية خاصة لتعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى الجهوي، من خلال تمكين المواطنين والمواطنات وكذا فعالية المجتمع المدني من آليات أكثر فعالية للمساهمة في إعداد وتبعية وتقييم برامج التنمية الجهوية، بما يعزز الشفافية والمساءلة.

إن نجاح هذا الورش التشريعي يظل رهينا بتوفير الموارد البشرية المؤهلة وتعزيز القدرات التدبيرية للجهات، وكذا ضمان تفعيل الأمل لمبدأ اللاتمركز الإداري بما يحقق التكامل بين اللامركزية واللامركز.

وفي الختام، فمشروع القانون التنظيمي رقم 031.26 يشكل خطوة مهمة نحو تعميق إصلاح المنظومة الجهوية بالمغرب، غير أن الرهان

الاختصاصات والحاجة إلى مزيد من المرونة والنجاعة في التدبير.

ومن هنا تبرز أهمية هذا النص التشريعي، الذي جاء بمجموعة من المقتضيات النوعية، من أبرزها:

- تعزيز آلية تنفيذ المشاريع الجهوية؛

- ملاءمة الإطار القانوني مع متطلبات الحكامة الحديثة؛

- تمكين الجهات من أدوات أكثر فعالية في التدبير والاستثمار؛

- وإدماج البعد الرقمي ضمن الاختصاصات الذاتية للجهات، بما ينسجم مع التحول الرقمي الذي تعرفه الإدارة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا نعتبر أن تحويل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة يشكل خطوة إصلاحية مهمة، تروم تحقيق التوازن بين الرقابة والنجاعة وبين الحكامة والسرعة في الإنجاز، مما يسمح من تجاوز التعقيدات الإدارية التي كانت تعيق تنزيل العديد من المشاريع التنموية.

وكذا الحرص على التكامل المتوازن بين صناعة القرار السياسي والتنموي، وبين نجاعة الإنجاز والكفاءة في التنزيل والتنفيذ، مقتنعين أن هذا الانتقال في بنية الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركة جهوية، هي مبادرة أساسية في مجال تقييم التنفيذ وتطوير التدبير الحر في بعده العملي والإجرائي، وهي كذلك تتويج لمسار تقييمي للعشرية الأولى في مسار تنزيل الجهوية، كما أسس لها الدستور، وفقا لمسار الممارسة وخلاصات الحكامة الجهوية بنجاحها وبأعطائها البنيوية والقانونية والوظيفية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الحركي، وإذ ندعم فلسفة هذا المشروع، فإننا ندعو في الآن نفسه إلى مواصلة مواكبة الجهات بالموارد المالية والبشرية اللازمة وتسريع تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري وتوضيح الاختصاصات بشكل يضمن التكامل والتفاعل.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم،

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

ما ضمنتني لي الحق ديالي في الكلام لأن كايين التشويش في القاعة باش..

السيد رئيس الجلسة:

يالا ه اختم السيد الرئيس، اختم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

وبناء على ما سبق، فإن فريقنا الحركي يعلن دعمه الكامل لمشروع القانون التنظيمي رقم 031.26، باعتباره خطوة متقدمة نحو بناء جهات قوية فعالة وقادرة على رفع التحديات التنموية ومواكبة الرهانات الاستراتيجية المقبلة لبلادنا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم.. شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أقف اليوم للتفاعل مع مشروع القانون التنظيمي رقم 031.26 القاضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، باعتباره أن النص يرتبط بأحد الأوراش الدستورية الكبرى التي انخرط فيها المغرب منذ دستور 2011، والمتتمثلة في ورش الجهوية المتقدمة، باعتباره مدخلا لتعزيز التنمية الترابية وتقريب القرار من المواطن وترسيخ الحكامة المحلية.

ولاشك أن هذا ال مشروع، يأتي في سياق السعي إلى تطوير التجربة الجهوية والانتقال بها من مرحلة التأسيس المؤسساتي إلى مرحلة تعزيز الفعالية والنجاعة، من خلال مراجعة بعض المقتضيات المرتبطة بالاختصاصات، الحكامة والتمويل والتخطيط الترابي.

السيد الوزير،

ونحن نسجل بإيجابية بعض من المقتضيات التي يتضمنها المشروع، خاصة فيما يتعلق بمحاولة تحسين التنسيق بين الفاعلين الترابيين وتبسيط بعض آليات التدبير وتعزيز أدوات التخطيط الجهوي، غير أن أهمية هذا الورش الاستراتيجي فرض علينا في المقابل إثارة عدد من

أعلى وحدة ترابية، وظلت تحظى باهتمام كبير من طرف جلالة الملك، حفظه الله، الذي ما فتئ يدعو إلى الجهوية المتقدمة، تكون قاطرة لتنمية محلية مستدامة.

نأمل أن هذا المشروع أو هاذ القانون التنظيمي، السيد الوزير، أن يفسح المجال أمام الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، وهو ما يقتضي تقوية دور الجهة وتعزيز وظائفها وتمكينها من الموارد البشرية والمالية اللازمة لبلوغ الدولة الاجتماعية.

فقد انتقل الحديث اليوم، عن الدولة الاجتماعية المركزية من الدولة الاجتماعية المركزية إلى الدولة الاجتماعية الترابية.

السيد الوزير،

لقد نهنا مرارا وفي أكثر من مناسبة من بعض الاشكالات التي ظلت تعرقل تقدم ورش الجهوية، ومنها على وجه الخصوص بطء تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري، فإذا كان الدستور قد نص في الفصل 6 على أن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة أشخاصا ذاتيين واعتباريين بمن فيهم السلطات العمومية متساوون، وهم ملزمون بالامتثال له، فإنه لا مبرر لعدم قيام السلطات العمومية بإعداد تصاميم مديرية لللاتمرکز الإداري خاصة بالمصالح اللامركزة.

وهنا لا بد أن ننوه بوزارة الداخلية التي كانت سباقة إلى هذا الأمر.

السيد الوزير،

نؤكد أننا في الاتحاد الوطني للشغل سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع، منبهين في نفس الوقت إلى أن اختصاصات وصلاحيات الجهات ستبقى دون أهمية في غياب نخب محلية تتمتع بالكفاءة والمصداقية وقادرة على الاضطلاع بوظائفها الدستورية على أكمل وجه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

الآن الكلمة لكم السيد الوزير، إيلا بغيتو تديرو التعقيب؟

شكرا.

إذن غادي ندوزو مباشرة للتصويت، ننتقل للتصويت على مواد مشروع القانون التنظيمي:

غادي نبدأ بالمادة الأولى: المغيرة والمتممة لأحكام المواد التالية من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادرة بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015).

المادة 82:

الموافقون=59؛

الملاحظات والتساؤلات الموضوعية، بهدف المساهمة في تجويد النص وضمان فاعليته على مستوى التنزيل.

إن أي مراجعة للقانون التنظيمي للجهات تقتضي في تقديرنا، الاستناد إلى تقييم مؤسسي دقيق لحصيلة السنوات الماضية، تنزيل الجهوية المتقدمة بما يشمل مستوى نقل الاختصاصات، فعالية البرامج التنموية والجهوية، إكراهات التمويل، مدى تقدم اللاتمرکز الإداري، طبيعة العلاقات بين الدولة والجهات، ذلك، أن التشريع يكون أكثر نجاعة حين يبنى على تقييم موضوعي للتجربة ومكامن القوة والقصور فيها.

رغم ما يتضمنه المشروع من مقتضيات إيجابية، إلا أن بعض الجوانب مازال تعكس استمرار حضور مقاربة مركزية في تدبير الشأن الترابي، سواء من خلال تعدد آليات التأشير أو من خلال استمرار التداخل بين اختصاصات الإدارة المركزية والجهات، ومن ثم فإن نرى أن نجاح الجهوية المتقدمة يقتضي توضيحا أكبر للعلاقة بين سلطة المنتخب الجهوي وسلطة ممثل الإدارة الترابية، بما يحقق التوازن بين وحدة الدولة وفعالية التدبير المركزي.

السيد الوزير،

إن مشروع القانون التنظيمي رقم 031.26 يشكل خطوة إضافية في مسارتطوير الجهوية المتقدمة، ويتضمن بعض المقتضيات الإيجابية التي يمكن البناء عليها، غير أن إنجاح هذا الورش الاستراتيجي يظل رهينا بالاستقلالية الفعلية للجهات وتوضيح الاختصاصات..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قبل ما نعطي الكلمة للسيد خالد السطي، هل هناك شي مجموعة أوفريق يريد أن يتدخل؟

إذن الكلمة للسي خالد السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب للتدخل في هذه الجلسة العامة التشريعية.

أكيد، السيد الوزير، حول مشروع قانون تنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، هذه مناسبة، السيد الوزير، لنجدد من خلالها التأكيد على أهمية الجهوية التي بواها الدستور مكانة متميزة، باعتبارها

المعارضون=00:	الممتنعون=02.
الممتنعون=02.	غادي نعرض الآن المادة الأولى برمتها للتصويت (كما وردت)
المادة 83:	الموافقون=59:
الموافقون=59:	المعارضون=00:
المعارضون=00:	الممتنعون=02.
الممتنعون=02.	المادة الثانية من مشروع القانون التنظيمي:
المادة 91:	المادة 93:
الموافقون=59:	الموافقون=59:
المعارضون=00:	المعارضون=00:
الممتنعون=02.	الممتنعون=02.
السيد الوزير، المادة 93 هضرتي عليها، عندك شي تعديل؟	هذي اللي هضر عليها السيد الوزير.
لا.	غادي نعرض مواد الباب الثاني من القسم الرابع من القانون
إذن، المادة 98:	التنظيمي رقم 111.14 السالف الذكر كما تم نسخها وتعويضه.
الموافقون=59:	المادة 128:
المعارضون=00:	الموافقون=59:
الممتنعون=02.	المعارضون=00:
المادة 115:	الممتنعون=02.
الموافقون=59:	المادة 129:
المعارضون=00:	الموافقون=59:
الممتنعون=02.	المعارضون=00:
المادة 145 (الفقرة الثانية):	الممتنعون=02.
الموافقون=59:	المادة 130:
المعارضون=00:	الموافقون=59:
الممتنعون=02.	المعارضون=00:
المادة 146 (الفقرة الأولى):	الممتنعون=02.
الموافقون=59:	المادة 131:
المعارضون=00:	الموافقون=59:
الممتنعون=02.	المعارضون=00:
المادة 194:	الممتنعون=02.
الموافقون=59:	المادة 132:
المعارضون=00:	الموافقون=59:

المعارضون=00؛	الموافقون=59؛
الممتنعون=02.	المعارضون=00؛
المادة 133:	الممتنعون=02.
الموافقون=59؛	المادة 141:
المعارضون=00؛	الموافقون=59؛
الممتنعون=02.	المعارضون=00؛
المادة 134:	الممتنعون=02.
الموافقون=59؛	المادة 142:
المعارضون=00؛	الموافقون=59؛
الممتنعون=02.	المعارضون=00؛
المادة 135:	الممتنعون=02.
الموافقون=59؛	المادة 143:
المعارضون=00؛	الموافقون=59؛
الممتنعون=02.	المعارضون=00؛
المادة 136:	الممتنعون=02.
الموافقون=59؛	المادة 144:
المعارضون=00؛	الموافقون=59؛
الممتنعون=02.	المعارضون=00؛
المادة 137:	الممتنعون=02.
الموافقون=59؛	المادة 188:
المعارضون=00؛	الموافقون=59؛
الممتنعون=02.	المعارضون=00؛
المادة 138:	الممتنعون=02.
الموافقون=59؛	الآن غادي نعرض المادة الثانية من مشروع القانون التنظيمي برمتها
المعارضون=00؛	للتصويت: (كما وردت علينا من مجلس النواب)
الممتنعون=02.	الموافقون=59؛
المادة 139:	المعارضون=00؛
الموافقون=59؛	الممتنعون=02.
المعارضون=00؛	غادي نعرض مشروع القانون التنظيمي برمته:
الممتنعون=02.	الموافقون=59؛
المادة 140:	المعارضون=00؛

المتنعون=02.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

نشكر السيد وزير الداخلية على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. والآن غادي ننتقلو إلى الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 041.26 بتغيير وتنظيم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

غادي الآن نعطيو الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بطبيعة الحال أنا سعيد بأن أتقدم أمامكم بهذا المشروع رقم 041.26 والقاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، وهو بطبيعة الحال مشروع يندرج في إطار التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي جعل من العدالة الاجتماعية والإدماج الاقتصادي ركائز أساسية لبناء مغرب الغد ومقومات الدولة الاجتماعية الحديثة.

في بداية الأمر، لا بد أن أتقدم بأحر التشكرات للسيدة رئيسة اللجنة وكل السيدات والسادة المستشارين، أولا على تفاعلهم مع نقاش هذا المشروع وعلى تصويتهم بالإجماع لهذه المقترحات.

كما تعلمون فقد تمكن نظام الدعم الاجتماعي المباشر منذ إنطلاقه سنة 2023 من تغطية ما يقارب 4 ملايين أسرة وأكثر من 5 ملايين طفل، وبلغت الكلفة الشهرية لهذا النظام 2.2 مليار درهم شهريا، ومنذ بدايته في سنة 2023—كما أشرت—وصلت اليوم الكلفة المحولة لهذه الفئة حوالي 62 مليار درهم.

السيدات والسادة المستشارين،

اليوم، نحن متفقون على أنه وجب الانتقال من مرحلة التأسيس والتعميم التدريجي إلى مرحلة التقييم وتحسين نجاعة هذا النظام، حيث بدأت النتائج تظهر على أرض الواقع مؤكدة، أولا، الجدية نتاج الالتزام المؤسساتي وعمق الرؤية الاستراتيجية، ولكن أظهرت أيضا أن التحدي لا يقتصر فقط على توسيع قاعدة المستفيدين، بل يتمثل في مواكبة هذه الفئات مهما اختلفت ظروفها نحو التمكين الاقتصادي والاستقلالية الذاتية.

وفي هذا الإطار ول معالجة مجموعة من الإشكالات جاء هذا مشروع القانون:

- أولا، لإرساء منحة استثنائية تمنح لفائدة الأسر التي تفقد حقها في الاستفادة نتيجة التصريح نتاج رب الأسرة أو أحد الزوجين لدى نظام الضمان الاجتماعي المعمول به في القطاع الخاص، وتكون بطبيعة الحال هاذ المنحة مساوية لقيمة الإعانات التي يمكن للأسرة أن تستفيد بها في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر، وكيف قلت في النقاش داخل اللجنة، فالمدة التي ستحدد بموجب المرسوم اللي إن شاء الله غتصادق عليه الحكومة مستقبلا، فهاذ المدة ستحدد بحول الله في 12 شهر.

- ثانيا، إتاحة الإمكانية لهذه الأسر حين تفقد حقها في الاستفادة نتيجة التصريح لدى الضمان الاجتماعي، إيلا فقدت الشغل نتاج أحد الزوجين أورب الأسرة لظروف خارجية ومختلفة من حقها أن ترجع مرة أخرى دون التقيد بالشروط اللي كانت مرتبطة بالمدة الدنيا لتستفيد من هاذ الإعانة.

حضرات السيدات والسادة،

نعتقد بأن هذه لبنة أولى في إطار الإصلاح نتاج هاذ الورش وضمان فعاليته.

بطبيعة الحال خطوة لا بد أن تليها مجموعة من الخطوات حتى نكون في مستوى التطلعات التي حددها صاحب الجلالة، نصره الله، لهذا الإصلاح الاجتماعي العميق.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لمقرر اللجنة.

السيدة المقررة فضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير (تقرير اللجنة):

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر ملخص التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي.

تدارست اللجنة هذا المشروع القانون خلال اجتماعها المنعقد يوم الخميس 04 يونيو 2026 برئاسة السيدة المستشارة هناء بن خير، النائبة الثانية لرئيس اللجنة، وبحضور السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، والذي قدم عرضا أبرز في سياقها أن هذا المشروع القانون يندرج في إطار تطوير

في مستهل جوابه، نوه السيد الوزير بالمداخلات والملاحظات التي أبدتها السيدات والسادة المستشارون، والتي تمحورت حول نقاط تتعلق بالغلاء وارتفاع تكلفة المعيشة وكيفية التواصل مع المواطنين، إضافة إلى الوضع الاجتماعي العام.

وأبرز أن النموذج التنموي الذي قاده صاحب الجلالة الملك محمد السادس يقوم على التوازن وعلى تنمية اقتصادية واجتماعية مندمجة منذ بداية العمل بنظام المساعدة الطبية (راميد)، وأفاد بأن إصلاح الحماية الاجتماعية جزء مهم في بناء دولة اجتماعية حقيقية، هدفها هوكرامة المواطن، مهما كانت الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

وختاما، وافقت اللجنة على مواد مشروع القانون وعلى مشروع القانون رقم 041.26 بتغيير وتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، كما أحيل على اللجنة بالإجماع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

ندخلو لباب المناقشة.

الأغلبية عندهم شي.. تفضل السي عبد القادر.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

هذه المداخلة باسم فرق ومجموعات الأغلبية، الاتحاد العام للشغالين والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وأود في البداية أن أعبر عن تقديرنا لهذه المبادرة التشريعية المهمة، بالنظر، أولا، لكونها تجسيد عملي للمبادئ الدستورية التي تلزم الدولة بتيسير استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في الحماية الاجتماعية.

إن موضوع الحماية الاجتماعية الذي احتضنه كل المغاربة وكل الفرقاء، من خلال التوجهات السامية لصاحب الجلالة، نعتبره مدخلا أساسيا وجوهريا لتنزيل هاته المبادئ الدستورية، وأن هاته المبادرة التشريعية كذلك هي تحرص على صون النفس الاجتماعي للقانون رقم 58.23 المتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر.

ومعلوم أن الدعم الاجتماعي كآلية وسياسة عمومية لا بد أن تعترضها مجموعة من الإشكالات الواقعية أثناء التنفيذ، مما يتطلب كذلك تجسيديا لمقاربة تشريعية مرنة، تواكب المتطلبات وتستحضر

نظام الدعم الاجتماعي المباشر، من خلال معالجة الإشكاليات البنوية المرتبطة بمرحلة الانتقال نحو العمل المهيكل، بما يضمن استمرارية الحماية الاجتماعية ويعزز الانسجام بين مختلف أنظمة الحماية، مع تشجيع ولوج سوق الشغل النظامي.

وأوضح أن المادة 16 مكررة لا تهدف إلى إحداث حق دائم جديد في الاستفادة، وإنما إلى إرساء آلية انتقالية استثنائية ومؤقتة لفائدة الأسر التي تفقد أهلية الاستفادة بسبب التصريح بالعمل لدى نظام الضمان الاجتماعي بالقطاع الخاص.

وتتمثل هذه الآلية في منحة استثنائية تعادل قيمة الإعانات السابقة، تمنح مرة واحدة ولمدة محددة، مع إخضاعها لنفس قواعد الاستحقاق والمراقبة المعتمدة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

شكلت المناقشة العامة لهذا المشروع قانون مناسبة أجمع من خلالها السيدات والسادة المستشارون على أهمية نظام الدعم الاجتماعي، باعتباره ركيزة من مرتكزات الدولة الاجتماعية.

كما يأتي هذا المشروع القانون في سياق مواصلة تنزيل الورش الملكي الاستراتيجي الخاص بتعميم الحماية الاجتماعية، الورش الذي يشكل أكبر التحولات الاجتماعية التي عرفتها بلادنا، ويجسد الإرادة الراسخة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في بناء دولة اجتماعية حديثة، تجعل من الكرامة الإنسانية والعدالة المجالية والإنصاف الاجتماعي مرتكزات أساسية مؤسسية للتنمية.

كما تبرز أهميته في كونه يحمل بعدا إصلاحيا جديدا ومقاربة تنموية متميزة، حيث يؤسس لمنطق أكثر دينامية في تدبير العلاقة بين الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي لبعض المستفيدين.

وتم اعتبار أن المنحة الاستثنائية الجديدة بقدر ما هي إجراء اجتماعي فهي تمثل استثمارا اقتصاديا، لأنها تشجع على التصريح بالعمل، وتساهم في توسيع قاعدة المنخرطين في منظومة الحماية الاجتماعية وتعزز دينامية سوق الشغل المهيكل، بما ينعكس إيجابيا على المالية العمومية وعلى تنافسية الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بالرفع من نسب التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتوسيع قاعدة التشغيل المهيكل.

وتمت المطالبة بالقيام بتقييم دوري لهذا النظام من قبل الجهات المشرفة على عملية الدعم لتعزيز حكامته وشفافيته وضمان عدالة الاستهداف منه وإعادة النظر في المؤشر المعتمد لتحديد المستفيدين وخلق المزيد من فرص الشغل اللائقة والمستقرة، باعتبارها المدخل الأساسي لتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المستدام.

إكراهات الواقع.

فورش الحماية الاجتماعية يجسد دعامة أساسية في صرح الدولة الاجتماعية، أولاً، باعتباره - كما قلت - خياراً استراتيجياً أرسى دعائمه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بهدف ترسيخ مبادئ التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وفي هذا السياق، صدر القانون رقم 58.23 بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، باعتباره الإطار القانوني المنظم لآليات الدعم المالي الموجه للأسر المعوزة، وفق آليات ومعايير الاستهداف المباشر.

وفي سياق تطبيق هذا القانون على أرض الواقع، برزت مجموعة من الإشكاليات العملية، من أبرزها وضعية بعض الأسر التي كانت تستفيد من الدعم الاجتماعي المباشر ثم فقدت حقها في الاستفادة بمجرد التصريح بأحد أفرادها، سواء الزوج أو الزوجة أو رب الأسرة، لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، رغم أن هذا الإدماج في سوق الشغل المهيكل لا يعني بالضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الفوري أو الخروج النهائي من دائرة الهشاشة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، جاء مشروع قانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، كمقتضى تشريعي جديد، يؤسس للاعتراف بوجود مرحلة انتقالية تفصل بين الاستفادة من الدعم الاجتماعي وبين تحقيق الاندماج الاقتصادي الفعلي.

كما يكرس مشروع القانون المبادئ الحديثة في مجال الحماية الاجتماعية والمتمثل في مبدأ الأمن الاجتماعي الذي يفترض أن تكون التحولات المرتبطة بتغيير الوضعية الاقتصادية للأفراد والأسر مصحوبة بآليات قانونية تضمن الاستقرار والاستمرارية، وتحد من مخاطر الهشاشة.

فإذا كان من المشروع قانون وقف الاستفادة من الدعم عند انتفاء شروط الاستحقاق، فإن مقتضيات العدالة الاجتماعية تقتضي في المقابل اعتماد آليات انتقالية تحول دون تعرض الأسر لصدمات اقتصادية مفاجئة، قد تؤدي إلى نتائج عكسية تتنافى مع الأهداف المتوخاة من برامج الحماية الاجتماعية.

وختاماً، لا يمكن النظر إلى مشروع قانون رقم 041.26 بأنه مجرد تعديل تقني لبعض مقتضيات القانون رقم 58.23، وإنما باعتباره آلية لتطوير السياسة الاجتماعية العمومية وتعزيز قدرتها على الاستجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الأسر المغربية، مما يجعل منه مشروعاً يجسد مقاربة تشريعية أكثر مرونة وإنصافاً وأكثر تفاعلاً مع الواقع وإكراهاته.

وإن كنا قد عبرنا جميعاً على أن هناك إكراهات أخرى تلازم تنزيل موضوع الدعم الاجتماعي، فنعتبر أن هذه انطلاقة لعملية التصحيح

و لعملية إصلاح هذا القانون، الذي نريد أن يكون قانوناً متحركاً ومتحولاً، باعتبار التحولات الاجتماعية للوصول إلى غايات ومرامي وأهداف تنزيل الحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن فرق الأغلبية والاتحاد العام للشغالين والاتحاد العام لمقاولات المغرب سيصوتون بالإيجاب على مشروع قانون رقم 041.26، لأنه مشروع قانون لا يمثل مجرد تعديل جزئي للقانون رقم 58.23، بل يشكل مرحلة جديدة في مسار بناء منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، قوامها المرونة والإنصاف والاستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

أنا ما زدت لووالو، لأنه عندو الحق في 26 دقيقة، ولكن سجلولو غير 5، باش تعرفو بأنه راه ما..

الآن الكلمة للفريق الحركي.

الوقت ديالك 4 دقائق و30 ثانية.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في هذه الجلسة العامة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، وهي مناسبة سانحة لنا لنجدد التأكيد في الفريق الحركي على تنويعنا بالورش الملكي الاستراتيجي المتعلق بالحماية الاجتماعية بكافة مكوناته، خاصة برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي انطلق سنة 2023، واستفاد من إعاناته 4 ملايين أسرة و5 ملايين طفل.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا لا بد من الإشادة بالنقاش المسؤول والبناء والهادف الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة مناقشة هذا المشروع الهام.

وبنفس روح الامتنان، نتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية على تفاعله الإيجابي مع استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

بكل تأكيد يشكل هذا المشروع الهام، الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، تفاعلا إيجابيا من الحكومة مع بعض الاختلالات والاشكالات المرتبطة بتنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، خاصة إشكالية دعم ولوج المستفيد من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر لسوق الشغل، مخافة فقدان الإعانات الممنوحة له في إطار هذا البرنامج.

لذا، جاء هذا المشروع بمقتضيين مهمين، محفزين، أجابا عن هذه الإشكالية المطروحة، وهما تمكين الأسرة المستفيدة من الإعانات الممنوحة في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر من منحة استثنائية في حالة فقدان هذه الاستفادة، جراء التصريح بأحد الزوجين أو رب الأسرة بنظام الضمان الاجتماعي المطبق في القطاع الخاص، ومنح حق الاستفادة مجددا من الإعانات الممنوحة في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر في حالة فقدان أحد الزوجين أو رب الأسرة لعمله.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية هذا المشروع تكمن في كونه جاء بفلسفة عامة تقوم على تحقيق التكامل بين ورش الحماية الاجتماعية في شقه المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر والإدماج الاقتصادي المستفيد في سوق الشغل، فلسفة تتوخى الانتقال بالمستفيد من منطق الدعم إلى منطق التمكين الاقتصادي والاندماج في سوق الشغل المهيكل.

السيد الرئيس المحترم،

على هذا الأساس، فقناعتنا راسخة، في الفريق الحركي، أن برنامج الدعم الاجتماعي المباشر على أهميته يحتاج إلى تقييم شامل، بغية تصحيح الاختلالات والإشكالات المتعددة المرتبطة بالتنزيل والاستهداف وبمعايير تغيير المؤشر الاجتماعي عبر بنائه على أساس جهوي، وكذا ربط الاستحقاق بالمداخيل بدل المصاريف، إضافة إلى وضع أسس لنظام استدامة التمويل.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، سلمو.

شكرا.

غادي ننتقلو للاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

يأتي مشروع القانون المعروض علينا اليوم، في سياق مواصلة تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتعزيز آليات الدعم الموجه للأسر، من خلال معالجة وضعية فئة من الأسر التي كانت تستفيد من نظام الدعم الاجتماعي المباشر، وفقدت هذا الحق بمجرد التصريح بأحد أفرادها في نظام الضمان الاجتماعي بالقطاع الخاص.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ننظر بإيجابية إلى المقترحات الجديدة التي تروم تفادي الانقطاع المفاجئ للدعم عن الأسر المعنية عبر إحداث منحة استثنائية انتقالية، تمكنها من مواجهة آثار هذا التحول.

كما نثمن التنصيص على إمكانية استرجاع حق الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر في حالة فقدان الشغل دون التقييد ببعض الشروط الزمنية المعمول بها حاليا، غير أن الفريق يعتبر أن هذا التعديل رغم أهميته، يظل تدخلا جزئيا يقتضي مواكبته بإجراءات أكثر شمولاً لضمان الاستقرار الاجتماعي للأسر العاملة، خاصة في ظل هشاشة عدد من مناصب الشغل، واستمرار اتساع دائرة العمل غير المستقر وتدني قيمة الدعم الاجتماعي مقابل الارتفاع المتوالي في كلفة المعيشة.

السيد الوزير المحترم،

إن انخراط الأجراء في منظومة الضمان الاجتماعي، يجب أن يشكل حافزا على الاندماج فالاقتصاد المهيكل، لا سببا في فقدان بعض الحقوق الاجتماعية بشكل مفاجئ.

ولذلك، فإننا نعتبر أنه من الضروري الحرص على تحقيق التكامل والانسجام بين مختلف برامج الحماية الاجتماعية، بما يضمن انتقالا سلسا للأسر من وضعية الاستفادة من الدعم إلى وضعية الاعتماد على دخل الشغل والتغطية الاجتماعية.

كما نسجل أن المشروع أhal تحديد مدة الاستفادة من المنحة الاستثنائية إلى نص تنظيمي، وهو ما يجعل نجاح هذا الإجراء رهينا بتحديد مدة كافية ملائمة تمكن الأسر من التكيف مع وضعها الجديد، مع الحرص على تبسيط المساطر الإدارية وتوفير المعلومة للمواطنين والمواطنات.

ومن جهة أخرى، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد أن نجاح نظام الدعم الاجتماعي المباشر لا يقاس فقط بعدد المستفيدين، بل كذلك بقدرته على الحد من الفقر والهشاشة وتحسين القدرة الشرائية للأسر، وخاصة أسر الطبقة العاملة والأجراء ذوي الدخل المحدود الذين يواجهون اليوم ارتفاعا مستمرا في تكاليف المعيشة.

لذلك، فإننا نجدد دعوتنا إلى التقييم الدوري لهذا النظام وتعزيز حكamته وشفافيته وضمان عدالة الاستهداف منه وإعادة النظر في

- ثانيا، من الضروري تحديد معايير الاستفادة من منح استثنائية أو تدابير انتقالية بشكل دقيق وشفاف، مع ضمان المساواة بين المستفيدين وتفادي أي تأويلات قد تؤدي إلى التفاوت في التطبيق.

يستوجب الأمر بتعزيز آليات التتبع والتقييم الدوري لأثر هذا التعديل على معدلات الإدماج في سوق الشغل وعلى فعالية الدعم الاجتماعي في الحد من الفقر والهشاشة، حتى يكون التشريع مبنيا على النتائج والمؤشرات الميدانية.

ندعو إلى مواكبة هذا التعديل بإجراءات عملية للتكوين والتأهيل والتشغيل، لأن الإدماج الاقتصادي لا يتحقق فقط بالحوافز المالية، بل يحتاج أيضا إلى فرص عمل لائقة ومستدامة.

إن نجاح هذا المشروع يقاس بمدى قدرته على تحقيق معادلة دقيقة تجمع بين حماية الفئات الهشة وتشجيعها على الاندماج في الدورة الاقتصادية، دون المساس بحقها في الاستقرار الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، فإننا ننظر بإيجاب إلى فلسفة المشروع وأهدافه مع التأكيد على أهمية توفير الضمانات الكفيلة بتحقيق العدالة والنجاعة والاستدامة في تنزيل مقتضياته.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر متدخل في هذه المناقشة، الأستاذ خالد.

المستشار السيد خالد السطحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بطبيعة الحال، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، لا بد، السيد الوزير، نعاودو كذلك نشيدو بهذا المبادرة ديال تعديل هاذ المشروع لتيسير الظروف ديال الاستفادة ديال واحد الفئة من المجتمع، اللي هي في حاجة بطبيعة الحال إلى دعم اجتماعي مباشر.

بطبيعة الحال أكيد لا يفوتنا أيضا، السيد الوزير، على أن نؤكد.. نعاود نجددو التأكيد، على ضرورة يعني أن تشمل جميع فئات المجتمع بالتغطية الصحية والتغطية الاجتماعية بصفة عامة، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية.

أكيد، السيد الوزير، احنا سبق لنا مرارا وتكرارا اعتبرنا أن هذا الورش ديال الحماية الاجتماعية وديال الدعم بصفة عامة والتغطية الصحية هو من بين الأوراش الأساسية الكبرى في بلادنا، قد نعتبره ثاني ورش بعد الوحدة الترابية.

المؤشر المعتمد لتحديد المستفيدين، مع العمل قبل هذا وذاك على خلق فرص الشغل اللائقة والمستقرة باعتبارها المدخل الأساسي لتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المستدام.

وفي الختام، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل دعمنا لكل المبادرات التشريعية التي من شأنها تعزيز الحماية الاجتماعية وصيانة كرامة الأسر المغربية مع مواصلة الترافع من أجل تطوير هذه المنظومة بما يستجيب لانتظارات الطبقة العاملة ومختلف الفئات الشعبية المستحقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي.. سلمتية شكرا.

الكلمة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.. تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يأتي مشروع القانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر في سياق استكمال ورش الدولة الاجتماعية وتعزيز فعالية منظومة الحماية الاجتماعية من خلال معالجة بعض الإشكالات التي كشفت عنها الممارسة العملية منذ انطلاق العمل بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، ويهدف المشروع إلى تحقيق تكامل أكبر بين الدعم الاجتماعي والإدماج الاقتصادي والتشغيل، بما يضمن الانتقال من منطق المساعدة إلى منطق التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

ونثمن في هذا الإطار، توجه الحكومة نحو معالجة وضعية الأسر التي كانت تتردد في ولوج سوق الشغل المهيكل بسبب التخوف من فقدان الاستفادة من الدعم الاجتماعي بشكل فوري عند التصريح بالعمل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو ما شكل في بعض الحالات عائقا أمام الإدماج الاقتصادي ومحفزا غير مباشر على استمرار الهشاشة أو العمل غير المهيكل، غير أن دعمنا لهذا التوجه لا يمنع من إثارة بعض التساؤلات والملاحظات البناءة:

- أولا، ينبغي الحرص على أن تكون آليات الانتقال من وضعية الاستفادة من الدعم إلى وضعية الإدماج المهني واضحة ومؤطرة قانونيا وتنظيميا، بما يضمن الأمن الاجتماعي للأسر ويمنع أي انقطاع مفاجئ للدخل قد يعيد إلى دائرة الهشاشة؛

الملحق:المدخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1- مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية في مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات:

(1) مداخلة المستشار السيد محمد بودس، باسم فرق الأغلبية:

السيد الرئيس المحترم،

الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية في هذه الجلسة الدستورية، لمناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات كما وافق عليه مجلس النواب، وكما صادقت عليه اللجنة المختصة.

وهي مناسبة نجدد فيها دعمنا المطلق والمبدئي لكم، السيد وزير الداخلية، لما تقومون به من إصلاحات جوهرية داخل الإدارة الترابية، إيماننا بأهمية هذا المشروع الذي يأتي في إطار دعم كل المكتسبات التي تحققت لورش الجهوية المتقدمة.

وفي هذا الإطار، تنحي كذلك أعضاء لجنة الداخلية والبنيات الأساسية، على روح اشتغالهم الإيجابية، وعلى مناقشتهم الجادة والمسؤولة لمشروع هذا القانون، بعدما أخذ الوقت الكافي في المناقشة العامة والتفصيلية قبل المصادقة عليه بالإجماع.

ويكتسي هذا المشروع أهمية بالغة، حيث يسعى إلى الرفع من سقف الاعتمادات المالية المرصودة للجهات، خصوصاً أن هذا المشروع يرنو إلى تحويل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة، بما يتيح الجمع بين متطلبات الحكامة والرقابة العمومية، ومرونة التدبير ونجاعة الأداء، بهدف الرفع من جودة الإنجاز وتسريع وثيرة التنفيذ، مما سيمكن من الارتقاء بجودة الفعل المؤسساتي لدى المنتخبين على صعيد الجهات.

ويهدف هذا المشروع كذلك، إلى ترسيخ ورش الجهوية المتقدمة الذي أطلقته المملكة، كخيار استراتيجي لتعزيز الديمقراطية الترابية وتحقيق التنمية المندمجة. تبوأ في الجهة مكانة محورية داخل التنظيم اللامركزي، باعتبارها تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي.

وقد حوّل لها القانون التنظيمي رقم 111.14 اختصاصات ذاتية ومشتركة ومنقولة، تشمل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد التراب والنقل وجذب الاستثمار، بما يجعلها فاعلاً أساسياً في

لذلك، نحن في الاتحاد الوطني للشغل سنكون إيجابيين بالتصويت على هذا المشروع.

وقبل أن أختتم، السيد الوزير، لا بد أن نتمنى لكم التوفيق في كأس العالم بمعبة المنتخب الوطني، إن شاء الله.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السيد الوزير، هل تريدون شي تعقيب، ولا والو؟

إذن الآن غادي ننتقلو للتصويت.

غادي نعرض المادة الأولى: (كما وردت علينا)

الموافقون=50

المعارضون=00

المتنعون=02

المادة الثانية: (كما وردت علينا)

الموافقون=51

المعارضون=00

المتنعون=02

المادة الثالثة: (كما وردت علينا)

الموافقون=51

المعارضون=00

المتنعون=02

غادي نعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=51

المعارضون=00

المتنعون=02

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 041.26

بتغيير وتتميم القانون المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر بالأغلبية.

رفعت الجلسة.

بلورة السياسات العمومية الترابية.

وفي هذا السياق، يأتي مشروع القانون التنظيمي رقم 031.26 ليعكس دينامية التطوير التي تواكب مسار تنزيل الجهوية المتقدمة من خلال إدخال تعديلات تروم تجاوز بعض الإكراهات التي أبانت عنها الممارسة العملية وتعزيز حكمة تدبير الشأن الجهوي.

السيد الوزير المحترم،

إن من بين أبرز أهداف هذا المشروع توضيح وتدقيق توزيع الاختصاصات بين الدولة والجهات، بما يحد من تدخل الصلاحيات ويعزز مبدأ التفريع، فضلاً عن تقوية آليات التنسيق والتعاقد بين مختلف الفاعلين الترابيين.

كما يسعى المشروع إلى تحسين نجاعة الأداء المؤسساتي لمجالس الجهات، عبر تطوير آليات اشتغالها، وتعزيز أدوار أجهزتها التداولية والتنفيذية. ومن الجوانب الهامة التي يتطرق إليها المشروع كذلك، مسألة الحكامة المالية، حيث يقترح تدابير من شأنها تحسين تدبير الموارد المالية للجهات، سواء عبر تنويع مصادر التمويل أو عبر تعزيز آليات المراقبة والتتبع، بما يضمن ترشيد النفقات ورفع فعالية الاستثمار العمومي الجهوي.

كما يولي المشروع أهمية خاصة لتعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى الجهوي، من خلال تمكين المواطنين والمواطنات، وكذا فعاليات المجتمع المدني، من آليات أكثر فعالية للمساهمة في إعداد وتبعية وتقييم برامج التنمية الجهوية، بما يعزز الشفافية والمساءلة.

إن نجاح هذا الورش التشريعي يظل رهينا بتوفير الموارد البشرية المؤهلة، وتعزيز القدرات التديرية للجهات، وكذا ضمان تفعيل الأمثل لمبدأ اللاتمركز الإداري، بما يحقق التكامل بين اللامركزية واللاتمركز.

وفي الختام، فمشروع القانون التنظيمي رقم 031.26 يشكل خطوة مهمة نحو تعميق إصلاح منظومة الجهوية بالمغرب، غير أن الرهان الحقيقي يكمن في حسن تنزيل مقتضياته على أرض الواقع، بما يحقق تنمية ترابية عادلة ومستدامة، ويقوي مكانة الجهة كرافعة أساسية.

لأجل ذلك كله، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب على مشروع هذا القانون الذي جاء نتاج الحوار وطني كبير وموسع شارك فيه كل حساسيات ومكونات المجتمع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أندخل باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع

قانون تنظيمي رقم 031.26 القاضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات كما وافق عليه مجلس النواب، هذا المشروع الذي يندرج ضمن الدينامية الإصلاحية المتواصلة التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والهادفة إلى ترسيخ الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي لتعزيز التنمية الترابية وتحقيق العدالة المجالية.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع لا يمكن عزله عن السياق الوطني العام، بل هو يشكل محطة جديدة في مسار تطوير الحكامة الترابية، والانتقال بالجهات من مجرد وحدات إدارية إلى فاعل تنموي حقيقي قادر على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية التي تعرفها بلادنا، كما نعتبر أن هذا المشروع هو لبنة أخرى في تعزيز مغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب ويستهدف مواكبة المغرب الصاعد المقرون بمغرب التوازن المجالي الترابي المندمج الذي أسس له صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لقد أبانت التجربة الجهوية خلال السنوات الماضية عن مجموعة من الإكراهات المرتبطة أساساً ببطء تنفيذ المشاريع، وتداخل الاختصاصات والحاجة إلى مزيد من المرونة والنجاعة في التدبير ومن هنا تبرز أهمية هذا النص التشريعي الذي جاء بمجموعة من المقتضيات النوعية، من أبرزها:

• تعزيز آليات تنفيذ المشاريع الجهوية؛

• ملاءمة الإطار القانوني مع متطلبات الحكامة الحديثة؛

• تمكين الجهات من أدوات أكثر فعالية في التدبير والاستثمار؛

• وإدماج البعد الرقعي ضمن الاختصاصات الذاتية للجهات، بما ينسجم مع التحول الرقعي الذي تعرفه الإدارة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا نعتبر أن تحويل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة يشكل خطوة إصلاحية مهمة تروم تحقيق التوازن بين الرقابة والنجاعة، وبين الحكامة والسرعة في الإنجاز، بما يسمح بتجاوز التعقيدات الإدارية التي كانت تعيق تنزيل العديد من المشاريع التنموية، وكذا الحرص على التكامل المتوازن بين صناعة القرار السياسي والتنموي وبين نجاعة الإنجاز والكفاءة في التنزيل والتنفيذ. مقتنعين أن هذا الانتقال في بنية الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركة جهوية هي مبادرة أساسية في مجال تقنين وتطوير التدبير الحرفي بعده العملي والإجرائي، وهي كذلك تتويج لمسار تقييمي للعشرية الأولى في مسار تنزيل

التنفيذ المادي للمشاريع، إذ يعهد إليها بالمساعدة التقنية في إعداد المشاريع وبرامج التنمية وتتبع تنفيذها، كما يمكنها تنفيذ البرامج والمشاريع لفائدة الجهة أو لفائدة الدولة والجماعات الترابية الأخرى.

وهنا يبرز أول سؤال سياسي ومؤسسي: إذا كانت الشركة تتدخل في مرحلة الإعداد والتتبع والتنفيذ، فما الذي يتبقى عملياً للمؤسسة المنتخبة غير المصادقة الشكلية على بعض الوثائق؟

السيد الوزير،

لقد حرص المشروع على التنصيب على أن الجهة تمتلك أغلبية رأسمال الشركة غير أنه في المقابل منح للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية صلاحيات محورية في تحديد النظام الأساسي الأول للشركة وتعيين مديرها العام وتحديد كفاءات اشتغال عدد من أجهزتها. وبذلك نجد أنفسنا أمام مؤسسة يفترض أنها أداة تنفيذية تابعة للجهة، بينما تظل مفاتيح تنظيمها وتسييرها مرتبطة بقرارات صادرة عن السلطة المركزية.

إن السؤال هنا ليس قانونياً فقط، بل ديمقراطياً أيضاً: كيف يمكن الحديث عن تعزيز الجهوية المتقدمة في الوقت الذي يظل فيه المسؤول التنفيذي الأول للشركة، التي ستدبر مليارات الدراهم من المشاريع الجهوية، معيناً بقرار مركزي وليس خاضعاً لاختيار المؤسسة المنتخبة؟

والأكثر من ذلك، أن المشروع يمنع الجمع بين مهام المدير العام للشركة والعضوية في المجالس المنتخبة أو ممارسة أي مهمة عمومية أخرى وهو ما يجعل هذا المسؤول يتمتع باستقلالية واسعة عن المجلس الجهوي، رغم أنه يشرف على تنفيذ قرارات وبرامج هذا المجلس.

السيد الوزير،

ومن أوجه الاختلال كذلك أن المشروع يمنح مجلس إدارة الشركة صلاحيات واسعة جداً تشمل المصادقة على برنامج العمل والميزانية والحسابات السنوية والهيكلة التنظيمية والنظام الخاص بالصفقات، وتسيير الموارد البشرية. أي أننا أمام مركز قرار حقيقي مواز للمجلس الجهوي المنتخب.

السيد الوزير المحترم،

صحيح أن بعض الوثائق تعرض على مصادقة مجلس الجهة، لكن المجلس لا يتدخل في التدبير اليومي ولا في اختيار المسؤول التنفيذي الأول ولا في تحديد جزء مهم من قواعد التسيير.

وهنا يطرح سؤال جوهري: هل نؤسس لمرفق تابع للجهة أم لهيئة مستقلة عنها عملياً؟

السيد الوزير،

ومن المقترضات المثيرة للتساؤل أيضاً، استمرار أعضاء مجلس إدارة الشركة في ممارسة مهامهم حتى بعد توقيف أو حل مجلس الجهة إلى حين تعيين من يخلفهم.

الجهوية، كما أسس لها الدستور ووفقاً لمسار الممارسة وخلاصات الحكامة الجهوية بنجاحاتها وبأعطائها البنيوية والقانونية والوظيفية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الحركي وإذ ندعم فلسفة هذا المشروع، فإننا ندعو في الآن نفسه إلى مواصلة مواكبة الجهات بالموارد المالية والبشرية اللازمة، وتسريع تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري، وتوضيح الاختصاصات بشكل يضمن التكامل والفعالية بين مختلف مستويات التدبير الترابي.

كما نؤكد على ضرورة تعزيز آليات التقييم والمحاسبة وربط المسؤولية بالنتائج، وضبط التعاقدات بين الجهة والقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، حتى تحقق الجهوية المتقدمة الأهداف التي أطلقت من أجلها، وفي مقدمتها خدمة المواطن وتحسين جودة الخدمات العمومية وترسيخ الديمقراطية المجالية.

كما نتطلع، السيد الوزير المحترم، إلى مراجعة معايير توزيع ورصد الميزانيات للجهات وباقي الجماعات الترابية وفق منطق يوازي بين السكان والمجال الجغرافي وباستحضار مؤشرات التنمية البشرية والمجالية وحجم الخصائص التنموية، إعمالاً للتضامن بين الجهات وترسيخاً للتوازن الجهوي والمجالي والاجتماعي المنشود.

السيد الرئيس المحترم،

وبناءً على ما سبق، فإن فريقنا يعلن دعمه الكامل لمشروع القانون التنظيمي رقم 031.26، باعتباره خطوة متقدمة نحو بناء جهات قوية فعالة وقادرة على رفع تحديات التنمية ومواكبة الرهانات الإستراتيجية المقبلة لبلادنا.

وفقنا الله جميعاً لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

(3) مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، وهي مناسبة للحديث عن الإشكال الذي يطرحه هذا المشروع، الذي لا يكمن فقط في إحداث الشركة الجهوية لتنفيذ المشاريع، بل في طبيعة الحكامة التي اختارها لها المشرع وفيما يترتب عن ذلك من إعادة توزيع فعلية للسلطة داخل الجهة.

فالمشروع يمنح لهذه الشركة أدواراً استراتيجية تتجاوز مجرد

الفعالية والنجاعة، من خلال مراجعة بعض المقتضيات المرتبطة بالاختصاصات والحكمة والتمويل والتخطيط الترابي.

ونحن نسجل بإيجابية بعض المقتضيات التي يتضمنها المشروع، خاصة ما يتعلق بمحاولة تحسين التنسيق بين الفاعلين الترابيين، وتبسيط بعض آليات التدبير، وتعزيز أدوات التخطيط الجهوي.

غير أن أهمية هذا الورش الاستراتيجي فرض علينا، في المقابل، إثارة عدد من الملاحظات والتساؤلات الموضوعية، بهدف المساهمة في تجويد النص وضمان فعاليته على مستوى التنزيل.

أولاً: ضرورة إسناد التعديل بتقييم شامل للتجربة الجهوية.

السيد الوزير،

إن أي مراجعة للقانون التنظيمي للجهات تقتضي، في تقديرنا، الاستناد إلى تقييم مؤسسي دقيق لحصيلة سنوات تنزيل الجهوية المتقدمة، بما يشمل:

- مستوى نقل الاختصاصات؛

- فعالية برامج التنمية الجهوية؛

- إكراهات التمويل؛

- مدى تقدم اللاتمرکز الإداري؛

- طبيعة العلاقة بين الدولة والجهات.

ذلك أن التشريع يكون أكثر نجاعة حين يبني على تقييم موضوعي للتجربة ومكامن القوة والقصور فيها.

ثانياً: الحاجة إلى تعزيز استقلالية القرار الجهوي.

السيدات والسادة،

رغم ما يتضمنه المشروع من مقتضيات إيجابية، فإن بعض الجوانب ما تزال تعكس استمرار حضور المقاربة المركزية في تدبير الشأن الترابي، سواء من خلال تعدد آليات التأشير، أو من خلال استمرار التداخل بين اختصاصات الإدارة المركزية والجهات.

ومن ثم، فإننا نرى أن نجاح الجهوية المتقدمة يقتضي توضيحاً أكبر للعلاقة بين سلطة المنتخب الجهوي وسلطة ممثل الإدارة الترابية، بما يحقق التوازن بين وحدة الدولة وفعالية التدبير اللامركزي.

ثالثاً: إشكالية توزيع الاختصاصات.

السيد الرئيس،

من بين التحديات التي أفرزتها التجربة الحالية استمرار التداخل بين الاختصاصات الذاتية والمشاركة والمنقولة.

ورغم المجهود المبذول في المشروع، فإن بعض المقتضيات لا تزال تستعمل عبارات عامة ومرونة قد تفتح المجال لاختلاف التأويلات

وهذا المقتضى يكشف مفارقة عميقة: فالمؤسسة المنتخبة يمكن أن تتوقف أو تنتهي ولايتها، بينما تستمر الهيئة التنفيذية المرتبطة بها في الاشتغال بصورة عادية، وكأن استمرارية الأداة التنفيذية أصبحت أهم من استمرارية المؤسسة الديمقراطية التي أنشأتها.

كما أن المشروع ينص على استمرار الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع في ممارسة مهامها إلى حين تحويلها إلى شركة مساهمة، بما يعني أن الجهة ستعيش مرحلة انتقالية تعايش فيها آليات متعددة للتنفيذ دون وضوح كاف في حدود المسؤوليات السياسية والإدارية.

السيد الوزير،

إننا لا نعارض تحديث أدوات تنفيذ المشاريع، ولا نعارض اللجوء إلى آليات أكثر نجاعة في التدبير، لكننا نرفض أن يتم ذلك على حساب مبدأ أساسي نص عليه الدستور، وهو التدبير الحر.

فالخطر الحقيقي في هذا المشروع ليس في الشركة الجهوية ذاتها، بل في نقل مركز الثقل من المؤسسة المنتخبة الخاضعة للمساءلة الديمقراطية إلى أجهزة تقنية وإدارية لا تستمد مشروعيتها من الاقتراع العام.

وهكذا نجد أنفسنا أمام مفارقة واضحة: كلما توسعت اختصاصات الجهة على الورق، تقلصت قدرة المنتخبين على التحكم الفعلي في أدوات تنفيذ تلك الاختصاصات على أرض الواقع.

وهذا هو التناقض الذي ينبغي معالجته إذا أردنا للجهوية المتقدمة أن تكون ممارسة حقيقية للسلطة الترابية المنتخبة، لا مجرد هندسة مؤسسية تحتفظ فيها الإدارة المركزية بأدوات القرار الفعلي.

وختاماً، وانطلاقاً من كل ما سبق، فإننا في الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية نمتنع عن التصويت عن مشروع هذا القانون.

وشكراً.

(4) مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أقف اليوم للتعامل مع مشروع القانون التنظيمي رقم 031.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، باعتباره نصاً يرتبط بأحد الأوراش الدستورية الكبرى التي انخرط فيها المغرب منذ دستور 2011، والمتمثل في ورش الجهوية المتقدمة باعتباره مدخلاً لتعزيز التنمية الترابية، وتقريب القرار من المواطن، وترسيخ الحكامة المحلية.

ولا شك أن هذا المشروع يأتي في سياق السعي إلى تطوير التجربة الجهوية والانتقال بها من مرحلة التأسيس المؤسسي إلى مرحلة تعزيز

وتداخل المسؤوليات.

لذلك نعتبر أن المرحلة تقتضي مزيداً من الدقة في تحديد الاختصاصات، بما يضمن وضوح المسؤولية وربطها بالمحاسبة والموارد الضرورية.

رابعاً: التحدي المالي للجهات.

السيدات والسادة،

لا يمكن الحديث عن جهوية فعالة دون تمكين الجهات من موارد مالية كافية ومستقرة.

صحيح أن المشروع يتجه نحو تعزيز بعض آليات التمويل، غير أن عدداً من الجهات ما تزال تعاني تفاوتاً كبيراً في الإمكانيات والموارد الذاتية، وهو ما قد يؤثر على مبدأ العدالة المجالية وتكافؤ فرص التنمية.

ومن هنا تبرز أهمية التفكير في:

- توسيع الاستقلال المالي للجهات؛

- مراجعة نظام الجبايات الترابية؛

- إرساء آليات أكثر فعالية للتضامن بين الجهات.

خامساً: تعزيز الديمقراطية التشاركية.

السيد الوزير،

لقد شكلت الديمقراطية التشاركية أحد المرتكزات الأساسية لدستور 2011، غير أن الممارسة أبانت عن محدودية انخراط المواطنين والمواطنات وهيئات المجتمع المدني في تدبير الشأن الجهوي.

ولذلك نأمل أن يشكل هذا التعديل مناسبة لتعزيز آليات المشاركة والتشاور، وتبسيط مساطر العرائض، وتقوية حضور الشباب والنساء داخل دينامية القرار الترابي.

سادساً: الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيدات والسادة،

إن توسيع اختصاصات الجهات ينبغي أن يوازيه تعزيز لآليات الحكامة والشفافية والتقييم.

وفي هذا الإطار، تبدو الحاجة قائمة إلى:

- تطوير آليات الافتتاح والتقييم؛

- تعميم الرقمنة ونشر المعطيات المالية؛

- اعتماد مؤشرات دقيقة لقياس الأداء الجهوي؛

- تعزيز آليات المراقبة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

سابعاً: رهان اللاتمرکز الإداري.

السيد الوزير،

يبقى نجاح الجهوية المتقدمة مرتبطاً بشكل وثيق بالتفعيل الفعلي لميثاق اللاتمرکز الإداري، لأن نقل الاختصاصات إلى الجهات دون نقل موازٍ للموارد البشرية والسلطات الإدارية قد يحد من فعالية التدبير الترابي.

ومن ثم، فإن تحقيق الالتقائية بين اللامركزية واللاتمرکز يظل شرطاً أساسياً لإنجاح هذا الورش.

خاتمة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

إن مشروع القانون التنظيمي رقم 031.26 يشكل خطوة إضافية في مسارتطوير الجهوية المتقدمة، ويتضمن بعض المقترحات الإيجابية التي يمكن البناء عليها، غير أن إنجاح هذا الورش الاستراتيجي يظل رهيناً بتعزيز الاستقلالية الفعلية للجهات، وتوضيح الاختصاصات، وتقوية الموارد المالية، وترسيخ الحكامة والديمقراطية التشاركية.

ونحن إذ نتفاعل إيجابياً مع فلسفة الإصلاح، فإننا نؤكد أن الرهان اليوم ليس فقط تعديل النصوص، بل بناء نموذج ترابي أكثر فعالية وإنصافاً وقدرة على الاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات.

وشكراً.

II- مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية في مناقشة مشروع قانون رقم 041.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر:

(1) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

نتدخل اليوم في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

ويطيب لي أن أندخل في هذه المناقشة، ولا تخفى عليكم الأهمية التي نوليها لمسألة نظام الدعم الاجتماعي باعتباره ركيزة من مرتكزات الدولة الاجتماعية التي ندافع عنها في حزبنا ونتحمل مسؤولية تنزيلها ومعالجة كل الإشكالات التي تعترضها إيماناً منا بالديمقراطية الاجتماعية.

نناقش اليوم هذا الإصلاح التشريعي في سياق الاحتفال بعيد الأضحى الذي تعززت فيه أواصر التضامن الاجتماعي بين مختلف

التصريح برب الأسرة أو أحد الزوجين بنظام الضمان الاجتماعي الجاري به العمل في القطاع الخاص، تعادل قيمتها مبلغ الإعانة أو الإعانات المطابقة لوضعية الأسرة في نظام الدعم الاجتماعي، وتمكين الأسر.. يفقد رب الأسرة أو أحد الزوجين لمنصب الشغل المصرح به في نظام الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص، من استئناف الاستفادة من نظام الدعم الاجتماعي المباشر، دون انتظار مدة 12 شهرا المنصوص عليها في المادة 7 من القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

ونؤكد على أن إخراج هذا المشروع في أقرب الآجال من شأنه مواكبة انتقال الأسر المستفيدة من نظام الدعم الاجتماعي المباشر نحو الاندماج في سوق الشغل المهيكّل، من خلال توفير دعم مرحلي يساهم في ضمان الاستقرار الاجتماعي والتحفيز على التصريح بالعمل دون التخوف من فقدان الاستفادة من الإعانات.

كما سيساهم هذا المشروع في ضمان تحول تدريجي وآمن من وضعية الاستفادة من الدعم إلى وضعية الإدماج الاقتصادي للأسر القادرة على ذلك بما يشجع المستفيدين على الولوج إلى سوق الشغل المهيكّل، ويضمن استمرارية الحماية الاجتماعية لفائدة الأسر المعنية خلال فترات الانتقال المهني، والحد من آثار فقدان الدخل، وتعزيز جاذبية الاندماج في سوق الشغل المهيكّل.

ونؤكد، السيد الوزير، على أن بلادنا تسير في اتجاه تحقيق الدولة الاجتماعية الحقيقية القائمة على الإنتاج الاقتصادي وعلى العمل الكريم والمنتج، ومنظومة الحماية الاجتماعية والدعم هي آليات قانونية ومؤسسية لضمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي التدريجي لمختلف الفئات الاجتماعية وتحقيق التكامل بين الحماية الاجتماعية من جهة، وتشجيع الإدماج الاقتصادي من جهة أخرى.

ونؤكد في الختام، على أهمية هذا المشروع ونشيد بالإجماع السياسي على إخراجها والتوافق الجماعي عليه بين مكونات المجلس.

كما نشكركم، السيد الوزير على المجهود الجبار الذي بذلتموه في هذا الورش الاستراتيجي والذي ساهم في ضمان مدخول مالي لفئات اجتماعية هشة كانت تعيش على هامش المنظومة الاقتصادية الوطنية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نتدارس اليوم مشروع قانون رقم 041.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، وهو

مكونات بلادنا، كما نستغل الفرصة للتعبير عن دعمنا الوطني المتجه لأمريكا الشمالية في مهمة التعريف بالحضارة المغربية وتحقيق الإنجازات الكروية، كما نؤكد بالمناسبة على متمنياتنا لكافة التلاميذ والطلبة الذين يجتازون الامتحانات الإشهادية هذه الأيام.

وفي نقاشنا لهذا المشروع، لا بد أن نذكر بما تحقق في هذه الولاية من إصلاحات تشريعية ومؤسسية مرتبطة بنظام الدعم الاجتماعي، وخاصة إخراج القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، وإرساء البنيات التنظيمية للوكالة الوطنية للسجلات والوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي التي تشرف على تفعيل هذه المنظومة وتتبع مؤشرات وتحقيق الأثر الاجتماعي المنشود من هذه الآلية التضامنية الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة، في إطار تفعيل القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، سيرا على طريق التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، الرامية إلى إرساء دعائم الدولة الاجتماعية وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية لفائدة المواطنين والمواطنات، ولا سيما الفئات في وضعية هشاشة، وتفعيل مقتضيات الدستور ولا سيما الفصل 31 منه، لتعبئة كافة الوسائل المتاحة من أجل تيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات من الحق في الحماية الاجتماعية والدعم العمومي.

ونقاشنا لهذا المشروع يندرج ضمن سياق الإصلاح المستمر لبعض الإشكالات التي يتم رصدها في تنزيل هذا الورش الوطني من خلال إرساء آليات تروم معالجة بعض معوقات الإدماج الاقتصادي لبعض المستفيدين.

وسيعالج هذا القانون بالخصوص المشكل المتعلق بتشجيع المستفيدين من منظومة الدعم الاجتماعي لولوج الاقتصاد المهيكّل، من خلال تخصيص منحة شهرية استثنائية لفائدة الأسرة المستفيدة من الدعم بعد ولوج رب الأسرة أو أحد الزوجين للشغل المهيكّل، من خلال تمكين رب الأسرة أو الزوج من استئناف الاستفادة من نظام الدعم الاجتماعي المباشر دون انتظار مدة 12 شهرا، عند فقدان رب الأسرة أو أحد الزوجين لمنصب الشغل المصرح به في نظام الضمان الاجتماعي.

ونعول على هذا الإصلاح لتجاوز حالة الحذر التي تم رصدها في سوق الشغل بعد دخول نظام الدعم الاجتماعي المباشر حيز التنفيذ، وخاصة ظاهرة التردد في الولوج إلى سوق الشغل المهيكّل، مخافة فقدان الفوري لأهلية الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر بمجرد التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

والمشروع الذي نتدارسه اليوم وندعو باقي مكونات المجلس لتسريع مسطرته التشريعية بالنظر إلى جدية وجودة الحل المقترح لهذه المشكلة التي رصدناها جميعا، وهو الحل المتمثل في إحداث منحة شهرية استثنائية لفائدة الأسر التي كانت تستفيد من الإعانات الممنوحة في إطار نظام الدعم الاجتماعي، وفقدت الحق في هذه الاستفادة بسبب

شهرًا لاستئناف الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر في حالة فقدان منصب الشغل وهو تعديل مهم يعالج وضعية كانت تطرح إشكالات اجتماعية، حقيقية، حيث كانت بعض الأسر تجد نفسها محرومة من الدعم رغم فقدانها لمصدر دخلها، مما يجعلها عرضة للهشاشة خلال فترة البحث عن فرصة عمل جديدة.

إن تمكين هذه الأسر من استرجاع حقها في الاستفادة من الدعم مباشرة بعد فقدان الشغل يشكل ضمانًا أساسية لاستمرارية الحماية الاجتماعية ويعزز الثقة في فعالية المنظومة الاجتماعية وقدرتها على مواكبة التحولات المهنية التي قد يعرفها المستفيدون.

السيد الوزير المحترم،

إن الفلسفة العامة لهذا المشروع، تقوم على مبدأ بالغ الأهمية يتمثل في تحقيق التكامل بين الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي. فالدعم الاجتماعي لا ينبغي أن يتحول إلى آلية لإدامة التبعية أو العزوف عن العمل، كما أن الاندماج في سوق الشغل لا ينبغي أن يؤدي إلى فقدان مفاجئ لكل أشكال الحماية الاجتماعية.

ومن هنا، فإن هذا المشروع يسعى إلى بناء جسور الانتقال الآمن بين الاستفادة من الدعم والانخراط في النشاط الاقتصادي المهيكل، وهو توجه ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية في مجال السياسات الاجتماعية الحديثة التي تقوم على مبدأ تشجيع العمل مع الحفاظ على شبكات الأمان الاجتماعي.

إن مشروع القانون المعروض علينا اليوم يعكس تطورًا نوعيًا في مقاربة الحماية الاجتماعية ببلادنا، من خلال الانتقال من منطق الدعم في حد ذاته إلى منطق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر.

فهو لا يكتفي بتقديم المساعدة، بل يسعى إلى تشجيع الاندماج في سوق الشغل المهيكل وتحفيز التصريح بالعمل وتعزيز ثقافة الانخراط في منظومة الحماية الاجتماعية.

وعليه، فإننا ننظر بإيجابية إلى هذا المشروع، باعتباره خطوة إضافية في مسار بناء دولة اجتماعية قوية ومنصفة، قادرة على توفير الحماية للمواطنين وفي الوقت نفسه تشجيع المبادرة والعمل والإنتاج.

وفي الختام، نؤكد أن الرهان الحقيقي لا يكمن فقط في إصدار النصوص القانونية، بل في حسن تنزيلها على أرض الواقع، وضمان وصول آثارها الإيجابية إلى الأسر المستهدفة، بما يعزز الثقة في الإصلاحات الاجتماعية الكبرى التي تشهدها بلادنا، ويكرس مبادئ العدالة الاجتماعية والكرامة والإنصاف التي تشكل جوهر النموذج التنموي الذي ننشده جميعا.

وعليه فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

مشروع يندرج ضمن الورش الاستراتيجي الكبير الذي تعرفه بلادنا، تنفيذًا للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية لفائدة المواطنين والمواطنات وخاصة الفئات الهشة ومحدودة الدخل.

إن أهمية هذا المشروع لا تكمن فقط في كونه يعدل مقتضيات قانونية قائمة بل في كونه يستجيب لإشكاليات عملية برزت خلال مرحلة تنزيل نظام الدعم الاجتماعي المباشر، ويعكس قدرة الدولة على التفاعل الإيجابي مع الملاحظات الميدانية والتحديات الواقعية التي تواجه المستفيدين.

لقد أبان التطبيق الفعلي لنظام الدعم الاجتماعي المباشر منذ إنطلاقه عن نتائج إيجابية مهمة على مستوى دعم القدرة الشرائية للأسر المستهدفة وتحسين شروط عيشها، غير أنه كشف في المقابل عن بعض الاختلالات أو الآثار غير المقصودة التي قد تؤثر سلبًا على أهداف الإدماج الاقتصادي والاجتماعي التي تسعى إليها السياسات العمومية.

ومن أبرز هذه الإشكالات تخوف عدد من الأسر المستفيدة من اللجوء إلى سوق الشغل المهيكل، أو قبول فرص العمل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك بسبب فقدانها الفوري للاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر بمجرد التصريح بأحد أفرادها في نظام الضمان الاجتماعي، وهو وضع كان يؤدي في بعض الحالات إلى خلق نوع من المفارقة؛ فبدل أن يكون الحصول على فرصة عمل حافزًا لتحسين الوضعية الاجتماعية للأسرة، يصبح مصدر قلق بسبب الخشية من فقدان مورد مالي ثابت تستفيد منه الأسرة في إطار الدعم الاجتماعي المباشر.

ومن هذا المنطلق، يأتي مشروع القانون المعروض علينا ليقدم حلولًا عملية ومتوازنة لهذه الوضعية من خلال اعتماد آليتين أساسيتين:

أولاً، إحداث منحة شهرية استثنائية لفائدة الأسر التي تفقد حقها في الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر بسبب التصريح برب الأسرة أو أحد الزوجين في نظام الضمان الاجتماعي بالقطاع الخاص.

وتتمثل أهمية هذا الإجراء في كونه يؤسس لمرحلة انتقالية تضمن استمرارية الدعم لفترة معينة بعد الاندماج في سوق الشغل، بما يسمح للأسرة بالتأقلم التدريجي مع وضعيتها الجديدة دون أن تتعرض لصدمة مالية مفاجئة.

إن هذا التدبير يجسد فهما عميقًا لطبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الأسر المستفيدة، إذ أن الانتقال من وضعية الاستفادة من الدعم إلى وضعية الاعتماد على الدخل الناتج عن العمل لا يتم بشكل آني وسلس دائمًا، بل يحتاج إلى مواكبة وتدرج يضمن الاستقرار الاجتماعي ويحافظ على المكتسبات المحققة.

أما الإجراء الثاني، فيتعلق بإلغاء شرط الانتظار لمدة اثني عشر

وشكرا لكم على حسن إصغائكم.

(3) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في هذه الجلسة العامة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، وهي مناسبة سانحة لنا لنجدد التأكيد في الفريق الحركي على تنويعها بالورش الملكي الاستراتيجي المتعلق بالحماية الاجتماعية بكافة مكوناته خاصة برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي انطلق سنة 2023 واستفاد من إعاناته أربعة ملايين أسرة وخمسة ملايين طفل.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا لا بد من الإشادة بالنقاش المسؤول والبناء والهادئ الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة مناقشة هذا المشروع الهام، وبنفس روح الامتنان نتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية على تفاعله الإيجابي مع استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

بكل تأكيد، يشكل هذا المشروع الهام الذي نحن بصدد مناقشته اليوم تفاعلاً إيجابياً من الحكومة مع بعض الاختلالات والإشكالات المرتبطة بتنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، خاصة إشكالية عدم ولوج المستفيد من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر لسوق الشغل مخافة فقدان الإعانات الممنوحة له في إطار هذا البرنامج، لذا جاء هذا المشروع بمقتضيين هامين محفزين أجابا عن هذه الإشكالية المطروحة، وهما تمكين الأسرة المستفيدة من الإعانات الممنوحة في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر من منحة استثنائية في حالة فقدان هذه الاستفادة جراء التصريح بأحد الزوجين أو برب الأسرة بنظام الضمان الاجتماعي المطبق في القطاع الخاص، ومنح حق الاستفادة مجدداً من الإعانات الممنوحة في إطار نظام الدعم الاجتماعي المباشر في حالة فقدان أحد الزوجين أو رب الأسرة لعمله.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية هذا المشروع تكمن في كونه جاء بفلسفة عامة تقوم على تحقيق التكامل بين ورش الحماية الاجتماعية في شقه المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر والإدماج الاقتصادي للمستفيد في سوق الشغل، فلسفة تتوخى الانتقال بالمستفيد من منطق الدعم إلى منطق التمكين الاقتصادي والاندماج في سوق الشغل المهيكل.

السيد الرئيس المحترم،

على هذا الأساس، فقناعتنا راسخة في الفريق الحركي أن برنامج الدعم الاجتماعي المباشر على أهميته، يحتاج إلى تقييم شامل بغية تصحيح اختلالاته وإشكالاته المتعددة المرتبطة بالتنزيل والاستهداف وبمعايير تغيير المؤشر الاجتماعي عبر بنائه على أساس جهوي، وكذا ربط الاستحقاق بالمداخيل بدل المصاريف، إضافة إلى وضع أسس لضمان استدامة التمويل.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

(4) مداخلة الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لمناقشة مشروع قانون رقم 041.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، والذي يأتي في سياق يطغى عليه نقاش عمومي واسع حول حصيلة ورش الدعم الاجتماعي المباشر، وحول مدى قدرته على تحقيق الأهداف التي تم الإعلان عنها عند إطلاقه، والمتمثلة أساساً في توجيه الدعم إلى مستحقيه وتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص مظاهر الهشاشة والفقر، غير أن النقاش الدائر اليوم لا يتعلق فقط بحجم الاعتمادات المالية المرصودة أو بعدد الأسر المستفيدة وإنما يتعلق أساساً بمدى عدالة المنظومة وشفافيتها وقدرتها على كسب ثقة المواطنين والمواطنات.

فما يلفت الانتباه هو أن الحكومة، من خلال هذا التعديل، تعترف بشكل غير مباشر بأن التطبيق العملي للنظام أفرز اختلالات استدعت التدخل التشريعي من جديد، وهذا أمر طبيعي في حد ذاته، لأن أي سياسة عمومية قابلة للمراجعة والتطوير، لكن غير الطبيعي هو أن يظل النقاش محصوراً في معالجة بعض الآثار والنتائج دون التوقف عند الأسباب العميقة التي أنتجتها.

السيد الوزير،

لقد استمعنا خلال الأشهر الماضية إلى مئات الشهادات والتظلمات والتساؤلات الصادرة عن مواطنين ومواطنات لم يتمكنوا من فهم المنطق الذي يحكم الاستفادة من هذا الدعم.

مواطنون يعيشون في نفس الأحياء، وفي ظروف اجتماعية متقاربة، بل وأحياناً داخل نفس العائلة الممتدة، ومع ذلك يحصل بعضهم على الدعم ويحرم منه البعض الآخر، ومواطنون آخرون انتقلوا من وضعية الاستفادة إلى وضعية الإقصاء دون أن يطرأ على أوضاعهم المعيشية أي تحسن جوهري يبرر ذلك.

السيد الوزير،

إن ما يثير الانتباه أيضاً هو أن الحكومة اختارت مرة أخرى المقاربة التقنية في معالجة هذه الإشكالات، في حين أن المطلوب اليوم هو مقاربة سياسية واجتماعية أكثر شمولاً، فالمواطن الذي يشتكي من وضعية اجتماعية صعبة لا يبحث فقط عن تفسير تقني لنقطته داخل المؤشر، بل يبحث عن إحساس بالإنصاف وعن يقين بأن الدولة تقف إلى جانبه في مواجهة صعوبات الحياة اليومية وارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية.

وفي هذا السياق، لا يمكن فصل النقاش حول الدعم الاجتماعي المباشر عن السياق الاقتصادي والاجتماعي العام الذي تعيشه بلادنا. فالأسر المغربية تواجه ضغوطاً متزايدة نتيجة ارتفاع أسعار عدد من المواد والخدمات الأساسية، وتواجه تحديات مرتبطة بالسكن والتشغيل والصحة والتعليم ولذلك فإن تقييم فعالية هذا النظام يجب أن يتم انطلاقاً من قدرته الحقيقية على تحسين أوضاع الأسر، وليس فقط من خلال المؤشرات الرقمية أو عدد الملفات المعالجة.

إننا في الفريق الاشتراكي نعتبر أن نجاح هذا الورش يمر عبر شرط أساسي يتمثل في تعزيز الثقة والثقة تقتضي الشفافية الكاملة في المعايير المعتمدة، وتقتضي تمكين المواطنين من معرفة أسباب القرارات المتخذة بشأن ملفاتهم، وتقتضي أيضاً إرساء آليات فعالة وسريعة للمراجعة والتظلم، بما يضمن تصحيح الأخطاء والحد من الإحساس بالإقصاء أو الحيف.

كما نرى أن المرحلة تستدعي تقييماً وطنياً شاملاً لمنظومة السجل الاجتماعي الموحد وآليات الاستهداف المرتبطة به، من أجل الوقوف على مواطن القوة والقصور، والاستماع إلى مختلف الفاعلين والمتدخلين، والأهم من ذلك الإنصات إلى المواطنين الذين يشكلون المعني الأول بهذه السياسات العمومية.

فالدولة الاجتماعية لا تقاس فقط بما تنفقه من اعتمادات مالية، وإنما تقاس أيضاً بمدى قدرتها على ترسيخ الإنصاف والمساواة والثقة. وهذه الأهداف لن تتحقق ما دام المؤشر الاجتماعي والاقتصادي يثير كل هذا القدر من الغموض والالتباس، وما دام عدد من المواطنين لا يزالون عاجزين عن فهم الأسس التي تحدد حقهم في الاستفادة من الدعم أو تحريمهم منه.

وختاماً، وانطلاقاً من كل ما سبق فإننا في الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية نمتنع عن التصويت عن مشروع هذا القانون. وشكراً.

وهنا نصل إلى جوهر الإشكال، وهو المؤشر الاجتماعي المعتمد في تحديد الاستحقاق. فالحكومة تتحدث كثيراً عن هذا المؤشر، لكن الحقيقة أن جزءاً كبيراً من الرأي العام ما زال عاجزاً عن فهم كيفية اشتغاله، بل إننا اليوم وبعد مدة لا بأس بها من إطلاق السجل الاجتماعي الموحد، لا نزال أمام آلية تقنية معقدة لا يعرف المواطن بدقة كيف يتم احتسابها، ولا ما هي العناصر التي تدخل في تكوينها، ولا لماذا تؤدي المعطيات نفسها أحياناً إلى نتائج مختلفة.

إننا لا نتحدث هنا عن مطلب ثانوي، بل عن قضية تمس جوهر العدالة الاجتماعية لأن المواطن حين لا يفهم لماذا استفاد جاره ولم يستفد هو، وحين لا يعرف لماذا تم تخفيض نقطته، أو تغيير وضعيته، فإنه يفقد الثقة ليس فقط في المؤشر، بل في السياسة الاجتماعية برمتها.

والأخطر من ذلك، أن هذا الغموض يفتح المجال أمام الإشاعات والتأويلات ويغذي الشعور بالحيف لدى فئات واسعة من المواطنين. فالدولة الاجتماعية لا تقوم فقط على تحويل الأموال، وإنما تقوم أيضاً على وضوح القواعد وعلى شعور الجميع بأنهم متساوون أمام المعايير المعتمدة.

السيد الوزير،

إن المشروع المعروض علينا اليوم يحاول معالجة وضعية الأسر التي ينتقل أحد أفرادها إلى سوق الشغل المهيكل من خلال إقرار منحة انتقالية مؤقتة. لكن هذا الإجراء يطرح بدوره عدة أسئلة سياسية واجتماعية، فإذا كانت الحكومة مضطرة إلى إحداث هذه الآلية، فهذا يعني أن هناك خللاً قائماً في العلاقة بين منظومة الدعم ومنظومة التشغيل.

ففي الأصل، يفترض أن يشكل الولوج إلى سوق الشغل فرصة لتحسين الوضع الاجتماعي للأسرة، لا سبباً لإثارة مخاوفها بشأن فقدان الدعم. أما إذا أصبح المواطن متردداً بين التصريح بعمله أو الحفاظ على الاستفادة من المساعدات الاجتماعية فإننا نكون أمام إشارة تستوجب التوقف والتقييم.

ومن جهة أخرى، لا نجد في المشروع تصوراً واضحاً لكيفية الانتقال من منطق الدعم إلى منطق التمكين الاقتصادي. فالمواطن لا يحتاج فقط إلى إعانة مؤقتة، بل يحتاج إلى شغل مستقر، ودخل لائق، وخدمات عمومية ذات جودة. لذلك فإن معالجة الهشاشة لا يمكن أن تتم من خلال الدعم النقدي وحده مهما بلغت أهميته بل من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة.